الأمم المتحدة

A/75/592

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشـــرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة مسبقا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية.

أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.4). وتتضمن الإضافات من 1 إلى 11 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلسات من الخامسة إلى الخامسة عشرة للجمعية العامة (A/75/PV.5-A/75/PV.15).

وفقاً للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرســـال البيانات المقدمة بهذا الشـــأن إلى estatements@un.org

20-14932 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

البرازيل (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الأول)

خطاب السيد جاييير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، فولكان بوزكير،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي يسعدني أن أحييه بلغتنا الأم، رؤساء الدول والحكومات والوفود،

السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن افتتح هذه الجمعية مع ممثلي الدول ذات السيادة، في وقت يحتاج فيه العالم إلى الحقيقة للتغلب على تحدياته.

لقد أصبح كوفيد-19 محور الاهتمام على مدار هذا العام، وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن حزني على كل حياة فقدت.

منذ البداية، حذرت في بلدي من أن أمامنا مشكلتين يتعين علينا أن نحلهما، وهما الفيروس والبطالة، وأنه يتعين معالجة المسألتين في آن واحد وبنفس الشعور بالمسؤولية.

وكما تقرر في حكم المحكمة في البرازيل، فوضت جميع التدابير التي تنطوي على التباعد البدني والقيود المفروضة على التنقل إلى كل من حكام ولايات الاتحاد الـ 27. وقد أُسندت إلى الرئيس، بدوره، مسؤولية إرسال الموارد إلى جميع أنحاء البلد.

وكما كان الحال في معظم أنحاء العالم، قامت قطاعات من وسائط الإعلام البرازيلية بتسييس الفيروس أيضا عن طريق نشر الذعر بين السكان. وتحت شعاري "البقاء في المنزل" و "سنتعامل مع الاقتصاد في وقت لاحق"، كادا أن يجلبا الفوضى الاجتماعية إلى البلد.

ولكن إدارتنا في خطوة جريئة وضعت عدة تدابير اقتصادية حالت دون حدوث شر أكبر.

وقد منحت إغاثة طارئة على دفعات تصل إلى ما يقرب من ألف دولار لـ 65 مليون شخص، وهو أكبر برنامج مساعدات لأفقر الناس في البرازيل وربما يكون واحدا من أكبر البرامج في العالم.

وتم تخصيص أكثر من 100 بليون دولار لتغطية الإجراءات المتصلة بالصحة ومساعدة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر؛ كما اتخذت تدابير لتعويض الخسارة في تحصيل الإيرادات في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

وجرى تقديم المساعدة لأكثر من 200 000 أسرة من السكان الأصليين من خلال المواد الغذائية وجهود الوقاية من كوفيد.

وفي اتصال وثيق مع أخصائيي الرعاية الصحية، شجعنا العلاج المبكر للمرض.

وتم تخصـــيص 400 مليون دولار للبحوث والتطوير وإنتاج لقاح مراكز أبحاث جامعة أكســـفورد في البرازيل. وفي البرازيل، لم تكن المســـتشـــفيات تفتقر إلى الوســـائل اللازمة لتلبية احتياجات المرضـــى المصابين بكوفيد.

تعلمنا الجائحة درســا رئيســيا، وهو أننا لا نســتطيع أن نعتمد على عدد قليل من الدول في إنتاج اللوازم والوسائل الأساسية لبقائنا. وقد شهد إنتاج عقار هيدوكسي كلوروكوين وحده زيادة في الأسعار بنسبة 500 في المائة عند بداية الجائحة.

وبالتالي فإن البرازيل منفتحة لتطوير أحدث التقنيات والجهود الابتكارية، مثل الثورة الصـــناعية الرابعة – أو التشـــغيل الآلي الجاري للممارســـات التقليدية للصـــناعة والتصـــنيع – والذكاء الاصـــطناعي، وتكنولوجيا النانو وتكنولوجيا الجيل الخامس، مع جميع الشـــركاء الذين يحترمون ســـيادتنا ويعتزون بالحرية وحماية البيانات.

في البرازيل، وعلى الرغم من الأزمة العالمية، لم يتوقف الإنتاج الزراعي قط. وقد كد المزارعون في العمل أكثر من أي وقت مضى، حيث أنتجوا الغذاء لإطعام أكثر من بليون شخص.

لقد ساعدت البرازيل بالفعل في إطعام العالم باستمرار. وقد حافظ سائقو الشاحنات وعمال النقل البحري والموانئ والطيران على كامل سلسلة الخدمات اللوجستية فاعلة بشكل كامل وضمنوا التوزيع محلياً وإلى أسواق التصدير.

ولا تزال الأعمال التجارية الزراعية نابضـــة بالحياة ومزدهرة وهي، في المقام الأول، تعمل وفق أفضل التشريعات البيئية على هذا الكوكب وتحترمها.

ومع ذلك، فإننا ضحايا حملة تضليل شرسة عن منطقة الأمازون والأراضي الرطبة البرازيلية.

ومن المعروف أن منطقة الأمازون البرازيلية غنية للغاية. وهذا يفسر الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية لحملة التضليل هذه، التي ترتكز على مصالح مشبوهة تقترن برابطات برازيلية استغلالية وغير وطنية بهدف تقويض الحكومة والبرازيل نفسها.

نحن ضمن من يحتلون موقع الصدارة عندما يتعلق الأمر بحفظ الغابات المطيرة الاستوائية. لدينا أنظف مزيج لمصادر الطاقة وأكثرها تنوعا في العالم.

وعلى الرغم من كوننا واحدا من أكبر عشرة اقتصادات في العالم، فإننا لا نتسبب إلا في 3% من انبعاثات الكربون في جميع أنحاء العالم.

نحن نوفر الأمن الغذائي لسدس سكان العالم، حتى مع الحفاظ على 66% من نباتاتنا المحلية، واستخدام 27% فقط من أراضينا لتربية الحيوانات والزراعة. ما من بلد آخر لديه هذه الأرقام.

وتبرز البرازيل بوصفها أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم. ولهذا السبب هناك اهتمام قوي بنشر المعلومات المضللة عن بيئتنا.

نحن منفتحون على العالم لتقديم أفضل ما لدينا، أي، منتجاتنا الزراعية. لم نصدر أبدا هذا القدر. يعتمد العالم بشكل متزايد على البرازيل لإطعام نفسه.

إن غاباتنا مطيرة استوائية وعليه لا تسمح بانتشار النيران داخلها. وتميل حالات اندلاع الحرائق إلى الحدوث في نفس الأماكن تقريباً، في المناطق الشرقية المحيطة بالغابات، حيث يحرق البرازيليون من السكان الأصليين الأراضي التماسا لسبل العيش في المناطق التي تم تنظيفها بالفعل.

وتجري مكافحة انتشار الحرائق بسبب أعمال إجرامية بصرامة وإصرار. وأتمسك بسياستي المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع الجرائم البيئية. وقد سعينا، بالاشتراك مع الكونغرس، إلى تنظيم الأوضاع القانونية للأراضي بغية تحديد هوية مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية.

هل لي أن أُذكر بأن منطقة الأمازون أكبر من أوروبا الغربية بأكملها. وعليه، لا تكمن صعوبة المكافحة في مكافحة اندلاع الحرائق فحسب، بل وصعوبة مكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني والقرصنة البيولوجية. واستجابة لذلك، نقوم حاليا بتوسيع وتعزيز استخدام التكنولوجيا وتحسين العمليات المشتركة بين الوكالات، التي تشمل مشاركة القوات المسلحة.

إن أراضينا الرطبة، التي تزيد مساحتها عن مساحة العديد من البلدان الأوروبية، مثلها مثل كاليفورنيا، تواجه نفس المشاكل. الحرائق الكبيرة هي نتيجة حتمية لارتفاع درجة الحرارة المحلية إلى جانب تراكم المواد العضوية المتحللة.

إن اهتمامنا بالبيئة يتجاوز غاباتنا. وقد وضع البرنامج الوطني للمخلفات البحرية في البرازيل، وهو من أوائل هذا النوع من المبادرات، استراتيجية لسواحلنا، التي تمتد لمسافة تزيد على 500 8 كيلومتر.

وبناء على ذلك، بذلت البرازيل كل جهد ممكن في المؤتمر الخامس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مدريد لإنشاء سوق دولية فعالة للكربون، بموجب أحكام اتفاق باريس. غير أن قوى الحمائية كانت، للأسف، لها السيادة.

في عام 2019، كانت البرازيل ضحية تسرب جنائي للنفط الفنزويلي، الذي يباع دون رقابة مناسبة، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة وخسائر كبيرة بصناعتي الصيد والسياحة.

وترى البرازيل أن من المهم احترام حرية الملاحة على النحو المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبناء على ذلك، يجب احترام قواعد حماية البيئة والتحقيق في الأعمال الإجرامية في الوقت المناسب، لضمان عدم تأثير الجرائم الجنائية كتلك التي ارتكبت ضد البرازيل على بلدان أخرى.

ولا تبرز البرازيل على جبهة الحفاظ على البيئة فحسب، بل وعلى جدول الأعمال الإنساني وحقوق الإنسان، وهو مجال أصبحت البرازيل فيه مرجعا معياريا دوليا نظرا لالتزامنا وتفانينا في دعم اللاجئين الفنزويليين الذين يصلون إلى البرازيل عبر ولاية روورايما الحدودية.

وقد استقبلت عملية الترحيب، التي تقودها وزارة الدفاع البرازيلية، ما يقرب من 000 400 فنزويلي نزحوا نتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية العميقة التي ولدتها الديكتاتورية الفنزويلية.

وقد شارك أكثر من 000 4 من أفراد القوات المسلحة البرازيلية في العملية التي تتألف من فرقة عمل لوجستية إنسانية بهدف الترحيب بالعائلات التي تصل حديثا إلى الحدود وإيوائها واستيعابها.

والبرازيل، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ملتزمة بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة: السلام والأمن الدولي، والتعاون بين الأمم، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع بلوغ المنظمة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها، أمامنا الآن الفرصة لتجديد التزامنا وولائنا لهذه المثل العليا.

لا يمكن فصل السلام عن الأمن. ولا يمكن فصل التعاون بين الشعوب عن الحرية.

لقد كرست البرازيل مبادئ السلام والتعاون وسيادة حقوق الإنسان في دستورها، وأسهمت تقليدياً في ترجمتها إلى واقع.

وشاركت البرازيل حتى الآن في أكثر من 50 من عمليات حفظ السلام والبعثات ذات الصلة، حيث ساهمت بأكثر من 000 55 فرد من العسكريين وضباط الشرطة والمدنيين، وكان لها مشاركة مشهودة في قناة السويس وأنغولا وتيمور الشرقية وهايتي ولبنان والكونغو.

ونوّهت الأمم المتحدة بالعمل الذي قامت به سيدتان من أفراد الجيش البرازيلي لمكافحة العنف الجنسي في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وما زلنا ملتزمين باستكمال الاتفاقات التجارية الموقعة بين السوق الجنوبية المشتركة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وتتضمن هذه الاتفاقات أحكاماً هامة تعزز التزامنا بحماية البيئة.

وفي ظل إدارتي، تخلت البرازيل أخيراً عن تقليد حمائي واعتمدت الآن تحرير التجارة كأداة رئيسية للنمو والتحول.

وأؤكد من جديد التزامنا بإصلاح منظمة التجارة العالمية، بما يوفر لنا الضوابط ذات الصلة بما يتماشى مع الحقائق الدولية الجديدة.

كما أننا نقترب من العملية الرسمية لانضمام البرازيل إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعنا بالفعل أعلى المعايير في العالم في جميع المجالات، لتشمل التنظيم المالي والأمن الرقمي وحماية البيئة.

وفي سنتي الأولى في منصبي، نجحنا في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وقدمنا في الآونة الأخيرة إلى الكونغرس مشروعي قانونين جديدين للإصلاح، ليشملا النظام الضريبي والإصلاح الإداري لجهاز الدولة.

ويجري أيضاً وضع أطر تنظيمية جديدة في قطاعات رئيسية مثل الصرف الصحي والغاز الطبيعي. وسيجتذب ذلك المزيد من الاستثمارات ويوفر حوافز اقتصادية ويخلق فرص العمل والدخل.

لقد كانت البرازيل في عام 2019 رابع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وشهدنا في النصف الأول من عام 2020، على الرغم من الجائحة، زيادة في تدفق الاستثمارات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وهذا دليل واضح على ثقة العالم في حكومتنا. وما فتئت البرازيل، بالتنسيق مع شركاء جنوب المحيط الأطلسي، تعمل على تنشيط منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

إن البرازيل تشعر بالقلق إزاء الإرهاب وتنبذه في جميع أنحاء العالم.

وفي أمريكا اللاتينية، نواصل السعي للحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها بوصفها حجر زاوية للتقدم الاقتصادي الذي ننشده جميعاً.

إن الحرية هي أعظم ثروة للبشرية.

وأدعو المجتمع الدولي بأسره إلى حماية الحرية الدينية ومكافحة كراهية المسيحيين. وأود أيضاً أن أؤكد من جديد تضامني مع الشعب اللبناني ودعمي له في أعقاب المصاعب التي تعرض لها مؤخراً.

ونعتقد أن الوقت مناسب لنا لفتح آفاق جديدة أكثر تفاؤلاً لمستقبل الشرق الأوسط. ومن الأخبار الممتازة اتفاقا السلام المعقودان بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين – وثلاثتهم أصدقاء للبرازيل، عززت حكومتنا العلاقات معهم بشكل كبير.

كما ترحب البرازيل بخطة "من السلام إلى الازدهار" التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب، والتي تتضمن رؤية واعدة لاستئناف المسار نحو حل طال انتظاره للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بعد أكثر من سبعة عقود من الجهود.

وتتماشى سياسة البرازيل الجديدة المتمثلة في السعي بصورة متزامنة إلى إقامة علاقات أوثق مع إسرائيل والبلدان العربية إلى حد كبير مع تلك المبادرات، التي تبعث أخيراً ببصيص أمل في تلك المنطقة.

إن البرازيل بلد مسيحي ومحافظ، والعائلة هي الأساس له.

فليباركنا الرب جميعاً.

وشكراً جزيلاً لكم.

الولايات المتحدة الأمريكية (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الثاني)

خطاب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

إنه لشرف كبير لي أن أتوجه بالخطاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، نشارك مرة أخرى في كفاح عالمي كبير.

لقد خضنا معركة شرسة ضد العدو غير المرئي – فيروس الصين – الذي أودى بحياة عدد لا يُحصى من الأرواح في 188 بلدا.

وأطلقنا في الولايات المتحدة أقوى حشد للجهود منذ الحرب العالمية الثانية.

إذ أنتجنا بسرعة إمداداً قياسياً بأجهزة التنفس الاصطناعي، ما أدى إلى وجود فائض أتاح لنا مشاركتها مع الأصدقاء والشركاء في جميع أنحاء العالم.

وابتكرنا علاجات منقذة للأرواح، أدت إلى تقليل معدل الوفيات لدينا بنسبة 85 في المائة منذ شهر نيسان/أبريل.

وبفضل جهودنا، هناك 3 لقاحات في المرحلة النهائية من التجارب السريرية.

ونحن ننتجها بكميات كبيرة مسبقاً حتى يمكن تسليمها فور وصولها.

وسنقوم بتوزيع لقاح، وسنهزم الفيروس، وسننهي الجائحة، وسندخل حقبة جديدة من الرخاء والتعاون والسلام غير المسبوقين.

وبينما نسعى لتحقيق هذا المستقبل المشرق، فإننا يجب أن نحاسب الدولة التي أطلقت العنان لهذا الوباء على العالم: الصين.

فخلال الأيام الأولى للفيروس، أوقفت الصين السفر محلياً بينما سمحت للرحلات الجوية بمغادرة الصين ونقل العدوى للعالم.

لقد أدانت الصين حظر السفر الذي فرضتُه على بلدهم، حتى مع قيامهم بإلغاء الرحلات الداخلية وحبس المواطنين في منازلهم.

كما أعلنت الحكومة الصينية ومنظمة الصحة العالمية – التي تسيطر عليها الصين فعلياً – بشكل زائف أنه لا يوجد دليل على انتقال العدوى بين البشر.

وفي وقت لاحق، قالوا على نحو زائف إن الأشخاص الذين ليس لديهم أعراض لن ينشروا المرض.

يجب على الأمم المتحدة أن تحاسب الصين على أفعالها.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الصين كل عام بإلقاء ملايين وملايين الأطنان من البلاستيك والقمامة في المحيطات وتمارس الصيد الجائر في مياه البلدان الأخرى وتدمر مساحات شاسعة من الشعاب المرجانية وينبعث منها من الزئبق السام في الغلاف الجوي أكثر من أي بلد في أي مكان في العالم.

إن انبعاثات الكربون في الصين تبلغ تقريبا ضعف نظيرتها في الولايات المتحدة، وهي آخذة في الارتفاع بسرعة.

وعلى النقيض من ذلك، وبعد انسحابها الأحادي الجانب من اتفاق باريس للمناخ، خفضت أمريكا في العام الماضي انبعاثاتها الكربونية أكثر من أي بلد ضمن الاتفاق.

إن أولئك الذين يهاجمون السجل البيئي الاستثنائي لأمريكا بينما يتجاهلون التلوث المتفشي في الصين لا يهتمون بالبيئة.

إنهم لا يريدون سوى معاقبة أمريكا، ولن أؤيد لذلك.

وإذا أُريد للأمم المتحدة أن تكون منظمة فعالة، فيجب أن تركز على المشاكل الحقيقية للعالم.

وهذا يشمل الإرهاب واضطهاد المرأة والعمل القسري والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجنس والاضطهاد الديني والتطهير العرقي للأقليات الدينية.

ستظل أمريكا دائماً رائدة في مجال حقوق الإنسان.

وتعمل حكومتي على تعزيز الحرية الدينية وإتاحة الفرص للنساء وإلغاء تجريم المثلية الجنسية ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية الأطفال الذين لم يولدوا بعد.

كما أننا نعلم أن الازدهار الأمريكي هو حجر الأساس للحرية والأمن في جميع أنحاء العالم.

ففي غضون ثلاث سنوات قصيرة، قمنا ببناء أعظم اقتصاد في التاريخ ونقوم بذلك بسرعة مرة أخرى.

لقد زاد حجم جيشنا بشكل كبير. وأنفقنا 2,5 تريليون دولار على مدى السنوات الأربع الماضية على جيشنا. ولدينا أقوى جيش في أي مكان في العالم، وليس هناك حتى ما هو قريب منه.

لقد وقفنا في مواجهة عقود من الانتهاكات التجارية التي تمارسها الصين.

وقمنا بإعادة تنشيط منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث تدفع البلدان الأخرى الآن نصيباً أكثر إنصافاً بكثير.

وأقمنا شراكات تاريخية مع المكسيك وغواتيمالا وهندوراس والسلفادور لوقف تهريب البشر.

ونقف إلى جانب شعوب كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا في كفاحهم السديد من أجل الحرية.

لقد انسحبنا من الاتفاق النووي الإيراني الرهيب وفرضنا عقوبات مُقيدة على الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم.

وقضينا على خلافة داعش بنسبة 100 في المئة وقتلنا مؤسسها وزعيمها البغدادي وقضينا على قاسم سليماني، أكبر إرهابي في العالم.

وتوصلنا خلال هذا الشهر إلى اتفاق سلام بين صربيا وكوسوفو.

وحققنا إنجازاً تاريخياً بالتوصل إلى اتفاقي سلام في الشرق الأوسط بعد عقود من عدم إحراز تقدم.

فقد وقعت إسـرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقية سـلام تاريخية في البيت الأبيض، وفي الطريق العديد من بلدان الشرق الأوسط الأخرى. إنهم قادمون بسرعة، وهم يعلمون أنه أمر رائع بالنسبة لهم وأمر رائع بالنسبة للعالم.

إن اتفاقيات السلام الرائدة هذه تشكل فجر الشرق الأوسط الجديد.

ومن خلال اتباع نهج مختلف، حققنا نتائج مختلفة – نتائج أفضـل بكثير. لقد اتخذنا نهجًا، ونجح هذا النهج.

ونحن عازمون على إبرام المزيد من اتفاقيات السـلام قريبًا، وإنني أكثر تفاؤلا الآن من أي وقت مضى بشأن مستقبل المنطقة. وليس هناك دم في الرمال. وآمل أن تكون تلك الأيام قد ولت.

وبينما نتحدث، تعمل الولايات المتحدة أيضًـا على إنهاء الحرب في أفغانسـتان، ونحن نعيد قواتنا إلى الوطن.

إن أمريكا تقرر مصـيرنا كصـانعة سـلام، ولكنه السـلام من خلال القوة. ونحن الآن أقوى من أي وقت مضـى. فأسـلحتنا في مسـتوى متقدم لم يكن لدينا مثله من قبل – أي، وبصـراحة، لم نفكر في امتلاكها من قبل. وأنا أدعو الله فحسب ألا نضطر أبدًا إلى استخدامها.

على مدى عقود، كانت الأصـوات المتعبة نفسـها تقترح الحلول الفاشـلة ذاتها، سـعيًا وراء طموحات عالمية على حساب شعوبها.

ولكنك فقط عندما تعتني بمواطنيك ستجد أساسًا حقيقيًا للتعاون.

إنني، وبصـفتي الرئيس، قد رفضـتُ النُهُج الفاشـلة في الماضـي، وإنني فخور بأن أضـع أمريكا في المرتبة الأولى، تمامًا كما ينبغي أن تضعوا بلدانكم أولا. لا بأس – هذا ما يجب أن تفعلوه.

إنني واثق تمامًا من أنه في العام المقبل، عندما نجتمع شـخصـيًا، سـنكون في منتصـف واحدة من أعظم السنوات في تاريخنا – وبصراحة، آمل أن تكون الأعظم في تاريخ العالم.

شكرًا لكم. باركك الله جميعًا. وبارك الله في أمريكا. وبارك الله في الأمم المتحدة

تركيا (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الثالث)

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

رؤساءَ الدول والحكومات الموقرون،

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

أحييكم بكل احترام بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي.

وأود أن أشكر السيد محمد بندي على عمله الناجح في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الصعبة.

كما أتقدم بالتهنئة الخالصة لزميلي السابق، السفير فولكان بوزكير، الذي تولى رئاسة الجمعية العامة.

إن انتخاب السفير بوزكير لهذا المنصب بتأييد الأغلبية الساحقة من البلدان علامة على صفاته الشخصية كدبلوماسي وسياسي متمرس، فضلا عن الثقة في تركيا.

وبصفته أول مواطن تركي يتولى أعلى منصب في منظومة الأمم المتحدة، أعتقد أن السفير بوزكير سيكون صوت المجتمع الدولي وضميره.

ولا يساورني أي شك في أنه سيقوم بواجبه بطريقة عادلة وشفافة.

وأتمنى للسيد بوزكير كل النجاح في أداء واجبه، الذي يضطلع به في تاريخ ذي مغزى كالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

وأعتقد أن عقد الجمعية العامة تحت شعار "مكافحة كوفيد-19 وتعددية الأطراف" قرار صائب.

إننا نتمسك، في تركيا، بالتزاماتنا ونصمم على مواصلة دعمنا لمكافحة كوفيد-19.

لقد عمت الجائحة العالم في وقت يواجه فيه صعوبات في مواجهة تحديات شتى.

وتتعرض العولمة والنظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف، وهي أمور كانت بالفعل موضع نقاش، للتشكيك بقدر أكبر الآن تحت تأثير الجائحة.

وعندما نتطلع إلى الصورة أمامنا، يتعين علينا إجراء تقييم دقيق وصادق للنصفين الممتلئ والفارغ من الكوب.

في نصف الكوب الفارغ، هناك الحاجة إلى إصلاح المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة.

وقد رأينا مدى عدم فعالية الآليات العالمية القائمة خلال هذه الأزمة.

وكان هذا صـــحيحا إلى حد أن مجلس الأمن، أهم هيئة لصـــنع القرارات في الأمم المتحدة، قد استغرق أسابيع، بل شهورا، كي يدرج الجائحة في جدول أعماله.

وفي بداية الجائحة، ظهر مشهد تُركت فيه البلدان بمفردها.

وهكذا، فقد رأينا مرة أخرى مدى شرعية أطروحة "العالم أكبر من خمسة"، التي ما فتئتُ أدافع عنها لسنوات من على هذا المنبر.

ولا يمكن ترك مصير البشرية تحت رحمة عدد محدود من البلدان.

ومن أجل الحيلولة دون ضـــياع ســـمعة المنظمات الدولية، يجب علينا أولا أن نســـتعرض عقليتنا ومؤسساتنا وقواعدنا.

إن تعددية الأطراف الفعالة تتطلب مؤسسات فعالة متعددة الأطراف.

ويجب أن ننفذ بسرعة إصلاحات شاملة وذات مغزى، بدءا بإعادة هيكلة مجلس الأمن.

ويجب أن نزود المجلس بهيكل وأداء أكثر فعالية وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة.

وبالمثل، ينبغي لنا أيضـــا أن نعزز الجمعية العامة، التي تعبر عن الضـــمير المشـــترك للمجتمع الدولي.

وبالنظر إلى نصف الكوب الممتلئ، فإن الأمم المتحدة تحافظ على طاقاتها الكامنة لأن تكون نقطة التحول في سعي البشرية إلى تحقيق السلام والعدالة والازدهار.

وبالنظر إلى أننا لم نتغلب بعد على أزمة الجائحة، ينبغي أن نحاول استخدام المؤسسات والآليات المتاحة لنا من أجل التعاون المتعدد الأطراف بأكفأ طريقة ممكنة.

وعندما تكون المشاكل عالمية، فإن الحلول المحلية ليست سوى علاج مؤقت.

إن التضامن الدولي ضروري لإيجاد حلول طويلة الأجل.

وفي تركيا، ومنذ الأيام الأولى لنشوب الأزمة، طالبنا بالتعاون في جميع المنابر الدولية.

ونقف في طليعة الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة في مجموعة العشـــرين ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية ومجموعة ميكتا [المكســـيك وإندونيســـيا وجمهورية كوريا وتركيا وأســـتراليا] ومنظمة التعاون الإسلامي، وغيرها من المنابر.

وقد تواصلنا مع 146 بلدا و 7 منظمات دولية، طلبت المساعدة بالمعدات الطبية، على أساس أن "الصديق وقت الضيق".

ومن خلال عمليات الإعادة التي قمنا بها، كفلنا عودة أكثر من مائة ألف من مواطنينا في 141 بلدا إلى ديارهم.

ومن خلال نفس الرحلات، نقلنا أكثر من 500 5 أجنبي من سبعة وستين بلداً إلى ديارهم.

ولم نفعل كل ذلك بنية ممارسة "دبلوماسية فيروس كورونا".

ولم نكن نتوقع ولا نأمل الحصول على أي تعويض من أحد لقاء جهودنا في مجال المعونة والإعادة إلى الوطن.

إن الوقوف مع الضحايا والمضطهدين يجري كالدم في عروق أمتنا ويكمن في جوهر "سياستنا الخارجية الجريئة والإنسانية".

وأدعو مرة أخرى إلى عدم جعل جهود تطوير المعدات الطبية والأدوية واللقاحات مسألة تنافسية.

فبغض النظر عن البلد الذي تُنتج فيه، ينبغي توفير اللقاحات التي ستكون جاهزة للاستخدام بما يعود بالنفع المشترك على البشرية.

المندوبون الأعزاء،

وفي ظل هذه الجائحة، شهدنا معا مرة أخرى مدى أهمية عناصر مثل قدرات الدول والحكم الفعال والقدرة على الصمود.

وتكمن وراء قصة نجاح تركيا آليات الحكم الفعالة التي أنشأناها في ظل نظام الحكم الرئاسي، وهي قدرات عالية طورتها استثماراتنا في البنية التحتية في مجال الصحة ومواردنا البشرية المؤهلة.

بيد أن الجائحة أثرت سلبا على ديناميات النزاعات في جميع أنحاء العالم، كما أنها زادت من أوجه الضعف.

ونأسف لأن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لأغراض إنسانية، والتي نؤيدها أيضا، لم تسفر عن نتائج ملموسة.

ونحن، في تركيا، نبحث عن سبل للقضاء على التهديدات التي تواجه بلدنا والإنسانية باتخاذ أي نوع من المبادرات إذا لزم الأمر. ولا يزال النزاع في سورية، الذي دخل عامه العاشر، يشكل تهديدا لأمن واستقرار منطقتنا.

باعتبارنا البلد الذي وجه الضربة الأولى والأخطر لداعش في المنطقة، فإننا نواصل محاربة المنظمة الإرهابية "حزب العمال الكردستاني – وحدات حماية الشعب".

ولا يمكننا كمجتمع دولي التوصل إلى حل دائم للمسألة السورية بدون اتخاذ نفس الموقف القائم على المبادئ والحاسم ضد جميع المنظمات الإرهابية.

وهذا النهج ضروري أيضا لضمان العودة الآمنة والطوعية إلى سورية.

وتشكل عودة أكثر من411 000 من أشقائنا السوريين والسوريات إلى المناطق التي حررناها من المنظمات الإرهابية في سورية أوضح مؤشر على ذلك.

بالمثل، وبفضل المناطق التي جعلناها آمنة، نجحنا في منع ملايين السوريين الذين يعيشون في أجزاء مختلفة من البلد، ولا سيما إدلب، من مغادرة وطنهم.

وتستضيف تركيا ما يناهز 4 ملايين سوري على أراضيها لسنوات من خلال تلبية جميع احتياجاتهم.

كما أننا نلبي احتياجات العدد نفسه تقريباً من السوريين في الموقع، في المناطق التي نسيطر عليها، لا سيما في المناطق القريبة من حدودنا.

وفي نهاية المطاف، نقوم ببناء عشرات الآلاف من منازل القوالب في إدلب وأماكن أخرى لإخواننا وأخواتنا.

ونحن نضطلع بكل هذه الأنشطة بوسائلنا الخاصة وبدعم من شعبنا، وبدون دعم كبير من المجتمع الدولي أو المنظمات الدولية.

ويجب أن يكون من أولوياتنا جميعاً حل النزاع في سورية على أساس خارطة الطريق التي أقرها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254 (2015).

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكلل بالنجاح العملية السياسية التي بدأت برعاية الأمم المتحدة، والتي هي أيضا مملوكة لسورية وتقودها.

وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به لسورية أن تحقق سلاما دائما، مع الحفاظ على سلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية.

وإلى أن يتحقق هذا الهدف، فإننا مصممون على منع المنظمات الإرهابية التي تعتزم أن تشكل تهديدا لأمننا القومي، وكذلك للوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لسورية.

واليوم، فإن بلدانا مثل تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، تنقذ كرامة البشرية جمعاء من خلال تضحياتها.

غير أن بعض الدول، بما فيها بعض البلدان الأوروبية، تنتهك للأسف حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء.

وقد حان الوقت لكي تتخذ الأمم المتحدة موقفا حازما ضد هذه الانتهاكات التي تُهدِر اتفاقية جنيف والنظام الدولي لحقوق الإنسان.

إن الهجمات التي شنها الانقلابيون في ليبيا العام الماضي للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني الشرعية لم تجلب سوى الألم والدمار لهذا البلد.

ولم يستطع المجتمع الدولي ضمان عدم محاسبة مدبري الانقلاب أو مؤيديهم على المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما المقابر الجماعية في ترهونة.

وتركيا هي البلد الوحيد الذي قام باستجابة ملموسة، ويقدم الدعم لدعوة الحكومة الشرعية في ليبيا إلى المساعدة.

ونعتقد أن الحل السياسي الدائم في ليبيا يمكن أن يتحقق من خلال حوار شامل يجريه الليبيون.

كما تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية وقف إراقة الدماء في اليمن، المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، ووقف الأزمة الإنسانية.

ولن يغفر التاريخ لمن يطمع في سيادة اليمن ووحدته السياسية وسلامته الإقليمية بنية اكتساب النفوذ في المنطقة، وأولئك الذين يتغاضون عن المعاناة المستمرة لليمنيين.

إننا نرغب بصدق ألا يتحول العراق إلى منطقة صراع للقوى الخارجية وأن يصل إلى وضع يحقق الاستقرار والازدهار لمنطقتنا.

وبينما ندعم جارنا العراق في كل مجال، فإننا نود التعاون بشكل وثيق وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

إننا نتوقع تعاونا حقيقيا من جانب المجتمع الدولي والعراق بشأن اجتثاث منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، التي نشأت في العراق، تماما كما كان الحال بالنسبة لداعش.

إن تطهير المنطقة من المنظمات الإرهابية سيسهم في تنوير مستقبل العراق الذي يستضيف أقدم جغرافيا للبشرية.

و نؤيد حل القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني من خلال مراعاة القانون الدولي، من خلال الدبلوماسية والحوار.

وأود أن أكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بأن تتقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي.

إن نظام الاحتلال والقمع في فلسطين، وهو جرح الإنسانية النازف، لا يزال يؤذي الضمائر.

واليد القذرة التي تمس خصوصية القدس، حيث تتعايش الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة الكبرى، تزداد جرأة باستمرار.

لقد وقف الشعب الفلسطيني معارضا سياسات القمع والعنف والترهيب التي تمارسها إسرائيل منذ أكثر من نصف قرن.

وعند رفض وثيقة الاستسلام، التي جُرب فرضها على فلسطين تحت اسم "صفقة القرن"، سرعت إسرائيل هذه المرة محاولاتها "لإنشاء مسار داخلي" بمساعدة المتعاونين معها.

ولن تؤيد تركيا أي خطة لا يوافق عليها الشعب الفلسطيني.

إن مشاركة بعض دول المنطقة في هذه اللعبة لا تعني شيئاً سوى خدمة جهود إسرائيل لتقويض الثوابت الدولية الأساسية.

والبلدان التي أعلنت عن اعتزامها فتح سفارات لها في القدس، في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا تؤدي إلا إلى جعل النزاع أكثر تعقيدا من خلال أعمالها.

ولا يمكن حل النزاع الفلسطيني إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وجهود البحث عن حلول أخرى غير هذه جهود عبثية وانفرادية وغير عادلة.

وأرمينيا، التي هاجمت الأراضي الأذربيجانية في شهر تموز/يوليه، أثبتت مرة أخرى أنها أكبر عقبة أمام السلام والاستقرار الدائمين في جنوب القوقاز.

ونحن نؤيد حل النزاعات في المنطقة في أقرب وقت ممكن، ولا سيما النزاع في ناغورني – كاراباخ، بما يتماشى مع السلامة الإقليمية لأذربيجان وجورجيا وسيادة كل منها وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يزال النزاع في كشمير، الذي يكتسي أيضا أهمية بالغة فيما يتعلق بالاستقرار والسلام في جنوب آسيا، قضية ساخنة.

وقد زادت الخطوات التي اتخذت عقب إلغاء المركز الخاص لجامو – كشمير من تعقيد المشكلة.

ونحن نؤيد حل هذه المسألة عن طريق الحوار، في إطار قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما بما يتفق مع توقعات شعب كشمير.

حضرات المندوبين الموقرين،

وراء التوتر القائم في شرق البحر الأبيض المتوسط لفترة من الوقت، هناك بلدان تتصرف بفهم أن "الفائز يأخذ كل شيء".

والخطوات العقيمة لاستبعاد بلدنا لا فرصة لها للنجاح.

وليس لدينا أطماع في حقوق أي طرف آخر، وتعويضاته ومصالحه المشروعة، لا في شرق البحر الأبيض المتوسط ولا في أي منطقة أخرى.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نغض الطرف عن انتهاك حقوق بلدنا والقبارصة الأتراك وعن واقع تجاهل مصالحنا.

والسبب في المشاكل القائمة في المنطقة اليوم هو الخطوات الانفرادية التي اتخذتها اليونان والقبارصة اليونانيون منذ عام 2003 الذين قدموا مطالب مغالية.

وتركيا بلد مرغم على تحمل عبء أي تطورات سلبية في شرق البحر الأبيض المتوسط بمفرده.

ومن ناحية أخرى، فإن تجاهل بلدنا عندما يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية في المنطقة لا يمكن تفسيره بالحكمة ولا بالضمير ولا بالقانون الدولي.

وأولويتنا هي تسوية المنازعات في حوار صادق، يقوم على أساس القانون الدولي وعلى أساس منصف.

غير أنني أود أن أقول بوضوح إننا لن نقبل أبدا أي إملاءات أو مضايقات أو هجوم في الاتجاه المضاد.

وأود أن أكرر هنا دعوتنا إلى إقامة حوار وتعاون بين البلدان الساحلية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ولهذا الغرض، نود أن نقترح عقد مؤتمر إقليمي يضم القبارصة الأتراك ينظر فيه في حقوق ومصالح جميع بلدان المنطقة.

فمن بين أسباب الأزمة في المنطقة عدم التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للمسألة القبرصية خلال المفاوضات التي لا تزال مستمرة بشكل متقطع منذ عام 1968.

والعقبة الوحيدة التي تعترض التوصـــل إلى حل هي النهج المتعنت وغير العادل والمتغطرس من قبل القبارصة اليونانيين.

فالجانب القبرصـي اليوناني يهدف، بتجاهله الاتفاقات الدولية، إلى جعل القبارصـة الأتراك أقلية في وطنهم، بل واستبعادهم تماما من الجزيرة.

ونحن، كبلد ضـامن، لم نترك الشـعب القبرصـي التركي وحده في قضـيته المشـروعة ولن نتركه في المستقبل.

وليس بالإمكان حل المسـألة القبرصـية إلا بقبول حقيقة أن الشـعب القبرصـي التركي هو المالك المشترك للجزيرة.

وسنؤيد أي حل يضمن بصورة دائمة أمن الشعب القبرصي التركي وحقوقه التاريخية والسياسية في الجزيرة.

الوفود الموقرة،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية.

ويكتسي نزع السلاح أهمية حيوية لضمان السلم والأمن العالميين.

وعلى العكس، تعرض هيكل تحديد الأسلحة لأضرار كبيرة في السنوات الأخيرة.

فيجب على المجتمع الدولي أن يمضـي قدما على أسـاس المسـاواة والعدالة في هذا الصـدد، وأن يقضي على جميع أسلحة الدمار الشامل.

وثمة مسألة هامة أخرى يتعين علينا أن نعمل بشأنها معا وهي تغير المناخ.

فنحن نرى كيف يمكن للتدخل البشري في توازن الطبيعة أن يؤدي إلى تكبد تكاليف باهظة.

ويجب علينا أن نتوقف ونعكس اتجاه هذا المسار السيئ.

ونحن، كتركيا، نؤيد بإخلاص الجهود المبذولة في هذا الكفاح ونفي بالتزاماتنا، على الرغم من أننا نتحمل مسؤولية تاريخية تكاد لا تذكر في هذه المرحلة.

وقد استضفنا، في الماضي القريب، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتعاونا تعاونا مثمرا مع العديد من المناطق والبلدان، ولا سيما في أفريقيا.

كما تعهدنا باستضافة المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في عام 2022.

والآن، أريد أن ألفت انتباهكم إلى مشكلة تهدد البشرية، ولكن لسبب ما تعتبر غير مرئية.

لقد بلغت العنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام وخطاب الكراهية مستوى ينذر بالخطر.

ففي سـياق هذه الجائحة، تسـارعت أعمال العنف ضـد الضـعفاء من الناس، ولا سـيما المهاجرون وطالبو اللجوء، بينما ازدادت كراهية الأجانب والعنصرية.

والمسلمون هم الأكثر تعرضا لهذه الاتجاهات الخطيرة التي يؤججها التعصب والجهل.

أما المسؤولون الرئيسيون عن هذا المسار الخطير فهم السياسيون، الذين يلجأون إلى الخطاب الشعبوي من أجل الحصول على الأصوات، وقطاعات ضئيلة تضفي شرعية على خطاب الكراهية من خلال إساءة استخدام حرية التعبير.

إنني أدعو جميع المنظمات الدولية إلى أن تتخذ على وجه السرعة خطوات ملموسة بقدر أكبر في مكافحة هذه العقلية.

وأكرر دعوتي إلى إعلان يوم 15 آذار/مارس، وهو يوم الهجوم الإرهابي الذي ارتُكب في نيوزيلندا ضد المسلمين، "يوم تضامن دولي ضد كراهية الإسلام".

وقد اعترفت منظمة التعاون الإسلامي، بوصفها ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، رسميا بهذا اليوم.

كما تؤثر الجائحة والأزمة الاقتصادية المتصاعدة المرتبطة بها بشكل سلبي على التنمية المستدامة وعلى أهداف عام 2030.

والبلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل أكثر تأثرا بهذه الأزمة.

والواقع إن ما حدث خلال الجائحة أثبت لنا أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تكون مرشدا هاما في مكافحة جميع أنواع الأزمات العالمية.

وينبغي لنا كذلك أن نستخدم القوة التحويلية للرقمنة في إعداد الوصفات الاقتصادية للتغلب على الأزمة.

إننا نؤيد خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي.

وكذلك حددنا موضوع "منتدى أنطاليا الدبلوماسي" الأول، الذي صممناه لمعالجة المسائل العالمية والإقليمية، بعنوان "الدبلوماسية في العصر الرقمي".

وكذلك نستضيف مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

إن كون تركيا هي البلد الأوروبي الأقصى شرقا والأسيوي الأقصى غربا يزيد من وزنها النوعي في جميع المجالات.

وسنعطي علاقاتنا – بمبادرتنا "آسيا الجديدة" – فاعلية جديدة، في عصرنا الحالي الذي يتحول فيه مؤشر التاريخ مرة أخرى تجاه آسيا.

وقد اكتسبنا كذلك زخما كبيرا في علاقاتنا مع أفريقيا، التي تربطنا بها أواصر إنسانية وتاريخية تربط بين جغرافيتينا الوثيقتين.

إننا نخطط لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرة أفريقيا في مؤتمر القمة الثالث للشراكة بين تركيا والاتحاد الأفريقي الذي نعتزم عقده في تركيا في العام المقبل.

وإذ أختتم ملاحظاتي، أود أن أقول إن دعمنا القوي للتعددية سيستمر خلال هذه الفترة الحساسة التي نمر بها.

وعلينا بالطبع أن نباعد أنفسنا عن الجائحة، ولكن يجب علينا أيضا أن نوحد صفوفنا في كفاحنا المشترك وتعاوننا ضد جميع التحديات التي تهدد المجتمع الدولي.

وسنواصل جهودنا لتحويل اسطنبول، إحدى أبرز مدن العالم عبر التاريخ، إلى مركز إقليمي للأمم المتحدة.

وأرجو النجاح لأعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

وأحييكم بكل احترام أصالة عن نفسي ونيابة عن بلدي.

وأتمنى لكم الصحة التامة.

الصين (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الرابع)

خطاب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالصينية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد الرئيس،

الزملاء

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للانتصار في الحرب العالمية ضد الفاشية وتأسيس الأمم المتحدة. وبالأمس، عقد الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان الاجتماع هاما، إذ أعاد تأكيد التزامنا الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على أساس استعراض التجربة التاريخية والدروس المستفادة من الحرب العالمية ضد الفاشية.

السيد الرئيس

نحن البشر نكافح كوفيد-19، الفيروس الذي اجتاح العالم واستمر في التجدد. وقد شهدنا في هذه المعركة جهود الحكومات، وتفاني العاملين في المجال الطبي واستكشاف العلماء ومثابرة الناس. فقد تضافرت جهود شعوب بلدان مختلفة. وواجهنا الكارثة وجها لوجه، بشجاعة وعزيمة وتعاطف أنار الساعة المظلمة. فالفيروس سيهزم. وستنتصر البشرية هذه المعركة!

ويجب أن نولي الأولوية للناس والحياة في مواجهة الفيروس. وينبغي لنا أن نعبئ كل الموارد من أجل تنفيذ استجابة قائمة على العلم وموجهة نحو تحقيق الأهداف. وينبغي ألا تفوت أي حالة وينبغي ألا يترك أي مريض من دون علاج. ويجب احتواء انتشار الفيروس.

وفي مواجهة الفيروس، ينبغي لنا أن نعزز التضامن وأن نتخطى هذا الأمر معا. وينبغي لنا أن نتبع توجيهات العلم، وأن نفسح الطريق تماما للدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية، وأن نبدأ استجابة دولية مشتركة للتغلب على هذه الجائحة. ويجب رفض أي محاولة لتسييس المسألة أو للوصم بها.

وينبغي لنا أن نعتمد تدابير سيطرة شاملة وطويلة الأجل في مواجهة الفيروس. وينبغي لنا أن نعيد فتح المؤسسات التجارية والمدارس بطريقة منظمة، من أجل إيجاد فرص العمل وتعزيز الاقتصاد واستعادة النظام الاقتصادي والاجتماعي والحيوية. ويتعين على الاقتصادات الرئيسية أن تعزز تنسيق السياسات الكلية. ولا ينبغي لنا أن نستأنف اقتصاداتنا فحسب، بل وأن نساهم أيضا في التعافي العالمي.

وينبغي أن نُظهر، في مواجهة الفيروس، اهتماما بالبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأن نلبي احتياجاتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير قوية في الوقت المناسب في مجالات مثل تخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الدولية، ويضمن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويساعد هذه البلدان على التغلب على الصعوبات التي تواجهها.

قبل خمسة وسبعين عاما، قدمت الصين إسهامات تاريخية في كسب الحرب العالمية ضد الفاشية ودعمت تأسيس الأمم المتحدة. واليوم، وبنفس الشعور بالمسؤولية، تشارك الصين بنشاط في الكفاح الدولي ضد كوفيد-19، وتسهم بنصيبها في دعم أمن الصحة العامة على الصعيد العالمي. وفي المستقبل،

سنواصل تبادل ممارساتنا في مجال مكافحة الأوبئة فضلا عن التشخيص والعلاجات مع البلدان الأخرى، وتقديم الدعم والمساعدة للبلدان المحتاجة، وضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمية لمكافحة الأوبئة، والمشاركة بنشاط في البحوث العالمية المتعلقة بتعقب مصادر الفيروس وطرق انتقاله. وفي الوقت الحالي، توجد عدة لقاحات من اللقاح المضاد لكوفيد-19 الذي طورته الصين في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية. وعندما يتم تطوير هذه اللقاحات وتصير متاحة للاستخدام، ستصبح منفعة عامة عالمية، وستوفر للبلدان النامية الأخرى على أساس الأولوية. وستحترم الصين التزاماتها بتقديم مساعدات دولية بقيمة بليوني دولار على مدى عامين، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل الزراعة والحد من الفقر والتعليم والمرأة والطفل وتغير المناخ، ودعم البلدان الأخرى في استعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

إن تاريخ تطور المجتمع البشري تاريخ لنضالاتنا ضد جميع التحديات والصعوبات وانتصاراتنا عليها. وفي الوقت الحاضر، يكافح العالم وباء كوفيد-19 وهو يواجه تغيرات عميقة لم يشهدها أحد على الإطلاق في قرن من الزمان. بيد أن السلام والتنمية لا يزالان الاتجاه السائد في هذا العصر، والناس في كل مكان يتوقون بقوة أكبر إلى السلام والتنمية والتعاون المفيد للجميع. ولن يكون كوفيد-19 الأزمة الأخيرة التي تواجه البشرية، لذا يجب أن نتكاتف ونستعد لمواجهة المزيد من التحديات العالمية.

أولاً، يذكرنا كوفيد-19 بأننا نعيش في قرية عالمية مترابطة ذات مصلحة مشتركة. فجميع البلدان مترابطة ترابطا وثيقا، ونحن نتشاطر مستقبلا مشتركا. وما من بلد يمكنه أن يستفيد من الصعوبات التي يواجهها الآخرون أو يحافظ على الاستقرار من خلال الاستفادة من متاعب الآخرين. إن اتباع سياسة إفقار الجار أو مجرد المراقبة من مسافة آمنة عندما يكون الآخرون في خطر سوف يؤدي بالمرء في نهاية المطاف إلى مواجهة في نفس المتاعب التي يواجهها الآخرون. ولهذا السبب ينبغي أن نعتمد رؤية لبناء مجتمع بمستقبل مشترك نرتبط فيه جميعا. وينبغي أن نرفض محاولات بناء تكتلات لإبعاد الآخرين ومعارضة نهج المحصلة الصفرية. وينبغي أن نعتبر بعضنا البعض أفرادا في نفس الأسرة الكبيرة، وأن نسعى إلى تحقيق تعاون مربح للجميع، وأن نسمو فوق النزاعات الأيديولوجية وألا نقع في فخ "صراع الحضارات". والأهم من ذلك، ينبغي لنا أن نحترم الخيار المستقل لبلد ما لمساره ونموذجه الإنمائيين. إن العالم متنوع في طبيعته، وينبغي أن نحول هذا التنوع إلى مصدر إلهام دائم يحفز التقدم البشري. وسيكفل ذلك الإبقاء على اختلاف الحضارات الإنسانية وتنوعها.

ثانياً، يذكرنا كوفيد-19 بأن العولمة الاقتصادية حقيقة لا جدال فيها واتجاه تاريخي. ودفن الرأس في الرمال كالنعامة في مواجهة العولمة الاقتصادية أو في محاولة لمكافحتها بحربة ضون كيخوتي يتعارض مع اتجاه التاريخ. وينبغي أن يكون من الواضح أن العالم لن يعود أبدا إلى العزلة، وما من أحد يمكنه أن يقطع الروابط فيما بين البلدان. وينبغي ألا نتفادى تحديات العولمة الاقتصادية. وبدلا من ذلك، يجب أن نواجه مسائل رئيسية مثل فجوة الثروة والفجوة الإنمائية. وينبغي أن نحقق التوازن على النو المناسب بين الحكومة والسوق، والإنصاف والكفاءة، والنمو وتوزيع الدخل، والتكنولوجيا والعمالة، لضمان التنمية الكاملة والمتوازنة التي تعود بالفائدة على الناس من جميع البلدان والقطاعات والخلفيات بطريقة منصفة. وينبغي أن نسعى إلى تحقيق تنمية مفتوحة وشاملة، وأن نظل ملتزمين ببناء اقتصاد عالمي مفتوح، وأن نتمسك بنظام التجارة المتعدد الأطراف وركيزته منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن نقول لا للنزعة الانفرادية والنزعة الحمائية، وأن نعمل على ضمان الأداء المستقر والسلس لسلاسل الإمداد والصناعة العالمية.

ثالثاً، يذكرنا كوفيد-19 بأن البشرية ينبغي أن تطلق ثورة خضراء وأن تتحرك بسرعة أكبر لإيجاد طريقة خضراء للتنمية والحياة، والحفاظ على البيئة، وجعل أمنا الأرض مكاناً أفضل للجميع. ولم يعد بوسع البشرية أن تتجاهل التحذيرات المتكررة للطبيعة وأن تسلك طريق استخراج الموارد دون الاستثمار في حفظها، والسعي إلى التنمية على حساب الحماية، واستغلال الموارد دون تجديدها. إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يرسم المسار لانتقال العالم إلى التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون. ويحدد الحد الأدنى من الخطوات التي يتعين اتخاذها لحماية الأرض، وطننا المشترك، ويجب على جميع البلدان اتخاذ خطوات حاسمة لاحترام هذا الاتفاق. وستزيد الصين من مساهماتها المقررة المحددة وطنياً عن طريق اعتماد سياسات وتدابير أكثر فعالية. ونحن نهدف إلى بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. وندعو جميع البلدان إلى السعي إلى تحقيق تنمية مبتكرة ومنسقة وخضراء ومفتوحة للجميع، واغتنام الفرص التاريخية التي تتيحها الجولة الجديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي، وتحقيق الانتعاش الأخضر للاقتصاد العالمي في عصر ما بعد كوفيد-19، وبالتالي إيجاد قوة تدفع عجلة التنمية المستدامة.

رابعا، يذكرنا كوفيد-19 بأن نظام الحوكمة العالمية يحتاج إلى الإصلاح والتحسين. وكوفيد-19 اختبار رئيسي لقدرة البلدان على الحوكمة؛ وهو أيضا اختبار لنظام الحوكمة العالمية. وينبغي أن نظل أوفياء لتعددية الأطراف وأن نحمي النظام الدولي، والأمم المتحدة في صميمه. وينبغي أن تقوم الحوكمة العالمية على مبدأ التشاور المكثف والتعاون المشترك والمنافع المشتركة، وذلك لضمان تمتع جميع البلدان بحقوق وفرص متساوية واتباعها لنفس القواعد. وينبغي لنظام الحوكمة العالمية أن يتكيف مع الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية المتطورة، وأن يواجه التحديات العالمية وأن يعتمد الاتجاه السائد المتمثل في السلام والتنمية والتعاون المفيد للجميع. ومن الطبيعي أن تكون هناك خلافات فيما بين البلدان. والمهم هو معالجتها من خلال الحوار والتشاور. وقد تنخرط البلدان في المنافسة، ولكن ينبغي أن تكون هذه المنافسة إيجابية وصحية في طبيعتها. وينبغي للبلدان، عندما تكون في حالة تنافس، ألا تنتهك المعايير الأخلاقية وأن تمتثل للمعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتصرف البلدان الكبرى تصرف البلدان الكبرى. وينبغي أن توفر المزيد من المنافع العامة العالمية، وأن تضطلع بمسؤولياتها الواجبة، وأن ترقى إلى مستوى توقعات الناس.

سيدي الرئيس،

منذ بداية هذا العام، بذلنا نحن أبناء الصين البالغ عددنا 1,4 بليون نسمة، دون أن تثبطنا ضربة كوفيد-19، وفي ظل الوحدة بين الحكومة والشعب، جهودا شاملة للسيطرة على الفيروس وإعادة الحياة والاقتصاد إلى طبيعتهما على وجه السرعة. ولدينا كل الثقة لتحقيق أهدافنا في الإطار الزمني المحدد، أي إنهاء بناء مجتمع مزدهر بشكل معتدل من جميع النواحي، وانتشال جميع سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر حاليا من الفقر، وتحقيق هدف القضاء على الفقر الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قبل عشر سنوات من الموعد المحدد.

إن الصين هي أكبر بلد نام في العالم، بلد ملتزم بتحقيق التنمية السلمية والمفتوحة والتعاونية والمشتركة. ولن نسعى أبداً إلى الهيمنة أو التوسع أو مجال النفوذ. وليس لدينا أي نية لخوض حرب باردة أو حرب ساخنة مع أي بلد. وسنواصل تضييق الخلافات وحل النزاعات مع الآخرين من خلال الحوار والتفاوض. نحن لا نسعى إلى تنمية أنفسنا فحسب أو إلى المشاركة في لعبة صفرية النتيجة، ولن نسعى إلى

التنمية خلف الأبواب المغلقة، بل نهدف مع مرور الوقت إلى تعزيز نموذج إنمائي جديد، يكون فيه التداول المحلي بمثابة الدعامة الأساسية بينما تعزز التداولات المحلية والدولية بعضها بعضا. وهذا من شأنه أن يتيح مساحة أكبر للتنمية الاقتصادية في الصين ويضيف زخماً للنمو والانتعاش الاقتصادي العالمي.

وستواصل الصين العمل بوصفها أحد بناة للسلام العالمي ومساهما في التنمية العالمية ومدافعا عن النظام الدولي. ولأجل دعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها المركزي في الشؤون الدولية، أعلن فيما يلي الخطوات التي يتعين على الصين اتخاذها.

ستقدم الصين 50 مليون دولار أخرى لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19.

وستقدم الصين 50 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين الصين ومنظمة الأغذية والزراعة (المرحلة الثالثة).

وستمدد الصين ولاية الصندوق الاستئماني للسلام والتنمية المشترك بين الأمم المتحدة والصين لمدة خمس سنوات بعد انتهائها في عام 2025.

وستنشئ الصين مركزا عالميا للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة ومركزا دوليا للبحوث المتعلقة بالبيانات الضخمة من أجل أهداف التنمية المستدامة لتيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيد الرئيس،

الزميلات والزملاء،

لقد انتقلت مسؤولية التاريخ إلى جيلنا ويجب علينا أن نختار الموقف الصحيح، وهو خيار جدير بثقة الناس وعصرنا. فلنتكاتف لأجل دعم قيم السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية التي نتشاطرها جميعا، ونبني نوعا جديدا من العلاقات الدولية ومجتمعا ذا مستقبل مشترك للبشرية. ويمكننا معا أن نجعل العالم مكانا أفضل للجميع.

شيلي (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الخامس)

خطاب السيد سيباستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات، أعضاء الوفود الأعزاء،

لقد واجه كل جيل من الأجيال مشاكله وتحدياته الخاصة. ويجب على جيلنا أن يواجه مشاكل وتحديات عويصة. وظهر بعضها بشكل غير متوقع مثل جائحة مرض فيروس كورونا والركود الاقتصادي العالمي. وكان بعضها الآخر موجودا بالفعل ولكنها ظهرت بقدر أكبر مثل تغير المناخ والاحترار العالمي.

وتعتبر تحديات جيلنا أم كل المعارك لأنها معارك لضمان بقائنا.

ومنها على سبيل المثال جائحة كوفيد-19.

فقبل عام لم يكن أحد يتصور أن فيروسا مجهريا غير مرئي سيتسبب في أسوأ كارثة صحية واجتماعية واقتصادية خلال 100 عام مضت. ولم يكن هناك بلد مستعد لمواجهته. ونظرا لعدم توفر لقاح فعال وآمن له، سيتعين علينا أن نتعلم كيفية التعايش مع هذا الفيروس الذي غيّر طرقنا في العمل والدراسة والحصول على الإمدادات والتفاعل مع الآخرين – وباختصار طريقة حياتنا كلها.

ويعني هذا أننا نواجه تحديا هائلا وأن لدينا فرصة عظيمة.

فكيف واجهت شيلي هذا التحدي الهائل؟

وتتمثل مهمتنا وأولويتنا الأولى في حماية صحة وأرواح الجميع، ولا سيما صحة وأرواح المسنين والفئات المعرضة للخطر. ولهذا السبب أطلقنا خطة لحماية الصحة مكنتنا من زيادة قدرة نظامنا الصحي إلى ثلاثة أضعاف وإجراء أكثر من 3 ملايين اختبار صحي شملت حوالي 15 في المائة من مواطنينا.

بيد أن هذه المهمة لا تنتهي بحماية الصحة. هذا أمر ضروري بالتأكيد ولكنه غير كاف.

وتتطلب حماية صحة مواطنينا وأرواحهم أيضا ضمان حصول الأسر على إمدادات السلع والخدمات الأساسية وحماية الوظائف والدخل و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشغيل اقتصادنا.

لقد واجه التشيليون شهورا صعبة وقاسية للغاية. ولهذا السبب، وضعت حكومتنا خطة للحماية الاجتماعية لحماية دخل ووظائف الأسر المتوسطة والضعيفة تشمل اليوم أكثر من 14 مليون شيلي. ويعني هذا أن ثلاثة من كل أربعة شيليين تقريبا تشملهم شبكة الحماية الاجتماعية الخاصة هذه، التي بنيناها في هذه الأشهر الستة من حالة الطوارئ.

ولكن لا يكفي حماية مواطنينا خلال حالة الطوارئ هذه فقط. ويجب علينا التطلع إلى المستقبل والمضي نحو توفير الحماية الدائمة. تحقيقا لتلك الغاية، من الضروري التعويض عما يقرب من مليوني وظيفة فقدناها، وإعادة تشغيل اقتصادنا، فضلا عن إعادة بلدنا إلى المسار الصحيح. عليه، شرعنا في الدعوة

بعد أسبوعين من أول حالة عدوى بفيروس كورونا في شيلي إلى خطة للإنعاش الاقتصادي لتعبئة حوالي 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويجب علينا منع هذه الأزمة الصحية العابرة من التحول إلى أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة أكثر استدامة.

ولكن ما الذي يجب أن يفعله العالم لمواجهة هذه الجائحة بفعالية والخروج منها بقوة؟ ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلا بالحلول التعاونية والمتعددة الأطراف.

لقد بيّنت لنا هذه الجائحة التي تعترف بالحدود أو القوميات أو الإثنيات ولا تحترمها، ضرورة تعزيز التعاون الدولي والحوكمة، فضلا عن الترابط الشديد بين المجتمع الدولي.

ونحن في أشد الحاجة إلى القيادة والتعاون المتعدد الأطراف في أوقات الأزمات هذه. وينبغي للدول الكبرى، عوضا عن مواجهة بعضها بعضا بصورة دائمة في الميدانين الاقتصادي والصحي، أن تقود مكافحة هذه الجائحة والتصدي للركود العالمي، فضلا عن الامتناع عن خلق فراغ قيادي كبير ومثير للقلق.

وفيما يتعلق بالمسائل الصحية، يشمل ذلك تبادل خبرات التشخيص والمعارف وتنسيق عمليات إغلاق وفتح الحدود، وتوحيد القوى من أجل تطوير وتوفير لقاح فعال وآمن، علاوة على التعاون مع أكثر البلدان ضعفا.

وأدت الحرب التجارية التي نشهدها اليوم إلى ركود في التجارة والاستثمار الدوليين وضعف التجارة الحرة والمصادر الحمائية، وكذلك الجمود في منظمة التجارة العالمية. ولأجل تعزيز التجارة الحرة والتكامل ومكافحة السياسات الحمائية وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعرقل التجارة ومواءمة الأنظمة والقواعد ومنع السلوك الأحادي الجانب الذي يتعارض مع النظام الدولي وحظره، فنحن بحاجة إلى إعادة بناء نظام اقتصادي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويحظى باحترام الجميع.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نتحد لمنع هذه الجائحة والركود العالميين من تعزيز الاستبداد والنزعة الشعبوية اللذين يروج لهما من يحاولون الاستفادة من هذه الأزمة. ولا يمكننا التضحية بالحريات التي حققنا بثمن باهظ، لأن من شأن ذلك أن يشكل تهديدا كبيرا للديمقراطية وللتنمية في بلداننا.

فما هي الدروس والفرص التي أتاحتها لنا هذه الجائحة؟

أولاً، علمتنا أن نكون أكثر تواضعا. وعلى الرغم من كل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق، علمنا هذا الفيروس مدى هشاشة وضعف الحياة البشرية ومجتمعاتنا كلها.

ثانيا، تعلُّم الإنصات إلى العلم ورأي السلطات المحلية والمجتمع المدني، وأن نكون على استعداد دائم لتغيير المسار عند الاقتضاء.

ثالثا، أهمية الأسرة بوصفها مصدر القوت الأساسي في مواجهة عواقب هذا الزمن الصعب والتغلب عليها.

وتعلمنا منها أيضا تغير المناخ والاحترار العالمي

لقد حوّلت الجائحة والركود الاقتصادي العالمي الاهتمام عن تغير المناخ والاحترار العالمي. وما تزال هذه التهديدات الخطيرة متزايدة، ولا شك أن أفضل خيار لنا يتمثل في مواجهتها في آن واحد.

فالبشر أكثر المخلوقات ذكاء وبراعة على كوكب الأرض. ولكنهم أيضا المخلوقات الوحيدة القادرة على تدمير كوكبها.

فلنسم الأمور بمسمياتها كما هي. إن خطر الاحترار العالمي خطر حقيقي ووشيك. وهذا ما قاله العلم بصوت عال وواضح. فالمواطنة تتطلب تغيير المسار كواجب أخلاقي، بينما توفر لنا التكنولوجيا الأدوات اللازمة وبحثنا الحس السليم على العمل.

والدليل العلمي قاطع – إن تركيز غازات الدفيئة ومتوسط درجة الحرارة الحالي هما الأعلى في السنوات الـ 000 800 الماضية. إننا نتعرض للدمار بسبب موجات الحرارة الشديدة والفيضانات الغزيرة وفترات الجفاف الشديد والأعاصير القوية. وبالإضافة إلى ذلك، نعاني من انهيالات أرضية شديدة وذوبان الجليد عند القطبين، وتلوث المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، والحرائق وتدمير الغابات، والعديد من الظواهر الأخرى المثيرة للقلق. وأخطر شيء هو أن هذه التغييرات كانت تستغرق ملايين السنين. والآن تحدث خلال عقود فقط. انقضى وقت التشخيص. وحان الآن وقت العمل.

وشيلي ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة تغير المناخ، التي ألهمت وحشدت ملايين المواطنين. لقد كنا من أوائل البلدان العشرة التي تعزز بشكل كبير إسهامنا المحدد وطنيا، وبذلك أوفينا بالالتزامات التي تعهدنا بها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونحن نمضي قدما في وضع قانون إطاري بشأن تغير المناخ، وافق عليه مجلس الشيوخ بالإجماع بالفعل، ويحدد هدف الحياد الكربوني بحلول عام 2050 ويضع الاستراتيجيات والخطط والأدوات لتحقيق ذلك الهدف.

وقد تعهدنا بتحول شيلي إلى بلد خال من الكربون بحلول عام 2050، ووقف الانبعاثات كليا، وهو ما سنحققه من خلال عدة إجراءات. الأول هو الإغلاق التام للمصانع التي تعمل بالفحم قبل عام 2040. واليوم، فإن 44 في المائة من مصادر الطاقة لدينا طاقة نظيفة ومتجددة، وبحلول عام 2030 سنصل إلى 70 في المائة. ثانياً، سنركز على وسائل النقل الكهربائية. نحن نستبدل الوقود الأحفوري في نظام النقل لدينا بالكهرباء أو أنواع الوقود النظيف الأخرى. وبحلول عام 2040، سيكون 100 في المائة من وسائل النقل العام في المناطق الحضرية لدينا تعمل بالكهرباء. وخارج الصين، فإن عاصمتنا لديها الآن أكبر عدد من الحافلات الكهربائية في العالم. ثالثا، سنعزز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات ونستخدم تعريفات خاصة لاستبدال التدفئة الخشبية بالتدفئة الكهربائية تدريجيا. وأخيرا، سنكفل حماية غاباتنا وتعزيز التنوع البيولوجي وإعادة التحريج، مع تفضيل الأنواع المحلية والحلول القائمة على الطبيعة. ولكي ننجز تلك المهمة بنجاح، فإننا نبني تحالفا حقيقيا للطموح المناخي، يضم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومواطنينا.

كما أننا نستعيض عن ثقافة الإهدار بثقافة إعادة التدوير وننتقل من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري. لقد أوقفنا استخدام الأكياس البلاستيكية، ومنعنا بالفعل إنتاج 5 بلايين كيس – تستخدم لمجرد دقائق – من تلويث كوكبنا لعدة قرون.

هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه جيلنا – وهو تعويض الوقت الضائع وتغيير مسار التاريخ لضمان بقاء ونوعية حياة البشر على كوكب الأرض.

وأود أن أشاطر الجمعية بعض الأفكار بشأن منطقتنا في أمريكا اللاتينية، التي لديها كل ما يلزمها لتكون منطقة متقدمة النمو – أراض شاسعة وسخية وموارد طبيعية وفيرة ومتعددة. ولم نشهد الحروب التي دمرت أوروبا في القرن الماضي أو الصراعات الدينية التي تسببت في الكثير من الأضرار على مر التاريخ.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز في ميادين عديدة، ما زلنا قارة متخلفة النمو، حيث يعيش ثلث سكاننا تقريبا في فقر – وهي آفة ستزداد سوءا بدرجة كبيرة جراء أزمة فيروس كورونا.

ولم نتمكن من تحقيق الاستفادة الكاملة من مواهب أبناء شعوبنا والفرص المتاحة أمامهم. ولم نتمكن من التحرك نحو التكامل الإقليمي الحقيقي. ونحن متأخرون في الانضمام إلى الثورة التكنولوجية والرقمية، التي بشرت ببدء مجتمع المعرفة والمعلومات.

ولا شك أننا نبذل جهودا لتعويض الوقت الضائع. قبل ثماني سنوات، أنشأنا تحالف المحيط الهادئ، وهو معيار مرجعي إقليمي للتكامل الاقتصادي. وقبل عام، أنشأنا منتدى التقدم والتنمية في أمريكا الجنوبية، وهو هيئة للتنسيق والتعاون بين البلدان الديمقراطية في أمريكا الجنوبية، والذي كان مفيدا جدا في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا.

ومع ذلك، فقد تعرضنا أيضا لنكسات تهدد الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ونوعية حياتنا. ومن الأمثلة على انتهاك تلك المبادئ باستمرار الحالة المأساوية في فنزويلا – البلد الذي يعاني من أخطر أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية في تاريخه. إن أفضل حل للأزمة الفنزويلية هو تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية حتى يتمكن الشعب الفنزويلي من اختيار حكامه بحرية والطريق الذي ينبغي اتباعه.

إن العالم بأسره تهدده الشعبوية واللامسؤولية، وهما ما يعنيان دوما الطريق السهل – طريق الحقوق بدون واجبات والإنجازات من دون جهد، والتقدم بدون عمل، وتأكيد حقوق الذات دون احترام حقوق الآخرين، والوعود بالحلول السهلة للمشاكل الصعبة. فالديمقراطيات تقوم على الحرية، والحرية تتطلب المسؤولية. وهذه الحرية والمسؤولية مطلوبة بشكل خاص في أوقات الأزمات، التي تنزع إلى إثارة الشعبوية.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت منطقتنا أيضا اضطرابات اجتماعية وموجات من العنف. وشيلي ليست استثناء. قبل ثلاثين عاما، بالإرادة والالتزام الراسخين لشعبنا، استعدنا ديمقراطيتنا سلميا وبعثنا الحياة في جمهورية جديدة وحديثة تقوم على ثلاثة اتفاقات أساسية: أولا، الالتزام العميق بالديمقراطية، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛ ثانيا، الالتزام القوي باقتصاد سوق حر ومنفتح وقادر على المنافسة؛ وثالثا، التصميم الثابت على دحر الفقر وتعزيز تكافؤ الفرص.

وتبين الحقائق أن هذه الالتزامات كانت مثمرة. وخلال هذه الفترة، قمنا بزيادة نصيب الفرد من الدخل خمسة أضعاف. وخفضنا الفقر من أكثر من 60 في المائة إلى أقل من 10 في المائة، لننتشل 8 ملايين شيلي، أي أكثر من نصف سكاننا، من براثن الفقر. وظهرت طبقة متوسطة كبيرة ومتنوعة. وزاد متوسط العمر المتوقع، وانخفض معدل وفيات الرضع، وارتفع شمول وجودة وإمكانية الحصول على التعليم على جميع المستويات من 000 230 طالب إلى 1,2 مليون طالب في التعليم العالي، معظمهم يمثلون الجيل الأول في أسرهم الذي يبلغ هذا المستوى من التعليم.

هذه الإنجازات هي نتيجة لعمل العديد من كيانات الحكومة ومختلف الحركات السياسية، التي التزمت بمهمة دحر الفقر وتحقيق التنمية في جو من الديمقراطية والسلام.

ومع ذلك، لم نتمكن على مدى السنوات الثلاثين الماضية من الاستفادة مما نملك من إمكانات للنمو للحد من أوجه عدم المساواة، أو وقف التجاوزات، أو المضي نحو تحقيق تكافؤ الفرص أو تحسين الخدمات في مجالات هامة مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة.

وفي أواخر العام الماضي، ظهرت حركات اجتماعية هامة في شيلي وفي بلدان أخرى في منطقتنا وفي العالم. وفي شيلي، نزل المواطنون من جميع الأعمار والقطاعات إلى الشوارع للمطالبة بمعاشات تقاعدية أفضل، ورعاية صحة أفضل، وتعليم أفضل. كما طالبوا بتقليل أوجه عدم المساواة، وتحسين الخدمات العامة وتوفيرها بسعر ميسور، وزيادة المساواة أمام القانون، وتحسين مراقبة السلوك التعسفي. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، فإن هذه المطالب تتراكم منذ عقود.

وقد أصغت الحكومة إلى هذه المطالب بعناية وبحساسية وحس من الإلحاح، وسرعان ما وضعت خطة اجتماعية جديدة لمعالجتها وتعزيز الحلول.

وللأسف، إلى جانب المظاهرات، شهد بلدنا أيضا اندلاعا هائلا وغير متوقع للعنف والحرائق وأعمال الشغب والتدمير والجريمة، التي لم تحترم شيئا ولا أحد، وأضرت شيلي جسدا وروحا بشكل خطير.

لا يمكننا أن نتسامح مع أي شكل من أشكال العنف في نظام حكم ديمقراطي، سواء كان ذلك العنف جسديا أو من خلال الشبكات الاجتماعية. فالعنف والتهديدات والتعصب لا تتفق مع المجتمع الديمقراطي الذي يجب أن يقوم دائماً على الاحترام والحوار والحل السلمي للمنازعات.

وخلال هذه الأشهر الصعبة والعنيفة، وبينما كنا نمارس واجبنا في استعادة النظام العام وحماية أمن المواطنين، الأمر الذي أوجب علينا أن نلجأ إلى ولايات الاستثناء الدستوري المنصوص عليها في دستورنا، اتخذت حكومتنا جميع التدابير والاحتياطات الممكنة والضرورية لكفالة احترام حقوق الإنسان للجميع. وقد طبقنا قواعد صارمة لتنظيم استخدام القوة من قبل الشرطة، في امتثال تام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. واعتمدنا سياسة الشفافية الكاملة تجاه مواطنينا بخصوص المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، وعززنا نظام محامي الدفاع المعينين. ومنحنا معهدنا الوطني لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، بناء على طلبهما، الدعم اللوجستي الكامل وإمكانية الدخول إلى جميع مرافق الشرطة والمستشفيات والسجون، في جملة أمور، من أجل دعم وتيسير مهمتهما المتمثلة في حماية حقوق الإنسان بصورة مستقلة. ودعونا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى رصد الحالة في البلد.

وقد وُضعت جميع الأدلة على إساءة استعمال القوة أو استخدامها المفرط تحت تصرف مكتب المدعي العام، الذي يقع على عاتقه بموجب الولاية الدستورية واجب التحقيق في الوقائع وتقديمها، عند الاقتضاء، إلى محاكم العدل حتى يمكن الحكم عليها والمعاقبة عليها وفقاً للقانون، على نحو ما يليق بالديمقراطية وسيادة القانون. وسنبذل كل جهد ممكن لكفالة عدم الإفلات من العقاب في شيلي، بالنسبة لمن ينتهكون حقوق الإنسان وللمنتهكين الذين يهاجمون المجتمع على السواء.

وفي هذه الأوقات العصيبة التي تعرضت فيها ديمقراطيتنا للتهديد، اقترحت حكومتنا – واختارت شيلي ذلك – حلاً مؤسسياً وسلمياً للنزاع من خلال الإصلاح الدستوري الذي أدى إلى عملية ستبدأ في 25 تشرين الأول/أكتوبر المقبل بإجراء استفتاء عام للمواطنين. وإنني على اقتناع بأن الأغلبية الساحقة من

الشيليين تريد تهذيب دستورنا أو تحديثه أو تغييره. وفي استفتاء 25 تشرين الأول/أكتوبر، سيختار المواطنون سبيل المضي قدماً بطريقة ديمقراطية.

إن هذه الأزمة فرصة للتوصل إلى اتفاق دستوري يسمح لدستورنا بأن يكون إطاراً عظيماً للوحدة والاستقرار والانطلاق إلى المستقبل. كما أنها فرصة للتواصل بشكل أفضل مع مواطنينا والمضي قدماً بقوة وإلحاح أكبر نحو مجتمع أكثر حرية وأكثر عدلاً، مع قدر أكبر من تكافؤ الفرص، حيث يكون الجميع متساوين في الكرامة ومتساوين أمام القانون، وحيث يكون التقدم والتنمية أكثر شمولاً واستدامة.

يجب أن نستلهم من دروس الماضي التي علمتنا قيمة الوحدة والحوار والتعاون والاتفاق. لأنه، في نهاية المطاف، لا يمكن للبيت المنقسم على نفسه أن يفوز. ويجب علينا أيضاً أن نعمل بحس الاستعجال لأنه ليس لدينا وقت نضيعه، فلن تكون هناك عدالة اجتماعية دون نمو وتنمية، ولا نمو وتنمية دون عدالة اجتماعية.

إن شيلي بلد فخور بتاريخه وتقاليده وهويته. إنه بلد يطمح بقوة إلى التعاون والتكامل الدوليين، بلد نسأل أنفسنا فيه دائماً كيف يمكننا، مع الدول الأخرى، أن نساهم في جعل العالم وطناً يتمتع بقدر أكبر من الحرية والسلام والرخاء والعدالة، وحيث تكون البيئة محمية. ولهذا السبب تسهم شيلي في المجتمع الدولي بطرق عديدة.

أولاً، تسهم شيلي في رعاية أنتاركتيكا وحمايتها، وهي أكبر خزان للمياه العذبة في العالم وتضطلع بدور أساسي في مكافحة تغير المناخ والتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد. كما أنها مختبر طبيعي حقيقي للعلوم.

ثانياً، تسهم شيلي في تطوير علم الفلك. فالمزيج الفريد من قمم الجبال الشاهقة وانخفاض الرطوبة والسماء الصافية يعني أن بلدنا يحوي 70 في المائة من قدرة العالم على الرصد الفلكي.

ثالثاً، نحن ننشئ مناطق بحرية محمية. إن أكثر من 42 في المائة من بحر شيلي محمي بكل فخر وجهد. وعلاوة على ذلك، فإن 21 في المائة من أراضينا محمية من خلال الحدائق والمحميات والمعالم الوطنية.

رابعاً، نحن نطور طاقات المستقبل. لقد كانت شيلي فقيرة بالوقود الأحفوري وملوثات الماضي، ولكننا أغنياء للغاية بطاقات المستقبل النظيفة والمتجددة. فالإشعاع الشمسي العالي في صحارينا يعطيها إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الشمسية. وتسمح شدة الرياح وانتظامها بقدرة عالية على توليد طاقة الرياح. وبالإضافة إلى ذلك، نحرز تقدماً في طاقات الغد وتطوير الهيدروجين الأخضر الذي سيفيد العالم بأسره بوصفه وقوداً لا يولد انبعاثاً لغازات الدفيئة. وتعطينا وفرة النحاس والليثيوم إمكانات كبيرة من ناحية وسائط النقل العاملة بالكهرباء.

خامساً، تربط شيلي أمريكا الجنوبية بأوقيانوسيا وآسيا من خلال كابل الألياف الضوئية عبر المحيط الهادئ، الذي سيعزز التكامل والابتكار والمجتمع الرقمي على الصعيد الإقليمي.

سادساً، نحن ننتج الغذاء الصحي والآمن لتوفيره على الموائد في جميع أنحاء العالم بمنتجات متعددة.

لقد عاشت شيلي وبقية العالم للتو أصعب الشهور وأكثرها تحدياً في التاريخ الحديث. وأنا واثق بأن شـــيلي ســـتُظهر مرة أخرى روح بلدنا النبيلة والداعمة وســـتثبت قدرة شـــعبها على الصـــمود وهمته العالية. وسنواصل معاً بناء بلد يطيب فيه للمرء أن يولد ويكبر ويدرس ويعمل ويكوّن أسرة ويشيخ – وطن مشترك، وطن لجميع الشيليين، حيث يمكننا أن نفكر بطريقة مختلفة ويحترم بعضنا بعضاً ونبني معاً بلداً ومستقبلاً أفضل يمكننا أن نتركه بفخر وأمل للأجيال المتعاقبة.

جنوب أفريقيا (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق السادس)

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

السيد رئيسَ الجمعية العامة، والأمين العام، وأصحاب السعادة والمعالي والفخامة، أيها السيدات والسادة: لقد أُنشئت الأمم المتحدة قبل خمسة وسبعين عاماً خلت لاستحداث نظام عالمي جديد لتحقيق السلام في العالم. وكان فجر عهد جديد من التعاون العالمي، صيغ في أعقاب واحدة من أحلك الفترات في تاريخ البشرية.

لقد كان العالم في أزمة في عام 1945. وكان يحسب ما سببته الحرب من دمار وخراب. ونحن اليوم في خضم أزمة أخرى – جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وإذا كان لنا أن نبني مستقبلاً مشتركاً وشاملاً للجميع في أعقاب مرض فيروس كورونا، فإن هذا التضامن هو الذي يجب أن يدوم. وعلى حد تعبير نيلسون مانديلا: "إن التضامن الإنساني والاهتمام بالآخرين هو الذي يجب أن يكون محور القيم التي نعيش عليها جميعاً".

وكانت استجابتنا لفيروس كورونا في القارة الأفريقية سريعة وفعالة. ولدينا استراتيجية قارية لمكافحة الجائحة بقيادة الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأنشأ الاتحاد الأفريقي صندوقاً للاستجابة لمرض فيروس كورونا وأطلق منصة رائدة للإمدادات الطبية الأفريقية لضمان حصول جميع البلدان على المعدات والإمدادات اللازمة.

ومع ذلك، فإن الجائحة ستسبب حتماً نكسة لتطلعاتنا الإنمائية. فالموارد التي نضطر إلى إعادة توجيهها لمكافحة الجائحة قد أدت إلى تراجع جهودنا لتوفير السكن والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والتعليم لشعبنا.

عندما ألقى الأمين العام أنطونيو غوتيريش محاضرة نيلسون مانديلا السنوية الثامنة عشرة في تموز/يوليه 2020، دعا دول العالم إلى صياغة عقد اجتماعي جديد وإلى إبرام صفقة عالمية جديدة.

وقال إنه يجب علينا إيجاد فرص متساوية للجميع ويجب علينا النهوض بنظام تجاري متعدد الأطراف أكثر شمولا وتوازنا وأن من الضروري إصلاح هيكل الديون وإنه ينبغي زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على ائتمانات ميسورة التكلفة.

وهذه دعوة تؤيدها جنوب أفريقيا تماما.

وانطلاقا من روح هذه الصفقة العالمية الجديدة، ندعو المجتمع الدولي وشركاءنا الدوليين إلى دعم توفير حزمة تحفيز شاملة لأفريقيا.

وسيمكن ذلك البلدان الأفريقية من تخفيف الآثار الصحية لكوفيد-19، وكذلك سيساعدنا في القيام بالمهمة الهائلة المتمثلة في إعادة بناء اقتصاداتنا المدمرة.

ولضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب، نؤكد مجددا موقفنا في الاتحاد الأفريقي الداعي إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على زمبابوي والسودان للسماح لحكومتي البلدين بالتصدي بالقدر الكافي للجائحة. كما ندعو إلى تعليق مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي والعام لأفريقيا.

ونحن، في الاتحاد الأفريقي، متفائلون بشأن التعاون بين مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول للقدرة على تحمل الديون في البلدان النامية.

وقد أبرزت هذه الجائحة الحاجة الملحة لأن نسعى جاهدين إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، غير أن أهمها الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

لأننا لن نتمكن دائما من تحقيق رؤية مؤسسي الأمم المتحدة حتى نقضي على الفقر العالمي.

ويجب أن نوسع نطاق الفرص الاقتصادية لجميع أبناء شعبنا، وخاصة الشباب والنساء والضعفاء.

ويجب علينا أن نسعى بجرأة إلى إيجاد سبل لإعادة التوزيع وجبر الضرر كوسيلة للنهوض بالرخاء المشترك.

ويجب أن نتعامل بحزم مع عفن الفساد الذي يسلب شعوبنا الفرص والخدمات التي هي من حقها.

ويجب علينا معا أن نرفع مستوى طموحنا لضمان توفير فرصة متساوية لكل رجل وامرأة وطفل في مستقبل أفضل.

إنه مستقبل خال من الجوع والمرض وانعدام الأمن والحرب.

إنه عالم يؤكد على كرامة وقيمة الجميع بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الانتماء الديني أو الظروف الاجتماعية.

إن عام 2020 سيبقى في الذاكرة بوصفه العام الذي شهد حملة هائلة لدحر العنصرية تحت مظلة حركة #BlackLivesMatter.

وبوصفها بلدا يعرف حق المعرفة آلام العنصرية المؤسسية، تؤيد جنوب أفريقيا المطالب الداعية إلى اتخاذ إجراءات سريعة ضد العنصرية، سواء ارتكبها أفراد أو شركات أو مسؤولون أو الدولة.

وتدعو جنوب أفريقيا الأمم المتحدة إلى ألا تدخر وسعا في سبيل إنهاء التحامل والتعصب بجميع أشكالهما أينما وجدا.

وكما قال الدكتور مارتن لوثر كنغ الابن:

”الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان“.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، يجب أن نكثف جهودنا لتمكين النساء والفتيات. ومن حق النساء والفتيات أن يشاركن مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في أماكن العمل وفي الحياة السياسية وفي صنع القرار وفي الاقتصاد وفي الحصول على التعليم وفي المجتمع ككل.

إن جنوب أفريقيا فخورة بكونها عضوا في حملة الأمم المتحدة ”جيل المساواة“، وقد أعطت الأولوية للقضاء على العنف الجنساني وقتل الإناث.

وعلى الصعيد القاري، نعكف على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن العنف ضد المرأة واعتمادها خلال هذا العام.

وشرعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في اتخاذ تدابير لتعزيز الشمول المالي وسياسات الشراء التفضيلية والترتيبات التجارية التفضيلية للنساء.

ونحن، كبلدان أفريقية، نواصل جهودنا الرامية إلى "إسكات البنادق" نهائيا من خلال تسوية النزاعات وبناء السلام.

ويسهم التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تحسين السلام والأمن في منطقة دارفور في السودان وجنوب السودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الضروري أن يكون هذا التعاون مؤسسيا وأن تجري معالجة مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وحلّها.

لقد دخلت عضوية جنوب أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصفتها عضوا منتخبا غير دائم في المجلس عامها الثاني حاليا.

ونحن نستخدم عضويتنا لتعزيز صون السلام والأمن الدوليين بالدعوة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحوار الشامل للجميع.

إن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعبر عن العالم الذي نعيش فيه.

وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نكرر دعوتنا إلى زيادة تمثيل البلدان الأفريقية في مجلس الأمن وأن يتم تناول ذلك على وجه الاستعجال في المفاوضات الحكومية الدولية.

ولن نتمكن من حل بعض أطول النزاعات في العالم إلا من خلال إصلاح مجلس الأمن وتحقيق شموليته.

وبينما نحتفل بتأسيس منظمة مكرسة للحرية والمساواة، لا يزال شعبا فلسطين والصحراء الغربية يعيشان تحت الاحتلال.

ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي للصحراء الغربية وإلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

كما ندعو إلى رفع الحظر الاقتصادي والحصار المفروضين على كوبا.

أصحاب السعادة،

ليس أمامنا خيار سوى العمل معا لمعالجة أزمة تغير المناخ.

وبينما نعيد البناء في أعقاب هذه الجائحة، فإن أمامنا فرصة لوضع الاقتصاد العالمي على مسار إنمائي منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

ويجب علينا أن ننهض بمبادئ الاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير، ليس من أجل الاستدامة البيئية فحسب ولكن أيضا من أجل خلق فرص للعمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

ويجب أن يكون التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتقديم الدعم لمواجهة هذه الآثار في صميم جهود التعافي العالمي – بما يتماشى مع اتفاق باريس وغيره من الالتزامات البيئية المتعددة الأطراف

وكما كان مؤسسو الأمم المتحدة يقفون عند مفترق طرق في عام 1945، فإننا نجد أنفسنا في نفس الموقف بعد 75 عاما.

لقد لبوا نداء التاريخ من أجل صياغة نظام جديد لعالم يمر بأزمة.

ونحن اليوم نكافح نيران جائحة فتاكة والعنصـــرية والتحيز والعنف والحرب والتطرف، وقبل كل شيء، نيران الفقر وعدم المساواة.

ويجب أن يرتكز النظام الذي نسعى إلى بنائه على التضامن والمساواة ووحدة الهدف.

إن جائحة فيروس كورونا تطرح أمامنا خيارًا.

إنه خيار بين التعاون العالمي المنصـوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة أو السـعي وراء المصـالح الذاتية الضيقة والنزعة الأحادية.

إنه خيار بين التسامح أو التحيز.

إنه خيار بين العدالة الاقتصادية أو تزايد عدم المساواة.

إن الطريق الذي نختاره الآن سيقرر مصيرنا الجماعي.

وعلى الرغم من أننا نواجه آفاقا عصيبة للغاية، فإن لدينا أكبر قوة فاعلة.

إنها التضامن والصداقة اللذان قامت عليهما الأمم المتحدة.

وعندما يســجل التاريخ بإخلاص الاســتجابة العالمية لأســوأ حالة طوارئ صــحية في هذا القرن، فلنعمل على أن يقال إننا وقفنا وعملنا ككيان واحد وأننا مارسنا القيادة وأننا منحنا شعوب جميع البلدان الأمل والشجاعة.

ولعل أفضل وأنسب إرث لهذه الدورة الخامسة والسبعين سيكون أن نقوم، من خلال أعمالنا، بإضفاء معنى حقيقي على مصطلح "الأمم المتحدة".

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا التزامها بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة وروحه وتعد بألا تدخر وسعا لإيجاد عالم أكثر عدلاً وسلاماً وإنصافاً.

وآمل أن يتعمق تعاوننا وأن يستمر تضامننا.

فلنتأكد من أن جميع جهودنا سـتكفل عدم تخلف أي امرأة أو طفل أو رجل عن الركب وعدم تخلف أي دولة عن الركب.

كوبا (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق السابع)

خطاب السيد ميغيل دياس كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الأمين العام،

السيد الرئيس،

لقد غيّرت جائحة عالمية الحياة اليومية تغييراً جذرياً. فمن يوم إلى آخر، يصاب ملايين الناس بالعدوى ويموت الآلاف حتى في وقت زاد فيه العمر المتوقع بفضل التنمية. وقد انهارت نظم المستشفيات التي تقدم خدمات رفيعة المستوى وتتأثر الهياكل الصحية في البلدان الفقيرة بافتقارها المزمن إلى القدرات.

وتحول تدابير الحجر الصحي الشديدة المدن الأكثر اكتظاظا بالسكان إلى مناطق مهجورة. وباتت الحياة الاجتماعية غير موجودة إلا في الشبكات الرقمية. وأغلقت المسارح والمراقص وصالات العرض وحتى المدارس أبوابها أو يجري تعديل طريقة عملها.

وأُغلقت حدودنا واقتصاداتنا تنكمش واحتياطياتنا آخذة في التضاؤل. وتشهد الحياة عملية إعادة تصميم جذرية للطرق القديمة ويحل عدم اليقين محل اليقين. وحتى الأصدقاء المقربين لا يستطيعون التعرف على بعضهم بعضا بسبب الأقنعة التي تحمينا من العدوى. إن كل شيء يتغير.

وعلى غرار إيجاد حل للجائحة، ثمة حاجة ملحة أيضا بالفعل لإضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المنظمة التي لا غنى عنها حتى تلبي بفعالية احتياجات وتطلعات جميع الشعوب.

إن الحق المنشود للبشرية في العيش في سلام وأمن مع التمتع بالعدالة والحرية، وهما أساس الوحدة بين الأمم، يتعرض للخطر باستمرار.

ويجري تبديد أكثر من 1,9 تريليون دولار اليوم في سباق تسلح أهوج تروج له السياسات العدوانية والمحرضة على الحرب للإمبريالية بقيادة الحكومة الحالية للولايات المتحدة، التي يشكل إنفاقها العسكري نسبة 38 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي.

إننا نشير إلى نظام عدواني وفاسد أخلاقيا بشكل ملحوظ، يحتقر تعددية الأطراف ويهاجمها ويستخدم الابتزاز المالي في علاقاته مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقد انسحب هذا النظام، في إظهار لغطرسة غير مسبوقة، من منظمة الصحة العالمية واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان.

ومن المفارقات أن البلد الذي يوجد فيه مقر الأمم المتحدة ينأى بنفسه أيضاً عن المعاهدات الدولية الأساسية مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ ويرفض الاتفاق النووي مع إيران الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء؛ ويروج للحروب التجارية؛ وينهي التزامه بالصكوك الدولية لمراقبة نزع السلاح؛ ويستخدم الفضاء الإلكتروني لأغراض عسكرية؛ ويوسع نطاق الإكراه والجزاءات الأحادية ضد أولئك الذين لا يذعنون لمخططاته ويرعى الإطاحة القسرية بحكومات ذات سيادة من خلال أساليب الحرب غير التقليدية.

وبالاتساق مع مسار العمل هذا، الذي يتجاهل المبادئ القديمة للتعايش السلمي واحترام حق الآخرين في تقرير المصير بوصفه الضمانة للسلام، فإن إدارة دونالد ترامب تقوم أيضا، سعيا لتحقيق أهداف تخريبية، بالتلاعب بالتعاون في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما توجد في أراضيها وفرة من المظاهر غير الخاضعة للسيطرة عمليا للكراهية والعنصرية ووحشية الشرطة ومن المخالفات في النظام الانتخابي وفيما يتعلق بحقوق التصويت للمواطنين.

إن ثمة حاجة ملحة لإصلاح الأمم المتحدة. ويجب على هذه المنظمة القوية، التي نشأت بعد فقدان الملايين من الأرواح في حربين عالميتين ونتيجة لفهم عالمي لأهمية الحوار والتفاوض والتعاون والقانون الدولي، ألا تستمر في تأجيل تحديثها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. إن عالم اليوم يحتاج إلى الأمم المتحدة مثلما كان يحتاج إليها العالم الذي شهد خروجها إلى حيز الوجود.

لقد فشل مشروع ذو أهمية خاصة جدا، كما يتضح من الانتهاك اليومي والدائم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزايد المطرد في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

ولم يعد هناك سبيل لأن نحافظ على نظام دولي غير متكافئ وغير عادل وغير ديمقراطي تغلب فيه الأنانية على التضامن والمصالح الدنيئة لأقلية قوية على التطلعات المشروعة لملايين الناس، متظاهرين بأنه نظام طبيعي لا يتزعزع.

وعلى الرغم من حالة عدم الرضا والمطالب من أجل التغيير التي نقدمها إلى الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى والملايين من المواطنين في العالم، فإن الثورة الكوبية ستدعم دائما وجود المنظمة، التي نحن مدينون لها بتعددية الأطراف المحدودة، ولكن التي لا غنى عنها والتي تستمر رغم التسلط الإمبريالي.

وقد أعادت كوبا، في هذا المحفل ذاته، أكثر من مرة، التأكيد على استعدادها للتعاون في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ودعم التعاون الدولي، الذي لا يمكن أن ينقذه سواها. وكما ذكر سكرتير أول الحزب الشيوعي الكوبي الجنرال راؤول كاسترو روس، وأقتبس: "إن المجتمع الدولي سيعول دائما على صوت كوبا الأمين في مواجهة الظلم وعدم المساواة والتخلف والتمييز والتلاعب، وفي إقامة نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا يركز حقا على البشر وكرامتهم ورفاههم". انتهى الاقتباس.

السيد الرئيس،

عودة إلى خطورة الوضع الحالي، الذي لا يلقي الكثيرون باللائمة بشأنه إلا على جائحة كوفيد-19، أعتقد أنه من الضروري القول إن أثره يتجاوز كثيرا المجال الصحي.

وبسبب العواقب الشنيعة لانتشارها وما سببته من خسائر هائلة في الأرواح وما ألحقته من أضرار كبيرة بالاقتصاد العالمي وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية، جلبت الجائحة معها خلال الأشهر القليلة الماضية الكرب واليأس للقادة والمواطنين في جميع الدول تقريبا.

ولكن الأزمة المتعددة الأبعاد التي أطلقتها الجائحة تُظهر بوضوح الخطأ الكبير للسياسات المجردة من الإنسانية التي فرضتها بشكل كامل دكتاتورية نظام السوق.

ونشهد اليوم بحزن الكارثة التي حلت بالعالم بسبب نظام الرأسمالية القائم على الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدين وغير المستدامين وعقود من النظام الدولي الجائر وتنفيذ الليبرالية الجديدة الوحشية والجامحة، التي وسعت من أوجه عدم المساواة وضحت بحق الشعوب في التنمية.

وعلى خلاف الليبرالية الجديدة الإقصائية، التي تهمش ملايين البشر وتنبذهم وتحكم عليهم بالبقاء على قيد الحياة بالاقتيات على فضلات موائد أغنى الأغنياء الذين يشكلون واحد في المائة من السكان، فإن فيروس كوفيد-19 لا يميز بينهم، ولكن آثاره الاقتصادية والاجتماعية المدمرة ستكون قاتلة للفئات الأكثر ضعفاً والأقل دخلاً، سواء كانت تعيش في العالم المتخلف أو في جيوب الفقر في المدن الصناعية الكبرى.

ووفقاً لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قد ينضم 130 مليون شخص آخر إلى 690 مليون شخص كانوا يعانون من الجوع في عام 2019، وذلك نتيجة للركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من 305 ملايين وظيفة فُقدت وأن أكثر من 1,6 بليون عامل يواجهون خطر فقدان سبل عيشهم.

ولا يمكننا أن نواجه كوفيد-19 والجوع والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة بين الأفراد والبلدان باعتبارها ظواهر غير مترابطة. وهناك حاجة ملحة إلى تنفيذ سياسات متكاملة تعطي الأولوية للبشر وليس للأرباح الاقتصادية أو المزايا السياسية.

وسيشكل تأجيل اتخاذ القرارات التي كان يجب اتخاذها أمس واليوم جريمة. ومن الضروري تعزيز التضامن والتعاون الدولي من أجل تخفيف الأثر.

إن الأمم المتحدة هي وحدها، بعضويتها العالمية، التي تملك السلطة والنطاق المطلوبين لاستئناف الكفاح العادل من أجل شطب الديون الخارجية التي لا يمكن تحصيلها والتي تزيد من تفاقمها الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وتهدد بقاء شعوب الجنوب.

السيد الرئيس،

إن تفشي فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة -2 والعلامات المبكرة على أنه سيجلب جائحة لم يأخذ كوبا على حين غرة.

فبفضل خبرة تمتد لعشرات السنين في مواجهة جوائح رهيبة، نُشر بعضها عمدا كجزء من الحرب الدائمة ضد مشروعنا السياسي، نفذنا على الفور سلسلة من التدابير استنادا إلى قدراتنا ونقاط قوتنا الرئيسية، ألا وهي، دولة اشتراكية منظمة تنظيما جيدا تهتم بصحة مواطنيها ورأس مال بشري عالي المهارة ومجتمع يشارك فيه الكثير من الناس في عمليات صنع القرار وحل المشاكل.

وبفضل تنفيذ تلك التدابير، إلى جانب المعارف المتراكمة على مدى أكثر من 60 عاماً من الجهود الكبيرة المبذولة لإنشاء وتوسيع نظام صحي عالمي عالي الجودة، فضلا عن البحث العلمي والتطوير، تمكنا من صون الحق في الصحة لجميع المواطنين من دون استثناء، وكذلك من أن نكون في وضع أفضل لمواجهة الجائحة.

وتمكنا من القيام بذلك على الرغم من القيود القاسية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الذي تفرضه الحكومة الأمريكية، والذي تم تشديده بوحشية خلال العامين الماضيين، حتى

في أوقات الجائحة هذه، وهو أمر يُظهر أنه العنصر الأساسي في سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه كوبا.

وبلغت شدة الحصار مستوى أعلى من الناحية النوعية، مما يؤكد دوره بوصفه العائق الحقيقي والأساسي أمام إدارة اقتصاد بلدنا وتنميته. وقد كثفت الحكومة الأمريكية بشكل خاص مضايقاتها للمعاملات المالية الكوبية، ومنذ عام 2019، ما فتئت تعتمد تدابير تنتهك القانون الدولي لحرمان الشعب الكوبي من إمكانية شراء الوقود الذي يحتاجه لأنشطته اليومية ولتنميته.

ومن أجل شيطنة الثورة الكوبية وغيرها من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة كخصوم وإلحاق الضرر بها، فإنها ما فتئت تنشر قوائم زائفة لا تتمتع بشرعية تمنح بموجبها لنفسها الحق في فرض تدابير قسرية أحادية الجانب وشروط لا أساس لها على العالم.

وتصدر تلك الحكومة كل أسبوع بيانات ضد كوبا أو تفرض قيودا جديدة عليها. ولكن من المفارقات أنها رفضت أن تعتبر الهجوم الذي شُن على السفارة الكوبية في واشنطن في 30 نيسان/أبريل 2020 إرهابيا، عندما أطلق فرد مسلح ببندقية هجومية أكثر من 30 طلقة على البعثة الدبلوماسية واعترف فيما بعد باعتزامه القتل.

إننا ندين المعايير المزدوجة للحكومة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب ونطالب بالإدانة العلنية لذلك الهجوم الوحشي.

ونطالب بوقف الحملة العدائية القائمة على التشهير ضد العمل النبيل الذي تقوم به كوبا في مجال التعاون الطبي الدولي والذي أسهم، بما يحظى به من تقدير كبير وبنتائجه التي يمكن التحقق منها، في إنقاذ مئات الأرواح والتقليل من أثر المرض في بلدان عديدة. وقد اعترفت شخصيات دولية بارزة ومنظمات اجتماعية مرموقة بالعمل الإنساني الذي يقوم به "اللواء الطبي الدولي لحالات الكوارث والأوبئة الخطيرة"، "هنري ريف"، ودعت إلى منحه جائزة نوبل للسلام.

وبينما تتجاهل الحكومة الأمريكية الدعوة إلى توحيد الجهود لمكافحة الجائحة وتنسحب من منظمة الصحة العالمية، فإن كوبا، استجابة للطلبات المقدمة إليها، ومسترشدة بالتضامن العميق والرسالة الإنسانية لشعبها، توسع تعاونها من خلال إرسال أكثر من 700 3 من العاملين في مجال التعاون موزعين على 46 لواء طبيا إلى 39 من البلدان والأقاليم التي أصابتها جائحة كوفيد-19.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندين ابتزاز العصابات الذي تقوم به الولايات المتحدة للضغط على منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل جعل تلك الوكالة الإقليمية أداة لعدوانها المروع على بلدنا. وكالعادة، فإن قوة الحق يجب أن تتخلص من الأكاذيب، وستُسجل الحقائق والأبطال في التاريخ على النحو الذي يليق بهم. وسينتصر مثال كوبا.

إن موظفينا المتفانين العاملين في المجال الصحي الذين يشكلون فخر أمة، والذين شبوا على فكرة خوسيه مارتي بأن "بلدي هو الإنسانية"، سيحصلون على الجائزة التي تستحقها قلوبهم النبيلة، أو لا يحصلون عليها؛ ولكن مرت سنوات على فوزهم بتقدير الشعوب التي استفادت من عملهم في المجال الصحي.

ولا تخفي الحكومة الأمريكية اعتزامها تنفيذ تدابير عدوانية جديدة أشد صرامة ضد كوبا خلال الأشهر القليلة القادمة. ونكرر القول أمام المجتمع الدولي إن شعبنا، الذي يفخر بتاريخه ويلتزم بمُثل الثورة وإنجازاتها، سيقاوم هذه التدابير ويتغلب عليها.

إن محاولات فرض السيطرة الاستعمارية الجديدة على أمريكتنا بإعلان القيمة الحالية لمبدأ مونرو على الملأ تتعارض مع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ونود أن نعيد التأكيد علنا في هذا المحفل الإلكتروني أنه يمكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعول دائما على تضامن كوبا في مواجهة محاولات زعزعة النظام الدستوري وزعزعة وحدته المدنية والعسكرية وتدمير العمل الذي بدأه القائد هوغو تشافيس فرياس وواصل فيه الرئيس نيكولاس مادورو موروس لصالح الشعب الفنزويلي.

كما نرفض الإجراءات الأمريكية الرامية إلى زعزعة استقرار جمهورية نيكاراغوا، ونؤكد على تضامننا الثابت مع شعبها وحكومتها بقيادة القائد دانييل أورتيغا.

ونعرب عن تضامننا مع دول منطقة البحر الكاريبي التي تطالب بتعويضات عادلة عن أهوال الرق وتجارة الرقيق في عالم يتزايد فيه التمييز العنصري والقمع ضد المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي.

ونعيد تأكيد التزامنا التاريخي بتقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو الشقيق.

ونؤيد مطالبة الأرجنتين المشروعة بسيادتها على جزر مالفيناس وساندويتش الجنوبية وجورجيا الجنوبية.

ونعيد تأكيد التزامنا بالسلام في كولومبيا وقناعتنا بأن الحوار بين الأطراف هو الطريق إلى تحقيق السلام المستقر والدائم في ذلك البلد.

ونؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي تفاوضي للحالة المفروضة على سورية، من دون تدخل أجنبي وفي احترام كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونطالب بحل عادل لنزاع الشرق الأوسط يجب أن يشمل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في بناء دولته داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ونرفض محاولات إسرائيل ضم المزيد من الأراضي في الضفة الغربية.

ونعرب عن تضامننا مع جمهورية إيران الإسلامية في مواجهة التصعيد العدواني الأمريكي.

ونعيد تأكيد تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي.

وندين بشدة الجزاءات الانفرادية والظالمة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونعيد تأكيد رفضنا لنية توسيع وجود حلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية وفرض جزاءات انفرادية وغير عادلة على روسيا.

ونرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية بيلاروس ونعيد تأكيد تضامننا مع الرئيس الشرعي لذلك البلد، ألكسندر لوكاشينكو، وشعب بيلاروس الشقيق.

وندين التدخل في الشـؤون الداخلية لجمهورية الصـين الشـعبية ونعارض أي محاولة للإضـرار بسلامتها الإقليمية وسيادتها.

سيدي الرئيس

لقد أدت الظروف المزعجة اليوم إلى حالة اضـطررنا فيها لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة على مدى 75 عاما لعقد اجتماع بصيغة التداول عن بعد.

لقد أعلن المجتمع العلمي الكوبي – وهو مصدر فخر آخر للأمة – للعالم منذ انتصار ثورة العدل، عن عزمه على أن يكون بلدا لأهل العلوم رجالا ونساء يعمل من دون توقف على أحد اللقاحات الأولى التي تخضع لتجارب سريرية في العالم.

ويقوم مبتكروه وغيرهم من الباحثين والخبراء، بالتنسـيق مع النظام الصـحي، بكتابة بروتوكولات بشأن الرعاية الصحية للأشخاص المصابين والمرضى الذين تعافوا والسكان المعرضين للخطر سمحت لنا بالحفاظ على إحصاءات وبائية لحوالي 80 في المائة من الأشخاص المصابين الذين أنقذوا ومعدل وفيات أقل من المتوسط في الأمريكتين والعالم.

"أطباء لا قنابل" ذلك ما أعلنه ذات يوم القائد التاريخي للثورة الكوبية والراعي الرئيسـي للتنمية العلمية في كوبا: القائد العام فيدل كاسترو روس. وذلك هو شعارنا. إن إنقاذ الأرواح وتقاسم ما نحن عليه وما لدينا، مهما كانت التضـحية التي يتطلبها؛ هو ما نقدمه للعالم من الأمم المتحدة، التي لا نطلب منها سوى أن تتناغم مع خطورة اللحظة.

نحن كوبا.

فلنعمل معا على تعزيز السلام والتضامن والتنمية.

ولكم جزيل شكري.

الاتحاد الروسي (انظر A/75/PV.4، المرفق الثامن)

خطاب السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة

للجمعية العامة

[الأصل: بالروسية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، الزملاء، السيدات والسادة،

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بذكرى سنوية تاريخية، من دون مبالغة، لحدثين هما الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ولإنشاء الأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية هذين الحدثين المترابطين إلى الأبد. ففي عام 1945، هزمت النازية وسحقت أيديولوجية العدوان والكراهية وساعدت تجربة وروح التحالف، فضلا عن الوعي بالثمن الباهظ الذي دفع من أجل السلام وانتصارنا المشترك، في بناء النظام العالمي لما بعد الحرب. وقد بُني على الأسس الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة الذي يظل المصدر الرئيسي للقانون الدولي حتى يومنا هذا.

وإنني على اقتناع بأن هذه الذكرى السنوية تجعل من واجبنا جميعا أن نتذكر المبادئ الخالدة للاتصال بين الدول التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة والتي صاغها الآباء المؤسسون لمنظمتنا العالمية بأوضح العبارات التي لا لبس فيها. وتشمل هذه المبادئ المساواة بين الدول ذات السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحق الشعوب في تقرير مستقبلها وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وتسوية المنازعات سياسيا.

وإذا نظرنا إلى العقود الماضية، يمكن القول أنه على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها فترة الحرب الباردة والتحولات الجيوسياسية الكبرى وكل تعقيدات السياسة العالمية اليوم، فإن الأمم المتحدة كانت تؤدي باقتدار مهمتها المتمثلة في حماية السلام وتعزيز التنمية المستدامة للشعوب والقارات وتقديم المساعدة في تخفيف حدة الأزمات المحلية.

فهذه الإمكانات والخبرات الهائلة للأمم المتحدة مهمة وتشكل أساسا متينا للمضي قدما. وعلى أية حال، ينبغي للأمم المتحدة، على غرار أي منظمة دولية أخرى أو كيان إقليمي آخر، ألا تصبح قاسية بل أن تتطور وفقا لتفاعلات القرن الحادي والعشرين وأن تتكيف باستمرار مع واقعية العالم الحديث الذي أصبح بالفعل أكثر تعقيدا ومتعدد الأقطاب ومتعدد الأبعاد.

ومن المؤكد أن للتغييرات الحالية تأثيرا على الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، وكذلك على المناقشة المتعلقة بالنهج المتبعة في إصلاحه. ومنطقنا هو أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر شمولا لمصالح جميع البلدان فضلا عن مواقفها المتنوعة وأن يبني عمله على مبدأ أوسع توافق ممكن في الآراء بين الدول وأن يظل في الوقت نفسه حجر الزاوية في الحكم العالمي، الذي لا يمكن تحقيقه ما لم يحتفظ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بحق النقض الذي يتمتعون به.

ويظل هذا الحق المتعلق بالدول النووية الخمس، التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، مؤشرا على التوازن العسكري والسياسي الفعلي حتى يومنا هذا. والأهم من ذلك، أنه أداة أساسية وفريدة تساعد على

منع الأعمال الانفرادية التي قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الدول الكبرى، وتتيح فرصة للبحث عن حلول توفيقية أو على الأقل لتجنب حلول لا يمكن قبولها على الإطلاق لدى الآخرين والعمل في إطار القانون الدولي، بدلا من أن تكون منطقة غامضة رمادية من التعسف وعدم الشرعية.

وكما تبين الممارسة الدبلوماسية، فإن هذا الصك يعمل فعلا، على العكس من عصبة الأمم المعيبة قبل الحرب، بمناقشاتها التي لا نهاية لها وإعلاناتها بلا آليات لاتخاذ إجراءات حقيقية وبدول وشعوب محتاجة لا يحق لها أن تتمتع بالحق في المساعدة والحماية.

إن نسيان دروس التاريخ سلوك قصير النظر وغير مسؤول إلى حد كبير، تماما مثل المحاولات المسيّسة لتفسير أسباب الحرب العالمية الثانية ومسارها ونتائجها تفسيرا تعسفيا وتحريف قرارات مؤتمرات الحلفاء ومحكمة نورمبرغ التي تستند إلى التكهنات بدلا من الحقائق.

وهو ليس مجرد عمل خسيس يسيء إلى ذكرى المقاتلين ضد النازية. إنه ضربة مباشرة ومدمرة لأسس النظام العالمي لما بعد الحرب، وهو أمر بالغ الخطورة بالنظر إلى الاستقرار العالمي الذي يواجه تحديات خطيرة، وفشل نظام تحديد الأسلحة، والنزاعات الإقليمية المستمرة بلا هوادة، والتهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

كما نواجه تحديا جديدا تماما يتمثل في جائحة فيروس كورونا. لقد أثر هذا المرض بشكل مباشر على ملايين الناس وقضى على أهم شيء: أرواح مئات الآلاف من الناس. ويشكل الحجر الصحي وإغلاق الحدود والمشاكل الخطيرة العديدة التي يواجهها مواطنو جميع الدول تقريبا واقع حياتنا في الوقت الحالي. وكان صعبا بشكل خاص على المسنين الذين لم يتمكنوا بسبب القيود اللازمة من احتضان أحبائهم وأطفالهم وأحفادهم لأسابيع، بل لأشهر.

ولم يتمكن الخبراء حتى الآن من أن يقيّموا بشكل كامل حجم الصدمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوباء وجميع عواقبه في الأجل الطويل. لكن من الواضح بالفعل أن استعادة الاقتصاد العالمي ستستغرق وقتا طويلا حقا. وعلاوة على ذلك، فحتى التدابير التي ثبتت فعاليتها لمكافحة الأزمة لن تنجح دائما. وسنحتاج إلى حلول مبتكرة جديدة.

والطريقة الوحيدة لوضع هذه الحلول هي التعاون فيما بيننا، وهو أهم مهمة للأمم المتحدة ودول مجموعة العشرين، فضلا عن المنظمات الرئيسية الأخرى المشتركة بين الدول ورابطات التكامل التي تمر أيضا بأوقات صعبة بسبب تأثير الوباء وتحتاج إلى آفاق ونطاق جديدين للتنمية.

والفكرة النمو التكاملي النوعي هذه ذاتها، أي "تكامل أوجه التكامل"، هي أساس مبادرة روسيا لتشكيل شراكة أوروبية آسيوية كبرى تضم جميع البلدان الآسيوية والأوروبية دون استثناء. وهي مبادرة عملية بحتة ومتزايدة الأهمية.

وعلاوة على ذلك، أود أن أسترعي الانتباه مرة أخرى إلى اقتراح روسيا المتعلق بإنشاء ما يسمى "الممرات الخضراء" الخالية من الحروب التجارية والجزاءات، وخاصة للسلع الأساسية والأغذية والأدوية ومعدات الحماية الشخصية اللازمة لمكافحة الوباء.

وبصفة عامة، فإن تحرير التجارة العالمية من الحواجز والحظر والقيود والجزاءات غير المشروعة سيسهم بصورة كبيرة في تنشيط النمو العالمي والحد من البطالة. ووفقا للخبراء، فإن الانخفاض الكلي أو

الجزئي في العمالة العالمية في الربع الثاني من هذا العام يساوي فقدان 400 مليون وظيفة، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع هذه البطالة من النمو في الأجل الطويل وضمان عودة الناس إلى العمل وتمكنيهم من إعالة أسرهم بدلا من أن يجدوا أنفسهم مسجونين بسبب الفقر وبدون آفاق في الحياة.

وهذه في الواقع من بين أشد المشاكل الاجتماعية العالمية حدة، ولذلك فإن العمل السياسي الآن ينبغي أن يمهد الطريق للتجارة والمشاريع المشتركة والمنافسة العادلة، بدلا من تقييد أيدي الأعمال التجارية وتثبيط المبادرات التجارية.

كما ينطوي الوباء على مجموعة من المسائل الأخلاقية والتكنولوجية والإنسانية. فعلى سبيل المثال، ساعدت التكنولوجيات الرقمية المتقدمة على إعادة تنظيم التعليم والتجارة والخدمات بسرعة، فضلا عن إعداد دورات تعليمية عن بعد ودورات عبر الإنترنت للأشخاص من مختلف الأعمار. وساعد الذكاء الاصطناعي الأطباء في إجراء تشخيصات أكثر دقة وفي الوقت المناسب وإيجاد أفضل العلاجات.

ولكن، وكما هو الحال في أي ابتكار آخر، فإن التكنولوجيات الرقمية تميل إلى الانتشار على نحو لا يمكن السيطرة عليه، ويمكن أن تقع، تماما مثل الأسلحة التقليدية، في أيدي مختلف المتطرفين والمتشددين ليس في مناطق النزاع الإقليمي فحسب، بل أيضا في البلدان المزدهرة تماما، مما يوجد مخاطر كبيرة.

وفي هذا الصدد، فإن المسائل المتعلقة بالأمن السيبراني واستخدام التكنولوجيا الرقمية المتقدمة تستحق أيضاً التداول الجاد بشأنها في الأمم المتحدة. ومن المهم أن نسمع ونقدر شواغل الناس بشأن حماية حقوقهم، مثل الحق في الخصوصية والملكية والأمن في العهد الجديد.

ويجب أن نتعلم كيفية استخدام التكنولوجيات الجديدة لصالح البشرية، والسعي إلى تحقيق التوازن المناسب بين تشجيع تطوير الذكاء الاصطناعي والقيود المبررة للحد منه، والعمل معا نحو بلوغ توافق في الآراء في مجال التنظيم على نحو يجنبنا التهديدات المحتملة من حيث الأمن العسكري والتكنولوجي على حد سواء، فضلا عن التقاليد والقانون وأخلاقيات التواصل البشري.

وأود أن أشير إلى أن الأطباء والمتطوعين والمواطنين من مختلف البلدان، برهنوا أثناء هذا الوباء على أنهم قدوة في ما يتعلق بالمساعدة والدعم المتبادلين، وهذا التضامن يتحدى الحدود. كما أن العديد من البلدان تساعد بعضها البعض بنكران للذات وبقلب مفتوح. لكن كانت هناك حالات تظهر عجزا في الإنسانية، وإذا جاز القول، اللطف في العلاقات على المستوى الرسمي بين الدول.

ونعتقد أن مكانة الأمم المتحدة يمكن أن تعزز وتحسن دور العنصر الإنساني أو البشري في العلاقات المتعددة الأطراف والثنائية، أي في أوجه التبادل بين الشعوب والشباب، والروابط الثقافية، والبرامج الاجتماعية والتعليمية، فضلا عن التعاون في مجالات الرياضة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وحماية الصحة.

أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية، تماماً كما هو الحال في الاقتصاد، فنحن الآن بحاجة إلى إزالة أكبر عدد ممكن من العقبات التي تعترض علاقات الشراكة. ويساهم بلدنا بنشاط في الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة كوفيد-19 إذ يقدم المساعدة إلى معظم الدول المتضررة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ولدى قيامنا بذلك، نأخذ في الاعتبار أولاً الدور التنسيقي المركزي لمنظمة الصحة العالمية، وهي جزء من منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أنه من الضروري تعزيز قدرة منظمة الصحة العالمية على نحو نوعي. وقد بدأ هذا العمل بالفعل، وروسيا متحمسة حقاً للمشاركة فيه.

ووضعت روسيا، بناء على الخبرة العلمية والصناعية والسريرية لأطبائها، على الفور مجموعة من أنظمة الاختبار والأدوية للكشف عن فيروس كورونا وعلاجه، وقامت بتسجيل أول لقاح في العالم، "سبوتنيك – V".

وأود أن أكرر التأكيد على أننا منفتحون تماما على علاقات الشراكة ومستعدون للتعاون. وفي هذا السياق، نقترح عقد مؤتمر رفيع المستوى على الإنترنت قريبا للبلدان المهتمة بالتعاون في تطوير لقاحات مضادة لفيروس كورونا.

ونحن على استعداد لتبادل الخبرات ومواصلة التعاون مع جميع الدول والكيانات الدولية، بما في ذلك في تزويد البلدان الأخرى باللقاح الروسي الذي ثبت أنه موثوق وآمن وفعال. وروسيا على يقين من أن جميع قدرات صناعة الأدوية العالمية ينبغي أن تُستخدم من أجل توفير إمكانية الحصول مجاناً على التلقيح لسكان جميع الدول في المستقبل المنظور.

إن فيروسا خطيرا يمكن يصيب أي شخص. وقد أصاب فيروس كورونا موظفي الأمم المتحدة، ومقرها وهياكلها الإقليمية، تماما مثل أي شخص آخر. وروسيا مستعدة لتزويد الأمم المتحدة بكل ما يلزم من مساعدة مؤهلة. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعرض تقديم لقاحنا مجاناً للتلقيح الطوعي لموظفي الأمم المتحدة ومكاتبها. وقد تلقينا طلبات من زملائنا في الأمم المتحدة في هذا الصدد، وسوف نرد على هذه الطلبات.

وهناك بنود أخرى هامة في جدول أعمال اليوم. وينبغي أن تظل مسائل حماية البيئة وتغير المناخ محور تركيز الجهود المشتركة.

وقد ثبت أن اتفاقيات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف ومعاهداتها وبروتوكولاتها المتخصصة مؤاتية تماما. وندعو جميع الدول إلى الامتثال لها بحسن نية، ولا سيما في العمل على تحقيق أهداف اتفاق باريس.

زملائي الأعزاء، أود أن أؤكد مرة أخرى أن روسيا ستبذل كل جهد ممكن للإسهام في التسوية السلمية السياسية والدبلوماسية للأزمات والنزاعات الإقليمية، فضلا عن ضمان الاستقرار الاستراتيجي.

وبالنسبة لجميع المنازعات والخلافات، وسوء الفهم أحيانا، بل وعدم الثقة من جانب بعض الزملاء، فإننا سنقدم باستمرار مبادرات بناءة ومُوحّدة، أولا وقبل كل شيء في مجال تحديد الأسلحة وتعزيز نظم المعاهدات القائمة في هذا المجال. ويشمل ذلك حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية.

وبطبيعة الحال فإن المسألة ذات الأهمية الكبرى التي يجب معالجتها على وجه السرعة هي تمديد معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة التي سينتهي سريانها قريبا في شباط/فبراير 2021. ونواصل المفاوضات مع شركائنا في الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة.

ونتوقع أيضا ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بنشر منظومات جديدة للقذائف. وأود أن أضيف أن روسيا أعلنت في وقت مبكر من العام الماضي وقفا اختياريا لنشر القذائف المتوسطة والقصيرة المدى التي تطلق من الأرض في أوروبا ومناطق أخرى نظرا لامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن اتخاذ هذه

الإجراءات. وللأسف لم نتلق أي استجابة لاقتراحنا سواء من شركائنا في الولايات المتحدة أو من قبل حلفائهم.

وأعتقد أن من شأن هذه الخطوات المتبادلة في مسائل محددة أن توفر أساسا سليما لبدء حوار جاد وعميق حول كل العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. ويهدف ذلك إلى وضع ترتيبات شاملة وأساس متين لهيكل الأمن الدولي استنادا إلى الخبرة السابقة في هذا الميدان وتمشيا مع الواقع السياسي العسكري والتكنولوجي حاليا وفي المستقبل.

وتقدم روسيا على وجه الخصوص مبادرة لتوقيع اتفاق ملزم لجميع القوى الفضائية الرئيسية ينص على حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وندرك جيدا أن المسائل الأمنية، فضلا عن المشاكل الأخرى التي ناقشتها هذه اليوبيلية للجمعية العامة للأمم المتحدة تقتضي توحيد الجهود على أساس القيم التي تجمعنا، وذاكرتنا المشتركة لدروس التاريخ وروح التحالف التي وجهت المشاركين في التحالف المناهض لهتلر الذين تمكنوا من التغلب على الاختلافات والتحيزات الأيديولوجية بغية تحقيق النصر والسلام لجميع الأمم في كوكب الأرض.

وفي هذه البيئة الحالية التي تتسم بالتحديات، من المهم أن تبدي جميع البلدان الإرادة السياسية والحكمة وبعد النظر. وبالنسبة للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تلك القوى التي ما برحت تتحمل على مدى 75 عاماً مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين – ينبغي لها إعطاء الأولوية للحفاظ على أسس القانون الدولي.

وعليه، اقترحت روسيا إدراكا منها لهذه المسؤولية عقد مؤتمر قمة للمجموعة الخماسية. ويهدف المؤتمر إلى إعادة تأكيد المبادئ الرئيسية للسلوك في الشؤون الدولية والتفكير في سبل لمعالجة القضايا الساخنة اليوم بطريقة فعالة. ومن المشجع أن شركاءنا قد أيدوا المبادرة. ونتوقع عقد مؤتمر القمة هذا – شخصياً – حالما تسمح حالة الجائحة بذلك.

وأود أن أعيد التأكيد أنه وفي عالمنا المترابط هذا وفي دوامة التطورات الدولية الراهنة، يتعين علينا أن نعمل معا استنادا إلى مبادئ القانون الدولي ومعاييره المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من أداء المهمة الكبرى لمنظمتنا وتوفير حياة كريمة لأجيال الحاضر والمستقبل.

وأتمنى لجميع شعوب كوكبنا السلام والرفاه.

وشكرا.

الأردن (انظر A/75/PV.4، المرفق التاسع)

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة

للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

هذه في واقع الأمر أوقات استثنائية في تاريخنا وفي تاريخ الأمم المتحدة، عندما نجتمع افتراضيا للمرة الأولى خلال الـ 75 عاماً من عمر الأمم المتحدة، بينما يواصل عالمنا الكفاح مع جائحة كوفيد-19 والآثار البعيدة المدى المترتبة عنها، في حين تتطلع شعوبنا إلينا للإبحار في هذه المياه المجهولة بحنكة سياسية جريئة.

ومن المذهل كيف أن هذا الفيروس الذي أصاب شخصا واحدا في أحد أركان المعمورة، قد نما وانتشر ليعصف بأسس نظامنا الدولي واقتصادنا العالمي وبالبشرية جمعاء.

وسيكون من المذهل بالقدر نفسه أن يفوت علينا درس مدى ترابطنا حقا. ولا يمكننا التغلب على هذا الفيروس بالانغلاق على حدودنا الداخلية. فهو لا يقف عند الحدود ولا ينبغي لتعاوننا أن يقف عندها أيضا.

ولا يمكننا التغلب على جائحة كوفيد-19 وما يتجاوزها إلا بإعادة تكامل عالمنا وتجديد العولمة التي تجعل من رفاه جميع شعوبنا الهدف النهائي أعني بذلك تجديد العولمة التي تقوم على إمكانات كل بلد وقواه وموارده وتحافظ فيها شبكات الأمان الإقليمية على انفتاح تدفق الإمدادات الحيوية، عولمة جديدة تهيئنا على نحو أفضل لعالم ما بعد كوفيد-19.

صديقاتي/أصدقائي الأعزاء

إن الجوع من بين التحديات المتعددة التي يتعين على عالمنا مواجهتها على نطاق أوسع بكثير من العقود السابقة. والواقع أنه بدأ الزحف نحونا. نحن نرى تهديدات الأمن الغذائي في لبنان ونرى الجوع يهدد مجتمعات اللاجئين الضعفاء في منطقتنا. ونراه يهدد المجتمعات التي تعيش في فقر في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

ولذلك فإن الاستعداد لمواجهة هذا الأمر أولوية رئيسية بالنسبة للأردن. ونحن على استعداد أيضاً للقيام بما في وسعنا من أجل منطقتنا وأصدقائنا بتوجيه قدراتنا للعمل كمركز إقليمي للأمن الغذائي.

وانطلاقا من إيماننا بأهمية الحفاظ على الأمن الغذائي للأجيال القادمة، فإننا ملتزمون أيضاً التزاماً قوياً بحماية بيئتنا بوصفها المصدر الرئيسي لعيش البشرية.

وإدراكاً منه بأن من شـــأن حماية بيئتنا الطبيعية أن تحمي وجودنا كله في نهاية المطاف، وضـــع الأردن مشـروع ميثاق سـيُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمنح النظم الإيكولوجية المحددة وجميع أنواع النباتات والحيوانات الحق القانوني في البقاء. وبالتالي، فإنه يكفل استمرار بقاء البشرية نفسها. وستتسق هذه المبادرة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تسهم في حماية بيئتنا من أجل ازدهار عالمنا.

صديقاتي/أصدقائي الأعزاء

لقد جلبت أزمة كوفيد-19 مرآة لعالمنا وبينت لنا الشـــقوق في نظامنا العالمي. وبذلك أتاحت لنا ما يمكن أن يكون لحظة تاريخية لإعادة النظر في دور الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى حتى تصبح أكثر فعالية في التصدي للتحديات القديمة والجديدة – سواء كانت جوائح أو نزاعات مستعرة.

وما دام الظلم وانعدام السـلام مسـتمرين في جميع أنحاء العالم، يجب ألا يهدأ بال للأمم المتحدة، ويجب ألا نهدأ نحن أيضا.

ولا يزال النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بوصفه النزاع الذي بدأ منذ إنشاء الأمم المتحدة، يتفاقم حتى يومنا هذا. ويتمثل السـبيل الوحيد نحو إنهائه، باعتباره النزاع المركزي في منطقتي، في حل الدولتين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويجب أن يؤدي السـبيل الوحيد نحو السـلام العادل والدائم إلى قيام دولة فلسـطينية مسـتقلة ذات سـيادة وقابلة للحياة على خطوط 4 حزيران/يونيو 1967 وعاصـمتها القدس الشـرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن متبادلين.

ولا يمكننا حل هذا النزاع دون العمل على الحفاظ على القدس للبشرية جمعاء باعتبارها مدينة سلام موحِّدة للمشـاعر الدينية. وبصـفتي عاهلاً هاشـمياً وصـياً على الأماكن المقدسـة، فإنه يقع على عاتقي واجب خاص بحماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. بيد أن المسؤولية عن هذه المدينة المقدسة تقع على عاتقنا جميعاً.

صديقاتي/أصدقائي الأعزاء

لقد انضـم الأردن إلى الأمم المتحدة بعد عقد من إنشـائها. ومنذ ذلك الحين، واصـلنا دورنا كدولة عضو نشطة تعمل من أجل السلام العالمي والتنمية المستدامة.

وفي الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـاء هذه الهيئة الهامة، ما زلنا ملتزمين التزاما ثابتا بوعدها ببناء عالم أكثر ازدهارا وشمولا وسلاما. ونرى في هذه الأوقات الاستثنائية فرصة للمساعدة في الوفاء بذلك الوعد.

فلنغتنم هذه الفرصـــة لنتحلى بالجرأة في تحقيق طموحاتنا، ولنكن أكثر جرأة في عملنا. وأكثر جرأة في الإيمان بقدرتنا على تحقيق النجاح.

وشكرا.

خطاب جمهورية كوريا (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق العاشر)

خطاب السيد مون جاي - إن، رئيس جمهورية كوريا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، والمندوبون الموقرون:

لقد تغلبت البشرية على عدد لا يحصى من الأزمات حتى الآن لبناء حضارة نعيش فيها اليوم. وعلى الرغم من أننا الآن في وسط أزمة مرض فيروس كورونا، فإن البشرية سوف تقطع بالتأكيد خطوات مذهلة نحو غد مختلف عن اليوم.

وأود أن أعرب عن عميق مواساتي لضحايا مرض فيروس كورونا وأسرهم المفجوعة، ولجميع من يحاربون هذا المرض في جميع أنحاء العالم. كما أعرب عن امتناني للعاملين في المجال الطبي، وللعاملين في الخطوط الأمامية، ولموظفي المنظمات الدولية الذين يعرضون أنفسهم للخطر لحماية صحة الإنسانية.

سوف تقطع الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة شوطاً طويلاً نحو الانتصار على أزمة غير مسبوقة. وأود أن أتقدم بتهانيّ لكم، السيد فولكان بوزكير، على توليكم الرئاسة. وإني أعلق آمالاً كبيرة على قيادتكم القديرة.

وأود أيضاً أن أعرب عن احترامي للأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الدؤوبة في سبيل التصدي للتحديات العالمية العديدة من الأمراض المعدية إلى السلام والاقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن أزمة مرض فيروس كورونا التي نواجهها تقلب الحياة اليومية للإنسانية وتهزّ حتى الاقتصاد العالمي والنظام الدولي. وكما أنشأ القادة البعيدو النظر الأمم المتحدة قبل 75 عاماً، فقد حان الوقت لكي نستجمع حكمتنا مرة أخرى لنجد نجمنا الهادي في هذا الوقت الذي يشهد تحولاً كبيراً.

لقد أخذت جمهورية كوريا القيم الرئيسية للديمقراطية وحولتها إلى ثلاثة مبادئ رئيسية للوقاية من الأمراض المعدية وهي: الانفتاح والشفافية والديمقراطية، وحوّل الشعب الكوري بأكمله نفسه إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في جهود الوقاية من الأمراض المعدية.

كما جمعت كوريا بين تعددية الأطراف وروحها المجتمعية، ما مكن الناس من ممارسة روح "الحرية للجميع". يحمي الشعب الكوري سلامته بحماية سلامة جيرانه. وقد وسعت الحكومة الكورية نطاق الدول المجاورة إلى ما وراء حدودها. وتحافظ كوريا على بلدنا واقتصادنا على حالهما من خلال تقاسم معدات الوقاية من الأمراض المعدية مع بلدان أخرى من دون إغلاق الحدود.

لقد تعلمنا أن ما يمكّن كوريا في النهاية من التغلب على فيروس كورونا الجديد هو القيم ذاتها التي زرعتها البشرية وناصرتها الأمم المتحدة. إن الحل للتغلب على مرض فيروس كورونا ليس عنا ببعيد. وهو يكمن في العودة إلى روح ميثاق الأمم المتحدة، أي الإيمان بالقيم العالمية للبشرية، ويكمن في السير نحو عالم أكثر شمولاً للجميع من خلال العمل المتعدد الأطراف.

لقد أنشأ القادة البعيدو النظر في الماضي الأمم المتحدة وهم يحلمون بعالم أفضل، وحققوا إنجازاً رائعاً في تعزيز القيم العالمية للبشرية.

وفي حقبة ما بعد مرض كورونا، ينبغي أن تُكلَّف الأمم المتحدة بنشر هذه القيم العالمية بشكل أكبر من أجل التصدي للتحديات العالمية المعقدة مثل التعاون في مجال الرعاية الصحية، والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة، والعمل المناخي.

إن المعارك التي خاضها كل بلد هذا العام أظهرت بوضوح أنه لا يمكن لدولة واحدة بمفردها أن تتغلب على الأزمة، أو أن تفعل ذلك دون أخذ الجيران في الاعتبار.

اليوم، ومع تولي الأمم المتحدة وظيفة جديدة في حقبة ما بعد مرض كورونا، أود أن أتطرّق إلى أهمية تعزيز الشمولية في التعاون الدولي وهي طريقة لتشكيل تعددية الأطراف بطريقة ينعم فيها الجميع بالرخاء.

السيد الرئيس:

إن تعزيز الشمولية في التعاون الدولي يعني عدم ترك أحد وراء الركب وتحقيق الرخاء المشترك حيث يتمتع الجميع بالحرية. وعلى الصعيد المحلي، يحد هذا الأمر من أوجه عدم المساواة لضمان سلامة التنمية الذاتية والمستدامة مع الجيران. ويأخذ في الاعتبار، على الصعيد الدولي، الأحوال والظروف التي تعيشها البلدان المجاورة بينما نعمل معها لتحقيق الرخاء المشترك.

ليس هناك ما هو أهم من الحياة وسلامة الإنسانية. ومن الواضح أن فكرة الأمم المتحدة عن تعددية الأطراف الشاملة للجميع سوف تُختبر أولاً من خلال ما إذا كان بإمكانها توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا على جميع الدول أم لا.

ويجب ألا نحسّن التعاون الدولي لأجل تطوير اللقاحات والعلاجات فحسب، بل أن نضمن أيضاً حصول جميع البلدان عليها على قدم المساواة، حالما يتم تطويرها.

ومن خلال التمويل العالمي، ينبغي أن نسهّل الشراء المسبق لجرعات كافية من اللقاحات للمنظمات الدولية لضمان أن تتقاسم البلدان الفقيرة والنامية أيضاً الفوائد.

تشارك كوريا بنشاط في مرفق "كوفاكس COVAX" الذي تقوده منظمة الصحة العالمية وفي التحالف العالمي للقاحات GAVI.

وستقوم كوريا، التي يقع مقر المعهد الدولي للقاحات فيها، بتقديم الدعم النشط لمختلف الأنشطة الموجهة نحو تطوير وتوزيع لقاحات ميسورة التكلفة على البلدان النامية.

ومع استمرار المخاوف بشأن احتمال حدوث الموجة الثانية والثالثة من مرض فيروس كورونا، سوف تشارك كوريا بنشاط خبراتها المتراكمة من الاستجابة لمرض فيروس كورونا وستواصل العمل مع المجتمع الدولي.

تكتسحنا الهزات الارتدادية الاقتصادية مثل التسونامي الذي يعقب الزلزال. فإغلاق الحدود والضمور الحاصل في تبادل الأشخاص والسلع يجعل التعافي الاقتصادي العالمي أكثر صعوبة.

ويجب علينا أن نحصل على أفضل ما في الأمرين على الرغم من أنها في الواقع مهمة صعبة للغاية – وهو منع الأمراض المعدية وإنعاش الاقتصاد. وحتى في خضم أزمة مرض فيروس كورونا، ينبغي

لنا أن نعزز تعددية الأطراف التي تتسم بالتضامن والتعاون، وأن نعزز نظام التجارة الحرة المبني على المعايير الدولية.

وقد سعت كوريا جاهدة لحماية سلسلة التوريد العالمية من الاضطرابات وتسهيل حركة الأشخاص الأساسية عبر الحدود بما في ذلك رجال الأعمال. وسوف تتقاسم كوريا خبراتها التنموية مع الدول النامية وتنضم إلى الجهود العالمية المنسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبغية تعزيز الشمولية التي تدفع بالاقتصاد المستدام قدماً، ينبغي لنا بطبيعة الحال أن نحل المسألة المتمثلة في أن الأزمة تولّد اتساعاً في أوجه عدم المساواة وأن ننعش اقتصاداتنا بطريقة لا يتخلف فيها أحد عن الركب.

لقد تبنت كوريا تحدي الصفقة الكورية الجديدة. وهي تمثل تحولاً كاملاً في الاقتصاد الكوري إذ تقوم على ركيزتي الصفقة الرقمية الجديدة والصفقة الخضراء الجديدة، وتعد بأن تجعل مجتمعنا أقل تفاوتاً وأكثر شمولاً.

وستعمل كوريا مع جميع الدول على تقليل آثار مرض فيروس كورونا إلى أدنى حد ممكن، والتعجيل بالتعافي الاقتصادي، والمشاركة بنشاط في التعاون الدولي لتعزيز تعددية الأطراف الشاملة للجميع التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

كان يوم 7 أيلول/سبتمبر هو اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء، الذي اقترحته كوريا وتم تبنيه بعد ذلك في الأمم المتحدة. وبمجرد توقف الأنشطة البشرية، عادت السماء الزرقاء إلى الظهور في أجزاء من العالم. ومن المفارقات أن فيروس كورونا أعطانا الأمل في أن تتمكن البشرية، بجهود البلدان والمجتمع الدولي، من استعادة الأرض الخضراء. ومع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي، أتوقع أن يتم المزيد من التعاون الدولي سعياً إلى إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً.

تؤدي كوريا دوراً نشطاً في إنشاء نظام مناخي جديد، على سبيل المثال، من خلال التنفيذ الأمين لاتفاق باريس. ومن خلال تجديد المساهمات المحددة وطنياً، سنقدم إلى الأمم المتحدة أهدافنا الوطنية الجديدة للحد من غازات الدفيئة بحلول عام 2030 بحلول نهاية هذا العام. وسنعمل مع المجتمع الدولي، من خلال وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل ذات مستويات منخفضة من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، على تحقيق مجتمع منخفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

ولا غنى عن تعزيز شمولية التعاون الدولي من أجل التصدي بنجاح لتغير المناخ. فمن المستحيل على البلدان النامية التي لا تزال في طور التحول إلى التصنيع أن تلحق على الفور بركب الاقتصادات المتقدمة التي استغرق الوصول إليها عقوداً من الزمن. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، بدءاً بالاعتراف بالثغرات الصارخة، أن تبذل جهوداً أكبر لإيجاد الحل الأمثل.

وستشارك كوريا بنشاط في العمل المناخي، بوصفها دولة انتقالية تربط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وستتقاسم بأمانة خبرتها الإنمائية الفريدة مع البلدان النامية. وستعقد كوريا في العام المقبل مؤتمر القمة الثاني لمبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر في سول، والذي سيكون مناسبة لتأكيد أهمية التضامن العالمي في الاستجابة لتغير المناخ.

إن المنطقة التي هي في أمسَّ الحاجة إلى روح الأمم المتحدة لتحقيق السلام العالمي هي شبه الجزيرة الكورية. لقد ظلت جمهورية كوريا ثابتة في السعي إلى المصالحة بين الكوريتين، وهي تبذل جهودا

لا هوادة فيها لتحقيق نزع السلاح النووي وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. وبدعم وتشجيع من المجتمع الدولي، تمكنت كوريا من استضافة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ بنجاح، كأولمبياد للسلام انضمت إليه كوريا الشمالية، وأدى ذلك إلى عقد ثلاثة اجتماعات قمة بين الكوريتين. وقد أثبتت القمة الأميركية – الكورية الشمالية التي عُقدت نتيجة لقرارات جريئة اتخذها قادة الجانبين أن عملية السلام يمكن أن تتقدم من خلال الحوار.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، عرضتُ المبادئ الثلاثة لحل القضايا المتعلقة بالحرب الكورية، وهي عدم التسامح مطلقاً مع الحرب، وضمان الأمن المتبادل، والازدهار المشترك، وحددت رؤيتي لتحويل المنطقة المنزوعة السلاح إلى منطقة سلام دولية. بيد أن السلام في شبه الجزيرة الكورية لا يزال في طور الصنع، والتغيرات التي كانت مليئة بالآمال قد توقفت.

ومع ذلك، ستواصل جمهورية كوريا الحوار. وما نحتاج إليه جميعا هو أن نخطو خطوة أخرى إلى الأمام. ولا أزال أومن إيمانا ثابتاً بأننا نستطيع تحقيق نزع السلاح النووي وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية بالدعم والتعاون المستمرين من جانب المجتمع الدولي.

وفي نهاية المطاف، يرتبط الجنوب والشمال بأواصر مجتمع حياتيّ واحد، تتداخل فيه الجبال والأنهار والبحار الممتدة عبر الجانبين. وعندما يتعرض أحد الطرفين للأمراض المعدية أو الكوارث الطبيعية، فإن الآخر يتعرض أيضاً لها، الأمر الذي يُلزم الجانبين بالتعاون للتغلب على هذه التحديات. كما سيؤدي التعاون بين الكوريتين في مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها والصحة العامة إلى الحوار والتعاون في عملية بناء شبه جزيرة كورية سلمية.

واليوم، يوسع العالم مفهوم الأمن، من الأمن التقليدي بمعنى الحفاظ على السلامة الإقليمية، إلى الأمن الشامل. وما فتئ العالم يوحد قواه للتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية، من الكوارث والنكبات إلى الإرهاب ومسألة الأمن السيبراني، ولمكافحة الجرائم الدولية. بيد أنه في مواجهة أزمة كوفيد-19 التي تشكل تهديداً للبشرية أكبر من خطر الحرب، تلقينا تذكيرا قاسيا بأن سلامة بلداننا مرتبطة ارتباطا مباشرا بسلامة البلدان المجاورة لنا.

ولم يعد بوسع بلد واحد أن يدير بمفرده المسائل الأمنية الشاملة برمتها.

وبما أن حماية السلام في بلد واحد وإنقاذ حياة شخص واحد يتطلبان الآن تعاونا يتجاوز الحدود، فإننا بحاجة إلى أن نجهز أنفسنا ببنية أمنية متعددة الأطراف.

لقد تكلمت حتى الآن عن اقتصاد سلام يفيد الكوريتين على حد سواء ويحقق الازدهار للجميع، وشددت على الحاجة إلى التعاون بين الكوريتين في الاستجابة للكوارث وفي مجال الرعاية الصحية.

وإذ آمل في أن ينظر المجتمع الدولي إلى المسائل المحيطة بشبه الجزيرة الكورية من منظور التعاون الدولي الأشمل، فإنني أقترح اليوم إطلاق مبادرة في شمال شرق آسيا للتعاون على مكافحة الأمراض المعدية وفي مجال الصحة العامة، تشارك فيها كوريا الشمالية كعضو إلى جانب جمهورية كوريا والصين ومنغوليا واليابان.

إن إنشاء هيكل تعاوني يكفل الحماية الجماعية للحياة والسلامة سيرسي الأساس لضمان أمن كوريا الشمالية عن طريق التعامل مع المجتمع الدولي.

وعلى وجه الخصوص، يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاندلاع الحرب الكورية. وقد حان الوقت لإنهاء المأساة التي تخيم على شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن تنتهي الحرب تماماً وإلى الأبد.

إن السلام في شبه الجزيرة الكورية سيضمن إحلال السلام في شمال شرق آسيا ككل، وسيشكل خطوة إضافية صوب إدخال تغييرات إيجابية في النظام العالمي أيضا. وأرى أن ذلك يبدأ بإعلان نهاية الحرب، وهو إجراء يمكن أن يؤكد الالتزامات المتبادلة بالسلام. وآمل في أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدعم حتى نتمكن من المضي قدما لاستهلال عهد المصالحة والازدهار من خلال إعلان نهاية الحرب. والواقع أن إعلان نهاية الحرب سيفتح الباب أمام نزع السلاح النووي الكامل وإقامة نظام للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

ولا يقتصر الأمر على استجابة كوريا لكوفيد-19، بل ترغب كوريا أيضا في أن تتشاطر مع بقية العالم ما اكتسبته من دروس لا تقدر بثمن من خلال بناء السلام. وبذلك سنتمكن من دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الطليعة من أجل تحقيق هدفها المتمثل في صون السلام الدولي عن طريق اتخاذ تدابير جماعية.

السيد الرئيس، السيد الأمين العام والمندوبون الموقرون:

لقد أظهر لنا كوفيد-19 مدى ما يستم به العالم من ترابط وثيق، وأن البشرية ستتجه في نهاية المطاف إلى عهد من التضامن والتعاون. وعلينا أن نستعد للمستقبل، وأن نغير في الوقت نفسه العالم الذي نعيش فيه اليوم. وإذا بدأ الناس بالأمور الهينة، فإن العمل الذي يقوم به كل منا سيتضافر ويتوج "بالحرية للجميع" اليوم.

وأود أن أطلب من الأمم المتحدة، من هذه اللحظة فصاعدا، أن تكون مركزا للتعاون الدولي الشامل في العهد الجديد.

وشكرا.

قطر (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الحادي عشر)

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس الجمعية العامة،

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية أتوجه بالتهنئة إلى سعادة السيد فولكان بوزقر على تولي رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، متمنياً له التوفيق والسداد، كما أشكر سعادة السيد تيجاني محمد باندي، رئيس الدورة السابقة، على ما بذله من جهود مقدرة خلال فترة عمله، وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بدور سعادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش في تعزيز دور الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.

السيد الرئيس،

يأتي انعقاد هذه الدورة ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ومن الصواب في هذه المناسبة أن نتذكر أنها تعبير مؤسسي عن إدراكنا أننا ننتمي لإنسانية واحدة. وكثيرة هي التجارب التاريخية التي تثبت هذه الحقيقة وتظهر خطر التقليل من شأنها.

وقد ذكرنا تفشي جائحة (كوفيد-19) أننا نعيش على نفس الكوكب، وأن التعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمواجهة تحديات الأوبئة والمناخ والبيئة عموماً، وحبذا لو نتذكر ذلك أيضاً عند التعامل مع قضايا الفقر والحرب والسلم، وتحقيق أهدافنا المشتركة في الأمن والاستقرار.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، وبعد أن سارعت دولة قطر إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية المواطنين والمقيمين على أرضها، فإنها لم تر تناقضاً بين واجبها هذا، وبين تقديم المساعدات لأكثر من (60) دولة وخمس منظمات دولية، والمشاركة الفاعلة ضمن الجهود الدولية في حشد الموارد والطاقات لمواجهة هذا الوباء وتداعياته، ودعم المراكز البحثية في عدة دول للحد من التداعيات السلبية الخطيرة لتلك الجائحة والإسراع في اكتشاف لقاح لهذا الفيروس.

السيد الرئيس،

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحصار الجائر غير المشروع على دولة قطر، فإننا نواصل مسيرة التقدم والتنمية في شتى المجالات.

ورغم الحصار، عززت قطر مشاركتها الفعالة في العمل الدولي المتعدد الأطراف لإيجاد حلول لأزمات أخرى، كما رسخت خلال الحصار الجائر وغير القانوني الذي تتعرض له ثوابت سياستها القائمة

على احترام أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.

وانطلاقاً من مسؤولياتنا الأخلاقية والقانونية أمام شعوبنا فقد أكدنا، وما زلنا وسنظل نؤكد، على أن الحوار غير المشروط القائم على المصالح المشتركة واحترام سيادة الدول هو السبيل لحل هذه الأزمة، التي بدأت بحصار غير مشروع ويبدأ حلها برفع هذا الحصار.

وأجدد في هذه المناسبة تقديري البالغ للجهود المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، كما أثمن مساعي الدول الشقيقة والصديقة لإنهاء هذه الأزمة.

وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحصار الجائر غير المشروع على دولة قطر، فإننا نواصل مسيرة التقدم والتنمية في شتى المجالات، ورغم الحصار عززت قطر مشاركتها الفعالة في العمل الدولي المتعدد الأطراف لإيجاد حلول لأزمات أخرى. كما رسخت خلال الحصار الجائر وغير القانوني الذي تتعرض له ثوابت سياستها القائمة على احترام أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.

وانطلاقا من مسؤولياتنا الأخلاقية والقانونية أمام شعوبنا، أكدنا، وما زلنا وسنظل نؤكد، على أن الحوار غير المشروط القائم على المصالح المشتركة واحترام سيادة الدول هو السبيل لحل هذه الأزمة التي بدأت بحصار غير مشروع ويبدأ حلها برفع هذا الحصار.

وأجدد في هذه المناسبة تقديري البالغ للجهود المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، كما أثمن مساعي الدول الشقيقة والصديقة لإنهاء هذه الأزمة.

السيدات والسادة،

هناك إجماع دولي على عدالة قضية فلسطين، وعلى الرغم من هذا الإجماع يقف المجتمع الدولي عاجزا ولا يتخذ أية خطوات فعالة في مواجهة التعنت الإسرائيلي والاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية إلى جانب فرض حصار خانق على قطاع غزة، والتوسع المستمر في سياسة الاستيطان، وفرض سياسة الأمر الواقع، وذلك في انتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

إن السلام العادل والمنشود لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التزام إسرائيل التام بمرجعيات وقرارات الشرعية الدولية، والتي قبلها العرب وتقوم عليها مبادرة السلام العربية، فيما تحاول إسرائيل الالتفاف عليها والتصرف كأن قضية فلسطين غير موجودة. إن أي ترتيبات لا تستند إلى هذه المرجعيات لا تحقق السلام ولو سميت سلاما. وقد يكون لها غايات أخرى غير الحل العادل لقضية فلسطين وغير تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

يضع بقاء قضية فلسطين من دون حل عادل واستمرار إسرائيل في الاستيطان وخلق الوقائع على الأرض دون رادع، أكبر علامة سؤال على مصداقية المجتمع الدولي ومؤسساته.

نحن ندعو المجتمع الدولي – وبخاصـــة مجلس الأمن – إلى القيام بمســـؤوليته القانونية وإلزام إسرائيل بفك الحصار عن قطاع غزة وإعادة عملية السلام إلى مسارها من خلال مفاوضات ذات مصداقية، بحيث تقوم على القرارات الدولية وليس على القوة، وتتناول جميع قضـــايا الوضـــع النهائي، وإنهاء الاحتلال خلال مدة زمنية محددة وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي إطار سعينا لتهيئة البيئة الملائمة للتوصل إلى السلام والاستجابة للصعوبات الاقتصادية والإنسانية التي تواجه الأشقاء في فلسطين واصلنا، بالتنسيق مع شركائنا الدوليين، تقديم الدعم الإنساني والتنموي لمعالجة الاحتياجات العاجلة والطويلة الأمد في قطاع غزة المحاصر، علاوة على تعزيز مساهماتنا لصالح وكالة الأونروا.

السيد الرئيس،

انطلاقا من إيماننا الراسخ بحل المنازعات بالطرق السلمية، وبفضـــل من الله وتوفيقه، فقد تكللت جهود وســـاطة دولة قطر بتوقيع اتفاق الســـلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، في الدوحة، في 29 شباط/فبراير الماضي، كما تمكنت من إنجاح عملية تبادل الأسرى بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان من خلال المناقشات التي عقدت في الدوحة خلال الشهر الماضي.

وتكللت جهودنا مع شركائنا الدوليين بالنجاح في عقد مفاوضات السلام الأفغانية – الأفغانية التي بدأت في الثاني عشر من الشهر الحالي، في الدوحة، ويتوقف نجاحها الآن على الإخوة الأفغان أنفسهم، وســـوف نبذل جهدنا بالتعاون مع المجتمع الدولي لتيســـير الحوار، يحدونا الأمل في أن يعم قريبا الســـلام والاستقرار ربوع أفغانستان، إذا ما قرر الجميع التخلي نهائيا عن العنف وتقبل التنوع والاختلاف والمواطنة المتساوية في هذا البلد.

السيد الرئيس،

بعد مضي أكثر من تسع سنوات على الأزمة السورية وما شهدته من مآس إنسانية غير مسبوقة، والتي تتفاقم آثارها السلبية الخطيرة عاما بعد عام، لا يزال الوصول إلى إنهاء هذه الأزمة متعذرا بسبب تعنت النظام الســـوري وتقاعس المجتمع الدولي، وبخاصـــة مجلس الأمن، عن أداء دوره في حفظ الســـلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين.

وما زال النظام في سورية يعطل حتى مسار صياغة الدستور الجديد، الذي اقترحته روسيا. وهو للأسف كل ما تبقى من الجهود الدولية لتحقيق حل سلمي ما. فهو يتعامل مع هذا الجهد باستراتيجية مسايرة المجتمع الدولي نفسها التي اتبعها بالمشاركة الصورية في المفاوضات لتمرير الوقت من دون نية لإحداث أي تغيير.

وفي هذه المناسبة، أكرر موقف دولة قطر الثابت بأن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية هو الحل السياسي الذي يستند إلى بيان جنيف (1) وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، كما تؤكد دولة قطر أنها ستواصل مع المجتمع الدولي دعم جهود تحقيق العدالة ومساءلة مرتكبي الفظائع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سورية. وفي المجال الإنساني، سوف نستمر في تقديم أوجه الدعم والمساعدات كافة للشعب السوري الشقيق في مناطق النزوح واللجوء حتى إنهاء هذه الأزمة.

وبالنسبة للحرب المشتعلة في اليمن الشقيق، والتي لا تزال تهدم عمران اليمن وتقضي على مقومات الحياة فيه وتهدد الأمن في المنطقة، نؤكد على أن السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة هو بالتفاوض بين اليمنيين بموجب مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة القرار 2216 (2015). ونؤكد موقفنا الثابت من وحدة اليمن وسلامة أراضيه.

وبالنسبة للسودان الشقيق، نثمن توقيع الحكومة الانتقالية في السودان وعدد من الحركات المسلحة على اتفاق السلام، بجوبا، ونعرب عن تقديرنا لدولة جنوب السودان لرعايتها توقيع هذا الاتفاق، ونتطلع إلى انضمام بقية الفصائل إلى عملية السلام، ونشدد على موقف دولة قطر الثابت بجانب الشعب السوداني الشقيق لعبور هذه المرحلة الانتقالية بنجاح وتحقيق تطلعاته في الاستقرار والتنمية.

ونكرر دعوة الدول ذات الصلة إلى تسهيل جهود الأشقاء السودانيين بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، فيكفيهم ما هم فيه من مصاعب ومشاق. وفي هذا السياق، وقفت قطر مع الأشقاء بتقديم الدعم لهم في مواجهة الفيضان الذي ألحق أضرارا بالغة بالمنشآت والسكان، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم كافة أنواع الدعم اللازمة لهم لمواجهة الكوارث الطبيعية.

وفي الشأن الليبي، نجدد الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار وتفعيل العملية السياسية وفقا لاتفاق الصخيرات وكافة مخرجاته لتحقيق التسوية السياسية الشاملة، التي تحفظ لليبيا سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها وحقن دماء شعبها والحفاظ على ثرواته. ومن المفيد أن يستوعب الجميع استحالة فرض نظام حكم عسكري بالقوة في ليبيا.

لقد تألمنا لما مر به لبنان بعد الانفجار في مرفأ بيروت، ووقفنا إلى جانب الأشقاء اللبنانيين دون شروط، فليس من عادتنا فرض الشروط السياسية للتضامن في مواجهة الكوارث. ولكن في النهاية سوف يكون على اللبنانيين بأنفسهم، وليس بالإملاء، إيجاد طرق متوافق عليها للإصلاح، وتلبية تطلعات جيل كامل إلى دولة تقوم على المواطنة وليس على أية انتماءات أخرى. وهذا بالمناسبة تطلع يشاركه فيه جيل الشباب في المنطقة بأسرها.

السيدات والسادة،

لا يزال الإرهاب أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم لأنه يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، ويعوق تحقيق التنمية المستدامة للشعوب. ونحن في دولة قطر لا ندخر جهدا في المشاركة الفعالة في الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة والتصدي لجذورها، خاصة من خلال دعم التعليم لملايين الأطفال والشباب والنساء وخلق فرص عمل للشباب.

وفي هذا السياق، تقوم قطر بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشير هنا إلى افتتاح مكتب برنامج لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الدوحة في أيار/مايو المقبل لتنفيذ رؤى سلوكية بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد الرئيس،

وفي مجال المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ولدعم البلدان المتضررة من الآثار السلبية لتغير المناخ، أوفت قطر بتعهدها بتقديم مساهمة قدرها 100 مليون دولار لدعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي لتغير المناخ.

ويسرنا أن نستضيف في الدوحة في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022 مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وإننا على ثقة من أن هذا المؤتمر سيسهم في دعم مسيرتها نحو تحقيق التنمية فيها خلال السنوات العشر القادمة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وختاما، نؤكد التزام دولة قطر بالإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر الجاري بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، والذي اضطلعت فيه دولة قطر بالشراكة مع مملكة السويد، بتيسير المفاوضات الدولية لاعتماده. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها ومواجهة التحديات المشتركة بما يحقق مصلحة شعوبنا وخير الإنسانية.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفلبين (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الثاني عشر)

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أخاطبكم اليوم باسم الشعب الفلبيني بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

لقد سبّب العدو الخفي "جائحة كوفيد-19" مشهدا عالميا غير مألوف وأطلق العنان لأزمة لم يسبق لها مثيل. وهي أصعب اختبار يواجهه العالم والأمم المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي حين أن الأمم المتحدة قد جلبت الإغاثة والأمل إلى العديد من البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم، فإنها الآن في مواجهة فيروس أودى بحياة الكثيرين ودمر الاقتصادات والنظام الاجتماعي.

وأصبحنا في مفترق طرق الآن. وستحدد الطريقة التي نتصدى بها لجائحة كوفيد-19 مستقبلنا.

ويعني هذا بالنسبة للفلبين وضع جميع أممنا في صميم هذه الاستجابة.

ويتعين علينا طرح أسئلة صعبة وأساسية بشأن الرؤية والمهمة اللتين توختهما الأمم المتحدة قبل 75 عاما.

وعلينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا قد ظللنا مخلصين حقا لمبادئ الأمم المتحدة ومثلها العليا.

السيد الرئيس، نظرا للواقع الراهن، تعرب الفلبين عن حزنها لجميع الأسر التي فقدت أحباءها بسبب هذا الفيروس الفظيع في جميع أنحاء العالم.

ونعرب عن خالص تعازينا لها.

ونحيي جميع العاملين في الخطوط الأمامية الذين عرّضوا حياتهم للخطر حتى في البلدان التي لا ينتمون إليها. ونكرّم ونشيد أيضا بأخصائيي الرعاية الصحية الذين استجابوا بنكران الذات للدعوة إلى مكافحة جائحة كوفيد-19 على الرغم من شدة انتشارها وخصائصها غير المعروفة.

وفي حين أن لكل بلد استراتيجيته الخاصة في مكافحة الجائحة، فما زال العالم بحاجة إلى خطط وجهود دولية منسقة لتحقيق الهدف المشترك.

فهذه الجائحة لا تعرف الحدود ولا تعترف بأي جنسية أو عرق أو جنس أو عمر أو عقيدة.

وتقدّر الفلبين الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحتها لهذه الجائحة. ونرحب، بوصفنا بلدا متوسط الدخل خرج اقتصاده عن مساره بسبب الجائحة، بإطلاق صندوق الأمم المتحدة للاستجابة والإنعاش.

إن ضمان حصول الجميع على التكنولوجيات والمنتجات المضادة لجائحة كوفيد-19 أمر محوري في التعافي العالمي من الجائحة.

ولا يزال العالم في سباق للعثور على لقاح آمن وفعال.

وعندما يعثر العالم على ذلك اللقاح، يجب عدم حجبه أو منع الحصول عليه. ويجب توفيره لجميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، من حيث السياسات العامة.

وتنضم الفلبين إلى شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز في التعبير عن صوتنا الجماعي: يجب اعتبار لقاح كوفيد-19 مصلحة عامة عالمية. ولنكن واضحين بشأن ذلك.

وندعو إلى وضع خطة عالمية للصحة وأن يتوفر لها ما يكفي من الموارد وحيز لسياسات منظمة الصحة العالمية.

ونحن بحاجة إلى منظمة صحة عالمية أكثر سرعة في التنسيق والاستجابة. وستؤدي الفلبين دورها في جمع الموارد العالمية. ويعتبر العاملون في المجال الصحي في بلدنا من بين الأفضل.

سيدي الرئيس، في حين أننا بحاجة إلى الاستقرار والثقة بسبب الجائحة، فما تزال التوترات الجيوسياسية تتصاعد.

ولا تفيد هذه التوترات المتصاعدة أحدا وتزيد بؤر التوتر الجديدة المخاوف وتسبب الانقسام بين الشعوب.

فالضعفاء هم الذين يصبحون ضحايا لعراك العمالقة.

وبالنظر إلى حجم المتنافسين وقوتهم العسكرية، لا يسعنا إلا أن نتصور ونذهل للخسائر الفادحة التي لحياة البشر وممتلكاتهم عندما تتحول "حرب الخطابة" إلى حرب حقيقية بواسطة الأسلحة النووية والقذائف.

ولذلك، أدعو أصحاب المصلحة في بحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط وأفريقيا: إذا لم نكن أصدقاء حتى الآن، فدعونا باسم الرب ألا نبالغ في كراهية بعضنا بعضا. لقد سمعت هذه العبارة ذات مرة وأقولها لنفسي في اتفاق تام معها.

السيد الرئيس، لقد دمرت الجائحة العمال الفلبينيين المهاجرين. حيث فقد الكثيرون منهم سبل عيشه، بالإضافة إلى فقد صحتهم وحياتهم. ولكنهم ما زالوا يعملون في الخطوط الأمامية للشفاء ورعاية الآخرين في أجزاء مختلفة من العالم.

وشرعت حكومة الفلبين في برنامج غير مسبوق لإعادة المواطنين إلى وطنهم. وكان أكثر من 000 345 فلبيني في الخارج بحاجة إلى العودة إلى ديارهم. وتمكنا من إعادة نصفهم ونواصل العمل لإعادة البقية.

ونشكر البلدان التي وفرت للمهاجرين الفلبينيين تصاريح الإقامة وإمكانية الحصول على الاختبار والعلاج والخدمات الصحية ذات الصلة خلال هذه الجائحة.

وأعدنا معظم بحارتنا الذين تقطعت بهم السبل بسبب القيود التي فرضتها الجائحة. وكنا روادا مع المنظمة البحرية الدولية في وضع إطار الممر الأخضر للتغيير الآمن لأطقم الملاحة البحرية.

ونحن بحاجة في هذه الأوقات إلى تعاون أقوى في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

ويجب علينا جميعاً أن نتقيد بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وما لم تُشرك الدول جميع المهاجرين في استجابتها لهذه الجائحة، "فلا مأمن لأحد حتى يكون الجميع في مأمن"، كما قال الأمين العام.

ومع انخفاض معدل الفقر عند 16,6 في المائة؛ وتحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام بلغ 6,4 في المائة بين عامي 2010 و 2019، كانت الفلبين في طريقها إلى أن تصبح بلداً من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول نهاية عام 2020. ولكن الجائحة وضعت اقتصادنا في حالة ركود.

وعلى الرغم من هذا الضغط النزولي على النمو، لا تزال الفلبين ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس، إن الحاجة إلى نفس الإلحاح اللازم لمكافحة مرض فيروس كورونا ضرورية لمعالجة أزمة المناخ. وهذا تحد عالمي أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف القائمة من داخل الدول وفيما بينها.

وقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم الدمار الذي تحدثه الجائحة.

وتعاني الشعوب في البلدان النامية مثل الفلبين أكثر من غيرها. ولا يمكننا تحمل المزيد من المعاناة.

لقد انضمت الفلبين إلى اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما تلك التي لم تف بالتزامها بمكافحة تغير المناخ، إلى أن تحترم نفس الاتفاق.

وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز المجتمعات والشعوب من أجل الاستعداد والقدرة على المجابهة. إننا نتحدث عن البشرية والأرض: وطننا الوحيد الذي ليس لنا سواه.

السيد الرئيس، ستواصل الفلبين حماية حقوق الإنسان لشعبها، ولا سيما من آفة المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب.

لقد استخدمت عدد من الجماعات ذات النفوذ حقوق الإنسان كسلاح؛ بعضها بحسن نية، وبعضها الآخر بسوء نية.

وهي تحاول تشويه سمعة المؤسسات والآليات العاملة في بلد ديمقراطي وحكومة منتخبة شعبياً لا تزال تحظى في السنتين الأخيرتين بنفس الموافقة والدعم الواسعين.

ينتحل هؤلاء المنتقدون صفة دعاة لحقوق الإنسان بينما يقتاتون على أضعف البشر؛ حتى أنهم يستخدمون الأطفال كجنود أو دروع بشرية في المواجهات. وحتى المدارس لا تسلم من حقدهم ودعايتهم المناهضة للحكومة.

إنهم يخفون أفعالهم السيئة تحت غطاء حقوق الإنسان ولكن الدم ينضح منها.

إن الحوار المفتوح والمشاركة البناءة مع الأمم المتحدة هو المفتاح للمضي قدماً.

ولكن يجب أن يتم ذلك في احترام تام لمبادئ الموضـــوعية وعدم التدخل وعدم الانتقائية والحوار الحقيقي. وهذه هي الأسس الأساسية للتعاون الدولي المثمر في مجال حقوق الإنسان.

سيدي الرئيس، الإرهاب يلوح في الأفق.

وكما قلت في عملية العقبة، فإن الفلبين ســتفعل كل شــيء وســتتشــارك مع أي شــخص يرغب بإخلاص في حماية الأبرياء من الإرهاب بكل مظاهره.

وقد علّمنا حصـــار مروي، الذي شـــارك فيه المقاتلون الإرهابيون الأجانب، أن وجود إطار قانوني فعال أمر بالغ الأهمية. إن قانوننا لمكافحة الإرهاب لعام 2020 يعزز الإطار القانوني من خلال التركيز على كل من الإرهاب والرد المتهور المعتاد عليه.

وقد تم ســنّه وفقاً لالتزامنا، والتقيد الصـــارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة واســـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

والأهم من ذلك أننا ما زلنا ملتزمين بإعادة بناء المجتمعات المنكوبة ومعالجة الأســـباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف في بلدي.

ويجب أن نظل مدركين لالتزاماتنا وتعهداتنا إزاء ميثاق الأمم المتحدة، كما توسّع إعلان مانيلا لعام 1982 في ذلك بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وتؤكد الفلبين ذلك الالتزام في بحر الصـين الجنوبي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرار التحكيم لعام 2016.

لقد أصـــبح القرار الآن جزءاً من القانون الدولي وهو يتجاوز التســـوية ويتجاوز نطاق الحكومات العابرة لتمييعه أو التقليل منه أو التخلي عنه.

ونرفض بشدة محاولات تقويضه.

ونرحب بالعدد المتزايد من الدول التي أيدت القرار وما يمثله – وهو انتصـــار العقل على التهور، والقانون على الفوضى، والود على الطموح. وهنا تكمن – كما ينبغي – عظمة القانون.

سيدي الرئيس، لقد زادت أزمة الصحة العالمية من تعقيد البيئة الأمنية العالمية. ولكن لا يمكن لأي طموح أو تطلع أن يبررا استخدام الأسلحة التي تدمر بشكل عشوائي وكامل.

ولا يوجد مبرر للوفيات التي يمكن أن تســببها الحرب النووية ولا الاســتخدام المتهور للأســلحة الكيميائية والبيولوجية التي يمكن أن تسبب دماراً شاملاً.

إن أسـلحة الموت هذه تعرضـنا جميعاً لخطر مميت، خاصـة إذا وقعت في أيدي الإرهابيين الذين لا يملكون في نفوسهم ذرة من الإنسانية.

وندعو جميع الدول الأعضـاء إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقد طلبتُ إلى مجلس الشيوخ الفلبيني أن يصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. والأهم من ذلك، أننا كنا من بين أوائل الذين وقعوا عليها.

سيدي الرئيس، الفلبين لديها تاريخ طويل فيما يتعلق بفتح أبوابها للاجئين – من الروس البيض في أعقاب ثورة 1917، واليهود الأوروبيين في الحرب العالمية الثانية، إلى الفيتناميين في أواخر الستينيات، والإيرانيين الذين شردتهم ثورة عام 1979، من بين آخرين.

وما زالت الفلبين تحترم هذا التقليد الإنساني وفقاً لالتزاماتنا بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967.

ولكن لئلا ننسى فمساعدة أكثر الفئات ضعفاً – أولئك الذين شردهم النزاع والاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي – مسؤولية مشتركة بين جميع البلدان.

وكما قلت مرات عديدة: إن أبواب الفلبين مفتوحة، كما كانت دائماً، أمام كل من يفرّ طلباً للسلامة، مثل الروهينغيا.

فلنعمل معاً، في مواجهة أزمة اللاجئين المتصاعدة في جميع أنحاء العالم، من أجل إنهاء النزاعات والظروف التي تجبر الناس على الفرار من ديارهم.

سيدي الرئيس، مع تزايد تنوع مجتمعاتنا وتشابكها تبرز قضايا التماسك الاجتماعي إلى المقدمة.

والتفاهم المتبادل الذي يصاحبه دائماً التسامح المتبادل بين مختلف الأديان والثقافات هو الأساس الوحيد للمجتمعات التي هي في سلام مع نفسها ومع جميع الآخرين.

وأخيراً، أعرب عن امتناني لحفظة السلام الشجعان، بمن فيهم أفرادنا، الذين ينهضون بقضية السلام في أصعب الحالات.

لقد وضع حفظة السلام الفلبينيون أنفسهم في الخطوط الأمامية، من مرتفعات الجولان في الشرق الأوسط إلى ليبيريا في غرب أفريقيا، بين الضعفاء وأولئك الذين يسعون إلى الأذى.

ونحن ملتزمون بزيادة بصمة الفلبين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع زيادة مشاركة المرأة.

سيدي الرئيس، أكرر مرة أخرى أن دحر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من التحديات يوجب علينا أن نعمل يداً واحدة وهو ما يتطلب ثقة متبادلة كاملة والاقتناع بأننا سننتصر معاً أو نخسر معاً.

لا يمكننا إعادة الموتى ولكن يمكننا إنقاذ الأحياء؛ ويمكننا إعادة بناء مجتمعات أفضل وأكثر صحة وازدهارًا وعدالة.

وتحقيقا لهذه الغاية، نجدد التزامنا بتعددية الأطراف. وتظل الأمم المتحدة المنظمة الأساسية للبشرية. ولكنها فعالة بقدر ما نجعلها كذلك.

ولإجراء تغييرات كبيرة، يتعين أن نتحلى بالجرأة. ونحن بحاجة إلى نفس الشجاعة الجماعية التي جعلت من الأمم المتحدة حقيقة واقعة قبل 75 عاما.

إننا بحاجة إلى العمل بناء على التوصيات الطويلة الأمد بتحسين تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله؛ وبتعزيز دور الجمعية العامة؛ وبتبسيط إجراءات وعمليات الأمم المتحدة.

في الواقع، لكي تكون المنظمة مستعدة للوضع العالمي الجديد، لا يمكن أن تظل الأمم المتحدة تعمل كالمعتاد.

فلنمكّن الأمم المتحدة – ونصلحها – لمواجهة تحديات اليوم والغد.

ولنعززها حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بشكل كامل للحفاظ على السلام والأمن ودعم العدالة وحقوق الإنسان والنهوض بالحرية والتقدم الاجتماعي للجميع.

وفي نهاية المطاف، نحن الأمم المتحدة. شكرا لكم.

جمهورية إيران الإسلامية (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الثالث عشر)

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفارسية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

سيدي الرئيس، يسعدني أن أهنئكم، بصفتكم ممثل جارتنا الشقيقة تركيا، على انتخابكم المستحق بجدارة رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أتمنى لكم ولمعالي الأمين العام ولجميع زملائكم التوفيق في جهودكم الرامية إلى تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن الناس في العالم، بعد أن ظنوا أن نعم الله من صحة وأمن أمر مسلّم به، أصابتهم الرجفة من تفشي مرض فيروس كورونا. وتمكّن فيروس كورونا، على الرغم من ضآلة حجمه، من تحدي الإدارة العالمية والحوكمة الوطنية بشكل جدي لدرجة أن أهم جمعية في العالم تنعقد من خلال التداول بالفيديو.

إن مرض فيروس كورونا قد أصبح الآن "وجعاً مشتركاً" للبشرية – بفضل النمو السريع للعلوم والتكنولوجيا ووسائل الإعلام. وقد أثبت هذا الوجع المشترك أن جهلنا كبشر، على الرغم من كل التقدم المحرز، يفوق معرفتنا بكثير. إنّ مرض فيروس كورونا يدعونا إلى المزيد من التواضع والانكسار أمام الله وحقيقة الخلق. وهو يوجه المجتمعات البشرية نحو الصلاح المدني في تعزيز الأخلاقيات الاجتماعية والفردية، فضلا عن منع التدهور البيئي والتلاعب بالطبيعة والتدخل بدون عوائق في عملية الخلق. وهذا الوباء العالمي الذي تجاوز حدود السلطة والثروة المفتعلة يذكرنا مرة أخرى، كأعضاء في المجتمع البشري، بأنه سيكون من المستحيل مواجهة القضايا العالمية المشتركة بدون مشاركة عالمية.

إننا نمر جميعاً في جميع أنحاء العالم بأوقات عصيبة خلال هذه الجائحة. ومع ذلك، فإن بلدي، شعب إيران الصامد، بدلا من أن يتمتع بشراكة وتعاون عالميين، يصارع أقسى الجزاءات في التاريخ التي تفرض في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية وقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

إن اللقطات التي بثت للعالم بشأن معاملة الشرطة الأمريكية لأمريكي من أصل أفريقي تذكرنا بتجربتنا الخاصة. نحن نرى على الفور الركبة الجاثية على العنق كأنها وسائل الغطرسة الجاثية على رقاب الأمم المستقلة. وعلى مدى عقود، دفعت الأمة الإيرانية الباسلة ثمناً باهظاً مماثلاً لسعيها إلى الحرية والتحرر من الهيمنة والاستبداد. لكن الأمة الإيرانية لم تقاوم الضغوط فحسب، بل ازدهرت وتقدمت في الوقت الذي واصلت فيه دورها التاريخي والحضاري كمحور للسلام والاستقرار، وكسباقة للحوار والتسامح، وكنصير لمكافحة الاحتلال والتطرف:

لقد وقفنا إلى جانب شعب أفغانستان ضد المحتلين السوفيات وأمراء الحرب المحليين والمتطرفين وإرهابيي القاعدة والمحتلين الأمريكيين. وقد قمنا بدور محوري في جميع عمليات السلام والمصالحة، سواء في مؤتمر بون لعام 2001 أو من خلال المبادرات الإقليمية.

ودعونا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى ترتيبات أمنية جماعية في الخليج الفارسي، حتى في الوقت الذي كانت فيه جميع القوى العالمية والإقليمية تدعم "حرب الناقلات" التي كان يقوم بها صدام حسين. وفي عام 2013، اقترحنا مبادرة "العالم ضد العنف والتطرف"، التي اعتمدتها هذه الجمعية العامة بالإجماع. وفي عام 2018، عرضنا اتفاقية عدم اعتداء على جيراننا، وفي عام 2019 قدمنا مبادرة السلام في مضيق هرمز، إلى هذه الجمعية العامة في محاولة لتعزيز السلام والاستقرار في الخليج الفارسي.

وكنا أول بلد في المنطقة يقف مع شعب وحكومة الكويت ضد احتلال صدام؛ وكانت إيران هي التي أحبطت حلمه بالهيمنة على جميع حلفائه العرب السابقين.

ووقفنا مع شعب العراق ضد طغيان صدام والاحتلال الأمريكي ووحشية داعش. وقد دعمنا جميع العراقيين – سواء أكانوا أكراداً أو عرباً، سنة أو شيعة، إيزيديين أو مسيحيين – كما دعمنا الإنجازات الديمقراطية للشعب العراقي من مجلس الحكم في عام 2003 إلى جميع الحكومات المنتخبة منذ ذلك الحين.

ووقفنا إلى جانب الشعب السوري ضد عشرات الجماعات التكفيرية الإرهابية والانفصاليين والمقاتلين الأجانب. وفي عام 2013، عرضنا خطة السلام ذات النقاط الأربع – التي تتمحور حول تقرير الشعب السوري لمصيره – عندما كان الآخرون يسعون إلى حل عسكري. وفي عام 2016، شكلنا عملية أستانا – بالشراكة مع روسيا وتركيا – بهدف تحقيق السلام والاستقرار السياسي في سورية.

ووقفنا مع لبنان شعبا وحكومة ضد المحتلين الصهاينة ودعاة الحرب المحليين والمتآمرين الأجانب.

ولم نغفل أبدا عن الاحتلال والإبادة الجماعية والتشريد القسري والعنصرية في فلسطين، ولم نبرم قط اتفاقا بشأن القدس الشريف والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وفي عام 2012، عرضنا حلاً ديمقراطياً من خلال الاستفتاء في فلسطين.

وطالبنا بشدة بالعدالة في مواجهة العدوان على الشعب اليمني المحاصر، وقدمنا خطة سلام من أربع نقاط في بداية الأعمال العدائية في عام 2015.

لقد قاتلنا وحدنا ضد المتطرفين وإرهابيي داعش – الذين زعموا أنهم يقاتلون من أجل الإسلام – في هذه المنطقة الحساسة من العالم؛ لكي يدرك المجتمع الدولي الوجه الحقيقي للإسلام: الإسلام المعتدل والعقلاني؛ وليس التطرف والديماغوجية. لقد كان بطلنا المغتال، الجنرال الشهيد سليماني، بطل الحرب ضد التطرف العنيف في الشرق الأوسط، وناضل لحماية جميع مواطني هذه المنطقة – سواء المتدينيين أو العلمانيين، المسلمين أو المسيحيين، الشيعة أو السنّة – في مواجهة رجعيي القرون الوسطى.

وتوصلنا في عام 2015، إلى خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها واحدة من أكبر الإنجازات في تاريخ الدبلوماسية وواصلنا التزامنا بها على الرغم من الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة.

سيدي الرئيس،

إن أمة كهذه الأمة لا تستحق الجزاءات. إن الرد على السلام ليس الحرب. ومكافأة مكافحة التطرف ليست الاغتيال. ورد الفعل على اختيار الناس من خلال صناديق الاقتراع في إيران والعراق ولبنان لا يكون بالتحريض ودعم العمليات غير الديمقراطية وأعمال الشغب في الشوارع.

والكلمات والادعاءات ليست مقياسنا. بل الأفعال هي مقياسنا:

لقد زعموا أنهم جاءوا إلى منطقتنا لمحاربة صدام حسين، وهو نفس الوحش الذي صنعوه ورعوه ومولوه في حربه المفروضة ضد إيران، حيث جهزوه بالأسلحة الكيميائية وآلة الحرب الأكثر تطوراً.

إنهم يتباهون بأنهم يحاربون الإرهاب وداعش، في حين أنهم هم أنفسهم الذين أنشأوا هذه الشبكة الإرهابية. ولديهم الجرأة في توقع الامتنان الإقليمي لمثل هذا السلوك. – إنهم يتهموننا – بدون أي أساس – بمحاولة صنع أسلحة نووية، ويفرضون جزاءات على الآخرين بذريعة الانتشار النووي. هذا في حين أنهم يحملون عار كونهم المستخدم الوحيد للقنابل الذرية في تاريخ البشرية؛ وفي حين أن الحائز الوحيد للأسلحة النووية في غرب آسيا هو الذي يدير مسرح عدم الانتشار.

إنهم يتحدثون عن حقوق الإنسان، في حين أنهم من استهدفوا، من خلال ممارستهم "لأقصى درجات الضغط" – الصحة والرفاه؛ بل وحق جميع الإيرانيين في الحياة.

وهم متورطون بشكل مباشر، مع شركائهم الإقليميين؛ في كل حالة من حالات الاحتلال والحرب والعدوان، سواء كانت في فلسطين أو أفغانستان أو اليمن أو سورية أو العراق أو لبنان أو ليبيا أو السودان أو الصومال. ومع ذلك، فإنهم يلومون إيران على هزائمهم الحتمية في مواجهة إرادة شعوب المنطقة.

لقد باعوا ما قيمته مئات بلايين الدولارات من الأسلحة لعملائهم الذين يحولون منطقتنا إلى برميل بارود. ومع ذلك، يحاولون عبثاً حرمان إيران من الحد الأدنى من متطلباتها الدفاعية، ويتجاهلون القانون الدولي والإجماع العالمي من أجل تمديد القيود المفروضة على الأسلحة ضد إيران بما يتعارض مع روح قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

وهنا، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيسي مجلس الأمن لشهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020، وكذلك لثلاثة عشر عضواً من أعضائه – وخاصة روسيا والصين – اللتين قالتا مرتين "لا" حاسمة ومدوية لمحاولة الولايات المتحدة غير القانونية استغلال المجلس وقراره رقم 2231 (2015).

وهذا انتصار ليس لإيران فحسب، بل للمجتمع العالمي، خلال النظام الدولي الانتقالي في عالم ما بعد الغرب، الذي تعرض طامح في الهيمنة للإذلال في عزلة فرضها على نفسه.

السيدات والسادة،

أين يمكن أن تجد سابقة لحكومة ما تتنصل بدون أي سبب، من نتائج 13 عاماً من المحادثات المتعددة الأطراف، التي حضرتها سلفتها أيضاً، وتنتهك بلا خجل قراراً لمجلس الأمن، بل وتعاقب الآخرين على الالتزام بقرار مجلس الأمن؟ وفي الوقت نفسه تدعي أنها تسعى إلى مفاوضات و "صفقة كبيرة"؟

لا يمكن للولايات المتحدة أن تفرض علينا لا المفاوضات ولا الحرب.

الحياة صعبة في ظل الجزاءات. ومع ذلك، ما هو أصعب، هو الحياة من دون استقلال.

والحرية السياسية في الداخل مهمة. ونحن، كأقدم ديمقراطية في الشرق الأوسط، فخورون بأن شعبنا هو الذي يقرر مصيره ولن يقايض الحرية الداخلية بالتدخل الأجنبي.

إن الديمقراطية هي حق سيادي للأمة، وليست حق التدخل من جانب طرف خارجي، ناهيك عن طرف خارجي إرهابي وتدخلي لا يزال أسيرا لأوهام 19 آب/أغسطس 1953، عندما أطاح أسلافه بالديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط من خلال انقلاب.

إن كرامة أمتنا وازدهارها أمران أساسيان بالنسبة لنا؛ ويتم تحقيقهما من خلال الدبلوماسية اعتمادا على الإرادة الوطنية مقرونة بالمقدرة على الصمود.

إننا لسنا ورقة مساومة في انتخابات الولايات المتحدة وسياستها الداخلية.

ولن يكون أمام أي إدارة أمريكية بعد الانتخابات المقبلة من خيار سوى الاستسلام لصمود الأمة الإيرانية.

وبالنسبة للعالم: فاليوم هو الوقت المناسب لنقول "لا" للتنمر والغطرسة. فقد ولى عهد السيطرة والهيمنة منذ زمن بعيد. وأممنا وأطفالنا يستحقون عالما أفضل وأكثر أمنا يقوم على سيادة القانون.

لقد آن الأوان الآن لاتخاذ الخيار الصحيح.

أشكركم على حسن إصغائكم.

فرنسا (انظر أيضا A/75/PV.4، المرفق الرابع عشر)

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 22 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة

بالفرنسية]:[الأصل

رئيس الجمعية العامة، الأمين العام للأمم المتحدة، رؤساء الدول والحكومات، السيدات والسادة،

التقينا العام الماضي في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة ودعوت كل واحد منكم إلى التحلي بالشجاعة لبناء السلام وتحمل مسؤولياتنا معا. ولا بد لي من أن أقول إن تلك الشجاعة تعرضت لاختبارات أكثر من قاسية بأزمة صحية واقتصادية واجتماعية وأمنية ذات نطاق لم يسبق له مثيل، أصبحت عالمية على الفور، بنطاق لم يسبق لنا أن شهدناه منذ إنشاء منظمتنا قبل 75 عاما. وأتت تلك الشجاعة أولا وقبل كل شيء من الذين كانوا في خط المواجهة منذ البداية في جميع أنحاء العالم والذين لا يزالون هناك حتى اليوم ويقدمون العلاج الطبي والغذاء والمساعدة والدعم البدني والمعنوي – موظفونا في الرعاية الصحية والعاملون في المجال الإنساني. وأود، بهذه الكلمات الافتتاحية، أن أضعهم في أذهاننا. إنهم يعتمدون علينا للالتزام باستجابات ملموسة وتنفيذها معا، إذ أن من الواضح كون هذه الأزمة تتطلب التعاون أكثر من غيرها، وتتطلب منا أن نبتكر حلولا دولية جديدة.

إنني أؤمن، أولا وقبل كل شيء، بالعلم والمعرفة، وستهزم البشرية هذه الجائحة؛ وسيتم العثور على علاج. ولكن في غضون ذلك – ولا أحد يعرف كم من الوقت سيستغرق ذلك – ليس أمام كل بلد من بلداننا خيار آخر سوى أن يتعلم كيف يتعايش مع الفيروس، وسيتعين على العالم أن يتعلم التعايش مع هذا الواقع الجديد الذي لا يمكننا الإفلات منه، كاشفا عن نقاط ضعفنا وواضعا إيانا أمام مسؤولياتنا المباشرة. فذلك الواقع العالمي الجديد واضح ووحشي وبالتأكيد مذهل ويجب أن نتطرق إليه من دون الاستسلام للقنوط واليأس ولكن ببصيرة نافذة. وقد اشتدت جميع التحديات التي نواجهها وتفاقمت في غضون بضعة أشهر. وتعرقلت النجاحات التي تحققت وتراكمت النكسات.

وتقهقرت سنوات من التقدم المحرز في مكافحة الأمراض المعدية الأخرى، مثل الإيدز والملاريا والسل، التي كنا نظن أن بإمكاننا القضاء عليها، أو حدث الأسوأ. ووقع أكثر من 37 مليون شخص في براثن الفقر المدقع أو وقعوا فيها من جديد. إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا خطيرا، وقد ازداد. وتأثر أكثر من مليار طالب بإغلاق المدارس في أكثر من 160 بلدا. وحُرم 40 مليون طفل من سنتهم الأولى في التعليم. وكانت المرأة في خط المواجهة، ورأت جميع أشكال العنف الجنسي والمنزلي والجنساني تتكالب عليها.

وفي ضوء ذلك والآثار العديدة الأخرى للجائحة التي أصابت كوكبنا والتي لا تزال تؤثر على كل قارة، ازدادت وسائل عملنا الجماعي تفتتا. وإذ إن الحل الوحيد سيتم التوصل إليه بتعاوننا، فإن المنظمات الدولية التي نحتاج إليها بشدة، مثل منظمة الصحة العالمية، اتهمها البعض بالتواطؤ بينما تلاعب بها البعض الآخر. وضعضعت الدعاية التي تقوم بها الدولة، فضلا عن وباء التضليل الإعلامي، مكانة علماء وصحفيي الأطراف الثالثة محل الثقة الذين يشكلون عنصرا مهما لفهمنا وقدرتنا على الاستجابة بكفاءة للأزمة. وتعرضت منظمتنا لخطر العجز. فقد كافح مجلس الأمن، الضامن للسلام والاستقرار، من أجل

الاتفاق على هدنة إنسانية أيدناها بكل ما أوتينا من قوة. فقط تخيلوا. كافحنا كثيرا للاتفاق على القليل جدا. ولكن الأعضاء الدائمين لم يتمكنوا، في مثل هذه الظروف الاستثنائية، من أن يتوحدوا كما كنا نود، لأن اثنين منهم اختارا إظهار تنافسهما بدلا من الفعالية الجماعية. ولم تزدد كل التصدعات التي كانت موجودة قبل انتشار الجائحة – أي صراع القوى المهيمنة وتقويض تعددية الأطراف والتلاعب بها ودوس القانون الدولي – لم تزدد إلا تعمقا بسبب زعزعة الاستقرار العالمي الناجمة عن هذه الجائحة.

فلم يعد بإمكاننا أن نغض الطرف. لم يعد لدينا خيار أو، إذا جاز لي القول، ترف التردد. يجب أن تكون الجائحة بمثابة جرس تنبيه لمنظمتنا، ولحظة للخلاص. وذلك ممكن لأننا رأينا، في هذا التحدي، إشارات أمل.

فنتيجة للأزمة اتخذ الاتحاد الأوروبي، الذي توقع الكثيرون أنه سيصبح منقسما وعاجزا، خطوة تاريخية نحو الوحدة والسيادة والتضامن ورؤية للمستقبل. إن أوروبا هي التي بادرت – مع شركائها الأفارقة – في مجموعة العشرين إلى مساعدة أضعف البلدان على التصدي للجائحة وتخفيف عبء الديون الذي يثقل كاهل الاقتصادات ويعرض مستقبل القارة للخطر. واتفقنا، للمرة الأولى في الاجتماع المالي لمجموعة العشرين، على وقف مؤقت لسداد الديون المستحقة لأفقر البلدان في أفريقيا. وأوروبا هي التي جاءت، مع شركائها، بمبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19 حتى تكون الموارد اللازمة لمكافحة الجائحة متاحة للجميع. وبفضل أوروبا، إلى جانب بلدان أخرى، قررت جمعية الصحة العالمية أن تستفيد من دروس هذه الجائحة وأن تحسن نظم الإنذار والاستجابة المبكرين من أجل منع حدوث مثل هذه الأزمات بمزيد من الكفاءة. وكان لأوروبا، إلى جانب شركائها في آسيا وأمريكا وأفريقيا، الدافع لوضع واقتراح وتقديم حلول ملموسة من خلال التعاون والتضامن والعمل.

وسنحتاج إلى أن نأخذ في الحسبان مستقبلا هذه التوازنات الجديدة التي تتشكل حاليا. وسنحتاج إلى الاعتماد على قوة حسن النية، لأنه لا يمكن أن ينتهي الأمر بالعالم، كما هو الحال اليوم، إلى تنافس بين الصين والولايات المتحدة مهما كان الثقل العالمي لهاتين الدولتين العظميين وبغض النظر عن التاريخ الذي يربطنا معا، وبصفة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. إن الأزمة وانهيار أطر تعاوننا وأوجه الضعف التي ذكرتها للتو تعني أنه يجب علينا إعادة بناء نظام جديد وأن أوروبا يجب أن تتحمل كامل حصتها من المسؤولية. وذلك يعني التمسك بقيمها وتقاربها للمستقبل وبناء حلول جديدة لأننا لسنا محكومين جماعيا برقصة القوة التي من شأنها أن تجعل منا، بطريقة ما، مجرد متفرجين متحسرين على العجز الجماعي. فلدينا حيز للمناورة؛ والخيار متروك لنا للاستفادة من ذلك الحيز وأن نحدد أولوياتنا في مثل هذه البيئة. وعلينا أن نحدد خياراتنا بوضوح وأن نبني شراكات جديدة. وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، ستكون هناك خيارات أساسية وقرارات ينبغي اتخاذها أمام شعوبنا والمجتمع الدولي. وسيكون لتلك الخيارات تأثير فوري على حياة أممنا، وعلى وجود مواطنينا وعلى مسيرة العالم. فيجب ألا نخجل منها، لأنه يتعين علينا تحديدا عندما تتعثر الأمور أن نعود إلى ما هو مهم. وكنت أعتقد اعتقاداً راسخاً منذ بداية أزمة كوفيد-19 الحالية بأنها ليست أزمة عابرة ومؤقتة. فهذا ما ينشأ في عالم تكتنفه أزمات عميقة الجذور نابعة من ترابطنا نفسه. ولا شك أنه سيتوفر العلاج للجائحة في يوم من الأيام ولكن لن يكون هناك علاج إعجازي لتدمير نظامنا الحديث هذا. ولن يكون هناك علاج إعجازي لهذه المفارقة التي نحن غارقون فيها. ولم تكن مجتمعاتنا مترابطة على هذا النحو أبدا. وفي هذه اللحظة التي يحدث فيها كل هذا، لم نكن أبدا بهذا القدر من عدم الاستعداد والاتساق وعدم القدرة

على إيجاد حلول سريعة. لم نكن بهذا الانغلاق على أنفسنا وأوضاعنا إلى حد تدمير أطر التعاون التي تمكنا من بنائها على مدى العقود الماضية.

ولهذا السبب، أردت أن أضع أمام هذه الجمعية الأولويات الخمس التي ترغب فرنسا أن تضع على أساسها – مع شركائها الأوروبيين أولا ومع كل القوى التي تعمل بحسن نية، أي مع جميع من هم على استعداد للمشاركة – الأسس اللازمة لتوافق آراء جديد يمكّننا من العمل بشكل ملموس في عالمنا كما هو.

ويتمثل المبدأ أو الهدف الأول في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديدا رئيسيا لأمننا الجماعي.

ولن تمكّن استراتيجية الضغط الشديد التي اتبعت منذ عدة سنوات بعد من وضع حد لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار أو ضمان منع إيران من الحصول على الأسلحة النووية. ولهذا السبب كما تذكرون، فإن فرنسا لم تكن البلد الذي بدأ المفاوضات في ذلك الوقت ثم وضع خطة العمل الشاملة المشتركة. ولكن ستواصل فرنسا المطالبة مع شركائها الألمان والبريطانيين بالتنفيذ الكامل لاتفاق فيينا لعام 2015 ولن تقبل الانتهاكات التي ارتكبتها إيران. ولكننا لن نساوم في تفعيل آلية لم تكن الولايات المتحدة بمفردها في وضع يسمح لها بتفعيلها عند خروجها من الاتفاق. فذلك سيقوض وحدة مجلس الأمن ونزاهة قراراته، علاوة على التهديد بتفاقم التوترات في المنطقة. ولكننا بحاجة إلى أن نبني بمرور الوقت إطارا مفيدا للعمل، كما ذكرتُ أمام الجمعية العامة منذ أكثر من عامين – أي القدرة على تنفيذ اتفاق عام 2015. أولا، ينبغي لنا أن نكفل على الفور عدم حصول إيران على الأسلحة النووية في الأجل الطويل، فضلا عن كفالة الرد على أنشطة إيران المتصلة بالقذائف التسيارية وزعزعة استقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، أيدنا جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتمهيد الطريق لبدء المفاوضات. وعلى الرغم من أنه لم تتحقق نتائج ملموسة بعد، فلا تزال هذه المبادرات هامة. ونتوقع الآن بادرة التزام مؤكدة من جانب كوريا الشمالية. ويجب عليها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تشرع بسرعة وبحسن نية في عملية نزع السلاح النووي بشكل كامل وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. فهذا هو السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل سياسي وإحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وذلك أمر أساسي للاستقرار والأمن الإقليميين، وكذلك للسلم والأمن الدوليين.

وبالمثل لن نتسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أوروبا أو روسيا أو سوريا. وباسم الأمن الجماعي أكرر هنا لروسيا ضرورة تسليط الضوء تماما على محاولة اغتيال عضو في المعارضة السياسية باستخدام غاز الأعصاب نوفيتشوك. ويجب أن يكون هذا التحقيق سريعاً وكاملاً، لأننا سنفرض خطوطنا الحمراء في ذلك الشأن. وفي هذا الصدد، ما برحت فرنسا تفرض دائما خطوطها الحمراء المرسومة منذ أن كنت رئيسا للجمهورية. ويعني أمننا الجماعي أيضا مكافحة الإرهاب حيثما كان ذلك ضروريا. لقد تكرر شن الهجمات الإرهابية على الأراضي الفرنسية وأجسادنا عدة مرات في السنوات الأخيرة بتدبير الأعمال الإرهابية في بعض الأحيان في محور الإرهاب الإسلامي ومركزه. وأفكر على وجه الخصوص، في هجمات عام 2015 التي تم التخطيط لها في سوريا. ولهذا السبب ستواصل فرنسا التزامها القوي دائماً بـ "بلاد الشام" ودعم سيادة العراق. وستقف إلى جانب شركائها في منطقة الساحل. وسنظل في بلاد الشام أعضاء ملتزمين في التحالف الدولي. وقد حققا نصرا أوليا في إنهاء الخلافة الإقليمية. ولم يكن ذلك النصر إيذانا بانتهاء الحرب في المنطقة. وسنواصل مكافحة جميع الإرهابيين في سياق التحالف الدولي وإلى جانب كل شركائنا

الإقليميين. وأود هنا أن أذكّر بالدور الذي اضطلع به المقاتلون الأكراد في سوريا إلى جانب التحالف ضد داعش والإرهابيين. وأود أيضا أن أذكّر بالدور الأساسي الذي اضطلع به العراق وشعبه وما زالا يضطلعان به في هذه المعركة. ولهذا السبب تؤيد فرنسا بقوة جميع المبادرات التي يتخذها العراق اليوم ويواصل اتخاذها من أجل سيادته ودوره في مكافحة الإرهاب.

وفي منطقة الساحل، تشارك فرنسا بقوة كما تعلمون إلى جانب دول الساحل الخمس بشكل رئيسي. ومكّن مؤتمرا قمة باو ونواكشوط من وضع الأساس لتحالف يرمي إلى زيادة الحرب على عدوينا في هذه المنطقة: الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وقد عانت الجماعتان من نكسات لم يسبق لها مثيل في الأشهر الأخيرة. وأسفرت الأهداف التي حددت في مؤتمر باو – التركيز على منطقة الحدود الثلاثية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عن نتائج ملموسة لم يسبق لها مثيل. وسنواصل بذل تلك الجهود. وبدعم من برخان وشركائنا الأوروبيين والأمريكيين، استعادت الجيوش التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هذه الميزة، وتمكنت من استعادة مواقعها التي فقدتها من قبل. ويجب مواصلة هذه التحولات. فهذا هو الغرض الحقيقي من التحالف الذي نواصل بناءه. وتذكّرنا الأحداث التي وقعت في مالي خلال الأسابيع الأخيرة أيضا بأن الديمقراطية ومكافحة الإرهاب يسيران جنبا إلى جنب. ولا يمكن الفصل بين الكفاح في هاتين الجبهتين. ولن يتسنى استعادة السلام الدائم في منطقة الساحل إلا بتحقيق الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون والتنمية.

ويجب على الذين ذهبوا إلى مالي باسم هذه المبادئ عدم خيانتها الآن. ويجب أن تضع مالي على المسار الصحيح وبطريقة لا رجعة فيها لاستعادة السلطة المدنية وإجراء الانتخابات على وجه السرعة. ولن يتسنى لفرنسا، على غرار شركائها الأفارقة على وجه الخصوص، إلا أن تواصل الالتزام بهذا الشرط. وسأكرر القول مرة أخرى وبكل وضوح: إن فرنسا موجودة على الأراضي المالية كما هو الحال على أراضي بلدان أخرى في المنطقة، بناء على طلب الدول ذات السيادة والمنظمات الإقليمية فحسب. وسننسحب مباشرة في اللحظة التي تطلب فيها تلك الدول أن نغادر أو حين نرى أن بإمكانها مكافحة الإرهاب بمفردها. ولذلك طلبتُ أن أعيد التأكيد في باو ثم في نواكشوط، على الحاجة إلى مشاركتنا، وهو ما أكده المجلس العسكري في مالي أيضا. وسنظل يقظين للغاية في هذا الأمر. إنني أؤمن بسيادة الشعوب وأعتقد أن كفاحنا ضد الإرهاب لا يمكن أن يكون مستداماً وذا مغزى إلا إذا اقترن باحترام تلك السيادة، إلى جانب ديمقراطية فعالة وسياسة إنمائية حقيقية مثل تلك التي وضعناها مع "التحالف من أجل منطقة الساحل" والتي نواصل تطويرها إلى جانب شركائنا الأوروبيين والأفارقة فضلاً عن البنك الدولي من أجل الاضطلاع بعمل بناء على أرض الواقع.

والأولوية الثانية للأشهر المقبلة، في رأيي، هي المهمة الصعبة لبناء السلام والاستقرار مع احترام التساوي في السيادة بين الشعوب. لا بدّ من إعادة تحديد قواعد السلام والاستقرار لأن المعالم قد تغيرت بشكل جذري نتيجة للأزمة؛ بل في الواقع كانت قد تغيرت قبل وقت ليس بالقصير قبل ذلك. فانسحاب أمريكا، التي كانت بمثابة الضامن الأخير لنظام دولي بات يعاني الآن؛ وتأكيد الهيمنة من قبل دول أخرى نتيجة لذاك الانسحاب؛ وتطلعات الصين خارج حدودها؛ وتعزيز السيادة الأوروبية؛ كلها اتجاهات أساسية ينبغي أن تقودنا إلى إعادة التفكير في طرائق عملنا الجماعي الرامي إلى ضمان السلام والأمن. ويجب أن تكون مبادئنا المتعلقة بالسياسة العامة واضحة في هذا الصدد ويجب ألا نتردد بعد الآن في تطبيقها: احترام الحقوق

السيادية للشعوب وتوطيد الدول على أساس سيادة القانون ووسائل تنفيذه واشتراط كفالة التنفيذ الفعال للقرارات المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة وتحمل المسؤولية عن ذلك.

وهذا هو بالضبط ما نفعله في لبنان، حيث يجب احترام تطلعات الشعب اللبناني ذي السيادة والاستماع إليها ودعمها على الرغم من التجاوزات غير المقبولة للطبقة السياسية اللبنانية. وأود أن أكرر هنا دعمي الكامل للشعب اللبناني وتصميمي على العمل من موقعي ومع الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية، بروح الصداقة والأمل كما قلت كثيرا، حتى يتمكن لبنان من التعافي وحتى تتحسن الحياة هناك ومن أجل رسم الطريق نحو المصالحة وديمقراطية أكثر فعالية. ولكن لبنان كنز للبشرية جمعاء – كنز لأنه يمثل شكلاً من أشكال الاستثناء والديمقراطية والتعددية في منطقة واقعة في قبضة الإرهاب وهيمنة الدول الكبرى. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة، كما كانت تفعل في هذا الصيف وعلى المدى الطويل، مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة والبدء في إعادة الإعمار. وسنظل في هذا الأمر أيضاً ملتزمين التزاماً كاملاً.

وفي سورية، يشكل استئناف المحادثات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة خطوة إيجابية، ولكن لا يمكن أن تقتصر هذه العملية على صياغة دستور جديد. ويتعين أن تتضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لضمان احترام تطلعات الشعب السوري وسيادته. ولذلك، ستواصل فرنسا وشركاؤها الأوروبيون جعل تمويل إعادة الإعمار وتطبيع العلاقات مع دمشق رهنا بتنفيذ حل سياسي ذي مصداقية، وهو الحل المستدام الوحيد الذي سيجعل من الممكن القضاء على الإرهاب في المنطقة.

لا يزال السلام في الشرق الأوسط ضرورة، أولاً وقبل كل شيء بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن أيضاً بالنسبة لنا جميعاً. وأرحب باعتراف بلدان عربية أخرى بإسرائيل. وهذا اعتراف مشروع. كما أنه تعهد بالأمل في المستقبل. ومع ذلك، فإن السلام العادل والدائم يتطلب قبل كل شيء طريقاً للعودة إلى مفاوضات حاسمة تسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في نهاية المطاف. ولا بديل عن المفاوضات الشجاعة، التي تتطلب الاتفاق على أصعب المسائل مع احترام تطلعات الطرفين المشروعة إلى الاعتراف الكامل بأمنهما وسيادتهما. إنني لا أؤمن بالسلام المبني على الهيمنة أو الإذلال، حتى لو تم تقديم تعويض مالي، لأننا نعرف جيداً أن المال لا يمكن أن يعوض عن إذلال شعب. وعلينا أن نعمل، بشكل جماعي، على تحقيق ذلك الحل الطَّموح.

وفي ليبيا، تؤثر الأزمة الآن تأثيراً شديداً على الاستقرار الإقليمي وقد تفاقمت بسبب التدخل الخارجي المتزايد. وليبيا، في رأيي، أفضل مثال للأخطاء التي يمكن أن نرتكبها نحن أنفسنا إذا لم نحترم سيادة الشعوب. ولا يمكن لأي دولة أن تسعى إلى خير شعب ما لم يوافق الشعب على ذلك ويبنيه بنفسه من خلال ما يختاره من طرق للانتقال. ولذا، ليس أمامنا اليوم خيار سوى اتخاذ إجراءات جدّ ملموسة. وهذا ما تفعله أوروبا لإنفاذ حظر الأسلحة الذي قررته الأمم المتحدة بفعالية وعلى نحو شامل. وتنتهك هذا الحظر حالياً عدة دول. والحالة غير مستدامة. كما قررت عدة دول مواصلة جلب المقاتلين من المسرح السوري وتصدير الإرهاب إلى المنطقة وتجاهل مصالح ليبيا وجيرانها في منطقة الساحل وأوروبا. ولم نجاهر بشكل جماعي بما فيه الكفاية برفض تلك الأعمال، ويجب أن نتخذ نهجاً أكثر تشدداً في الأسابيع المقبلة. ونعمل مع جميع شركائنا في البلدان المجاورة لليبيا من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ومن ثم إطلاق عملية تمكن من التوصل إلى حل سياسي للنزاع تحت رعاية الأمم المتحدة. وتلك هي المبادرة التي تود فرنسا أن تضطلع بها في الأسابيع المقبلة مع الأمين العام للأمم المتحدة. ويجب أن نجمع كل البلدان المجاورة

للمساعدة في التوصل إلى حل لليبيا. وهذه المشاركة المتجددة من جانب جيران ليبيا أمر حيوي على المدى الطويل.

يجب أن نستأنف الحوار الفعال والواضح في شرق البحر الأبيض المتوسط لتفادي تحوله إلى منطقة جديدة للمواجهة وتقويض القانون الدولي. وقد أعربت بلدان الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط عن رأيها بوضوح في هذا الصدد قبل بضعة أيام في أجاكسيو. إننا نحترم تركيا ومستعدون للدخول في حوار معها، ولكننا نتوقع منها أن تحترم السيادة الأوروبية والقانون الدولي وأن تقدم توضيحات بشأن أنشطتها في ليبيا وفي سورية. فالإهانات غير فعالة. ولا مكان لمثل هذه الأقوال والأفعال في العلاقات المسؤولة بين الدول ولا يمكن أن تشوش على دعوة أوروبا إلى تحقيق المساءلة. إننا، نحن الأوروبيين، مستعدون للحوار ولوضع أسس بناء السلام المتوسطي Pax Mediterranea، ولكن ليس من خلال الترهيب أو عقلية البلطجة. ويجب أن يكون هناك احترام للقانون الدولي وتعاون واحترام بين الحلفاء. وهذه المبادئ غير قابلة للتفاوض.

وفي أوروبا القارية، سمحت صيغة نورماندي لنا، إلى جانب المستشارة الاتحادية لألمانيا، بإحراز بعض التقدم الأولي خلال هذا العام فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية. ولكن الحالة في بيلاروس يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانقسام داخل قارتنا. إن شجاعة شعب بيلاروس تحظى بإعجابنا جميعاً. ويجب تحقيق تطلعاتهم، ونحن نقف إلى جانبهم. ولا يسعني أن أؤكد على هذا بما فيه الكفاية. ويجب إقامة حوار سياسي وطني وتجنب أي تدخل خارجي. وقد أتيحت لنا، إلى جانب المستشارة الألمانية ورئيس المجلس الأوروبي، فرصة إجراء مناقشات مع الرئيس بوتين، ناصرنا خلالها الوساطة التي اقترحتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا نرى أي طريق آخر للمضي قدماً. فلا التدخل ولا السكوت عن الخطأ هو الحل. وفي هذا المجال أيضاً، ستقوم أوروبا بواجبها فيما يتعلق بمسؤولياتها وتاريخها وجغرافيتها. ويجب اليوم تعزيز دور البنك الدولي والأمم المتحدة والشراكة العالمية من أجل التعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – وكذلك دور أعمالنا الثنائية – حتى نعمل بفعالية أكبر في الأشهر والسنوات المقبلة من أجل تحسين التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات الصغيرات. فهذه المعركة لم تنته بعد – إنها أبعد ما تكون عن الانتهاء – ولا يمكننا أن ننسى ذلك. وعلى أية حال، فإنها في صميم التزام فرنسا بالدفاع عن المنافع العامة العالمية والنضال من أجلها.

والأولوية الرابعة هي بناء عصر جديد من العولمة. فقد بدأ العصر الأول من العولمة برحلات كريستوفر كولومبوس وفرديناند ماجلان؛ وكان ذلك عصر الاكتشاف. وكان كذلك عصر الغزوات الأولى، نوع من التجربة والخطأ، وشكل من أشكال الانبهار أو في بعض الأحيان من سوء الفهم المتبادل.

وكان العصر الثاني هو عصر الامبراطوريات الاستعمارية والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث كانت العولمة من خلال التجارة والانفتاح الأول على العالم الخارجي، ولكن أيضا من خلال طرق الرقيق واستغلال أو تطوير البعض واستعباد البعض الآخر وأول تشرد سكاني وإعادة تشكيل عالمنا في ضوء أعمال الهيمنة هذه.

وبدأ العصر الثالث عام 1989 مع سقوط جدار برلين وفتح الحدود والإيمان بإمكانية أن يؤدي تداول السلع وحركة الأشخاص وما تبع ذلك من تعميم الإنترنت إلى تقارب المصالح والقيم والأفكار.

لقد أجريت استعراضا سريعا للتاريخ في خطابي أمام الجمعية العامة، حيث يمكن تقسيم كل عصر من هذه العصور إلى فترات أخرى كثيرة. لكن هذا العصر الثالث من العولمة، في الأساس، هو الذي ظل موضع تشكيك على مدى السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك. وذلك لأنه كان هناك اقتناع عميق – التكنولوجيا التي صاحبته – بأن هذه العولمة ستكون عولمة سلام وتقارب بين القيم وعالمية احترام الآخرين. وقد أصبح ذلك موضع شك جراء الأزمة المالية وتحولات العالم وعودة الشعوب وصحوة الضمائر الوطنية، وأخيرا، الجائحة العالمية. وعلاوة على ذلك، بات موضع شك جراء أزمة عميقة – أزمة الطبقات الوسطى الغربية التي بدأت تشكك في مرحلة ما فيما يمكن أن يجلبه لها هذا النظام الجديد، الذي يطلق عليه البعض العولمة السعيدة، بالنظر إلى أن هذه الطبقات الوسطى هي التي كانت في الغالب، في كل مكان في الغرب، المتغيرات في التكييفات الاقتصادية ثم الثقافية اللازمة ليصبح العالم بذلك الانفتاح.

ولذلك سيكون من غير المبرر على نحو ما إنكار كل ما أتاحه عصر العولمة الثالث، وإنكار كل ما جلبته هذه الفترة من حيث الرخاء. فقد أخرج مئات الملايين من البشر من براثن الفقر المدقع، وعلى وجه التحديد من خلال إعادة توزيع التجارة والإنتاج العالميين. وقد أدى الانفتاح إلى زيادة الوعي بالسفر والتداول، مما أدى كذلك إلى تحسين علاقاتنا جزئيا. وسيكون من الخطر أن نُغلق أنفسنا في تلعثم تاريخي ننخرط فيه في حمائية معممة بفرض رسوم جمركية وبدء حروب تجارية والوقوع في نوع من الشك الذي من شأنه أن يقودنا إلى عزلة أو منطق الصراعات على النفوذ. وفي رأينا أن الخطر هو الاستجابة لأزمة العولمة هذه بتراجع إلى نزعة القومية، مع عنف الشعبوية والتطرف، ومع عودة هيمنة الدول.

ولكن من الواضح أن سلاسل القيمة العالمية تحتاج إلى أن يعاد النظر فيها اليوم لأن الأزمة أظهرت أن الاعتماد على قطاعات استراتيجية مثل الصحة والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي فضلا عن الغذاء يمكن أن يشكك في الممارسة الحرة للسيادة في العالم كما هو. وكذلك رأينا أن هناك تبعيات جيدة وهناك تبعيات تضعفنا. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على التجارة الدولية والانفتاح لأنها مفيدة لنا اقتصاديا واجتماعيا ولأننا لا نستطيع إعادة توطين كل شيء ولأن هذا النهج يؤدي إلى تبعيات عادلة تتطلب التعاون.

غير أن الاعتماد الكامل على قوى معينة، تكنولوجية أو متصلة بالغذاء أو صناعية، يوجد نقاط ضعف لم تعد تسمح بنوع التوازنات التي يتطلبها النظام العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه عدم المساواة في هذا النظام العالمي الجديد أصبحت غير مستدامة. لقد أخرجنا مئات الملايين من الناس من الفقر المدقع الذي قد يوجد في بعض البلدان. وخفضنا جزئيا أوجه عدم المساواة بين الشمال والجنوب لكننا عمقنا أوجه عدم المساواة في بعض بلداننا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النظام الجديد يجعل مسار الأمور يجري بطرق غير مستدامة ديمقراطيا. وأوجدنا، بالإضافة إلى ذلك، وعيا معولما يشكل اليوم نوعا من العولمة لم تعد له علاقة بالمعرفة التي شكلت أساس الإنترنت، إنما بالمشاعر والاستياء.

فبالنسبة لكل واحدة من هذه الأزمات، يجب علينا أن نوفر استجابة. هذه هي الاستراتيجية التي يعكف الاتحاد الأوروبي، مع الدول الأخرى، على وضعها. ومن الضروري أن تُكيَّف قواعدنا الدولية بحيث تأخذ في الاعتبار هذه الحقائق الجديدة وأن نوفر لأنفسنا الوسائل اللازمة لتعاون دولي أكثر توازنا يرتكز إلى احترام سيادة كل بلد ولمصلحة الجميع. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون مكافحة أوجه عدم المساواة في صميم هذه العولمة المعاد النظر فيها. وقد قدمت فرنسا مبادرات أسفرت عن نتائج في مجال مباشرة المرأة للأعمال الحرة وبشأن الشراكة العالمية من أجل التعليم وبشأن الصحة للجميع، من أجل مكافحة جميع أوجه التفاوت في الأقدار. ولكن يجب أن نقوم بما هو أكثر من ذلك.

فمن الواضح، بطريقة ما، أن هذا العالم الذي عشنا فيه كان قائما على توافق آراء أكاديمي أفسح المجال لتوافق آراء سياسي وفيما يتعلق بالسوق، كان يطلق عليه في كثير من الأحيان اسم توافق آراء واشنطن. وقد استنفد دوره. ويجب علينا معا أن نرسي الأسس لشكل من أشكال العولمة أكثر عدلا وتوازنا وإنصافا واستدامة. ويجب علينا أن نفكر في شروط عولمة تقبل إعادة النظر في معنى السيادة العادلة والتجارة المنصفة وإعادة النظر فيه وإدماج مكافحة أوجه عدم المساواة بجميع أشكالها في صميم نموذجها، سواء كانت من حيث نوع الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، فضلا عن مكافحة الاحترار العالمي وفي صالح التنوع البيولوجي – عولمة تسمح بالتكامل المستدام لشروط توازن جديد في العالم.

وفي هذا الصدد كذلك، سيتعين علينا أن نقدم مقترحات محددة في منتدى باريس في غضون أسابيع قليلة وسيكون العمل الذي يتم الاضطلاع به مع المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والعديد من القوى الأخرى من أجل الصالح العام أساسيا. وستكون أفريقيا، إلى جانب أوروبا، القوة الدافعة وراء إعادة تعريف شروط العولمة هذه، ولهذا السبب سنواصل بذل جهودنا في إطار المبادرة التي اتخذناها لمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة الجائحة على جميع المستويات – الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون اجتماع قمة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر حاسما لتنفيذ الوقف المؤقت للديون الذي اتفقنا عليه، وللقيام بالمزيد. ويجب علينا كذلك أن نحسن دعمنا للطاقات الهائلة للمجتمعات المدنية وشباب القارة الذين يمثلون قوتها ومستقبلها. فهذا هو المعنى الكامن للمبادرات التي سنضطلع بها في الأشهر المقبلة مع المغتربين ودعما للقطاع الخاص الأفريقي.

وأخيرا، فإن الهدف الخامس الذي أريد أن أقترحه على المجتمع الدولي هو تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والحقوق الأساسية لكل فرد. وهذا الهدف بالنسبة لي أساسي لبقاء الأمم المتحدة في حد ذاته. فالواقع إننا نشهد سلسلة من النكسات في هذا المجال وكثيرا ما كان هناك صمت أكثر مما ينبغي. منذ أن أنشأت الأمم المتحدة اليوم العالمي للعمل الإنساني، تعرض 000 5 فرد للهجوم وقتل منهم 800 1 فرد. وكان العام الماضي الأكثر دموية حتى الآن. وأفكر على وجه الخصوص في أولئك الشباب الفرنسيين من النساء والرجال الذين عملوا في إطار وكالة التعاون التقني والتنمية في ذلك السياق بالذات في النيجر وقتلوا بطريقة فظيعة في آب/أغسطس الماضي. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة مثل هذه النكسات. ولهذا السبب، فإننا سنطلق مع المنظمات الفرنسية غير الحكومية وشركائنا الدوليين مبادرة لضمان فعالية القانون الدولي وحماية العاملين في المجال الإنساني ومكافحة الإفلات من العقاب. فالمجال الإنساني تراث مشترك يجب أن نحميه بضمان الوصول إلى السكان المدنيين وحماية الأفراد الذين يدعمونهم. وقد شهدنا نكسات لا تُغتفر في هذا الأمر. وشهدنا ممارسات غير مقبولة، بما في ذلك من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، في سوريا على وجه الخصوص. ويجب احترام حياد العمل الإنساني وكبح تجريمه.

ويعني تحمّل مسؤولياتنا في المجال الإنساني أيضا إبداء التضامن والإنسانية في مجال الهجرة. فالحالة في مخيم ميريا للاجئين في اليونان صعبة للغاية اليوم. وستتولى فرنسا، إلى جانب ألمانيا وشركائها، بمسؤولياتها في الترحيب باللاجئين. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا في إدارة تدفقات الهجرة لوضع حد للاتجار بالبشر والمعابر القاتلة والمسارات الاضطرارية. وسيكون ذلك في صميم جدول الأعمال الأوروبي للأسابيع المقبلة. وستتاح لي الفرصة للعودة إلى ذلك. ويجب علينا أن نعزز مكافحة هؤلاء المتجرين وأن نتولى مسؤولياتنا.

أخيرا، إن الحقوق الأساسية ليست فكرة غربية ويمكن اعتبارها تدخلا من جانب كل من يشيرون إليها. فهي مبادئ منظمتنا المكرسة في نصوص وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوقيع عليها واحترامها بحرّيتها. ولهذا السبب طلبت فرنسا بصفة خاصة إيفاد بعثة دولية إلى إقليم شينجيانغ تحت رعاية الأمم المتحدة لمراعاة شواغلنا الجماعية إزاء حالة الأقلية المسلمة الإيغورية.

ولأننا لا نستطيع أن نتسامح مع حقيقة أنه بعد مرور 25 عاما على مؤتمر بيجين، ما تزال حقوق المرأة تتدهور بشدة في جميع أنحاء العالم، سننظم في الصيف المقبل منتدى جيل المساواة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني من أجل تحرير الجميع وتعليم الفتيات، فضلا عن الاحترام الحقيقي والفعال لحقوق الإنسان.

هذه هي المبادئ الخمسة التي تريد فرنسا أن تعيد بناء أسس النظام الدولي عليها بالتعاون مع الدول الأعضاء، حتى لا تجرف الجائحة أسس منظمتنا. فعلى العكس من ذلك وكما قال ونستون تشرشل، إذا كنت لا تأخذ خيار التغيير طوعا فإنه سيأخذك رغم أنفك. ويتطلب هذا إقامة تعاون دولي فعال استنادا إلى قواعد واضحة يحددها ويحترمها الجميع. إن تعددية الأطراف ليست مجرد إيمان بل هي ضرورة عملية. ولن يتغلب أي بلد بمفرده على هذه المحنة. وربما يكون التعاون الدولي صعبا، ولكنه حتمي موضوعيا.

ولكن لم يعد بوسعنا أن نقبل بتعددية الخطابة التي لا تؤدي إلا إلى قبول القاسم المشترك الأدنى كوسيلة لإخفاء الخلافات العميقة تحت غطاء توافق الآراء. ويجب علينا تغيير أساليب عملنا إلى جانب تغيير شروط العقد، فضلا عن رفع أصواتنا عالية وواضحة عندما يفخر البعض بالتمسك بالتحالفات ومبادئها وبالمنظمات ومبادئها لمجرد الدوس عليها في واقع الأمر. فلنكن صادقين وواضحي الذهن ومطلبيين مع بعضنا البعض. ويجب أن تشمل تعددية الأطراف المعاصرة أيضا المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الخاصة والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والباحثين والمواطنين حتى يشارك الجميع في الأعمال التي يتم الاضطلاع بها. وسيبُنى ذلك على أساس اتفاقات متينة ومحترمة ومتحقق منها بحسن نية بين الشركاء. وسيقوم على أهداف وقواعد واضحة وباستخدام آليات حقيقية للمسؤولية والمساءلة.

ولهذا السبب، سنسعى مع شركائنا الأوروبيين والأفارقة ومع جميع من يرغبون في الانضمام إلينا في آسيا وأمريكا وأماكن أخرى في منتدى باريس للسلام المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر إلى توطيد أساس هذا التوافق الدولي الجديد لصالح مستقبل منظمتنا. ولست مؤمنا بأن هناك يوما عظيما لإعادة التأسيس بل أؤمن بالعمل الحازم المنظم والصارم لبناء نظام دولي معاصر يجنب الأجيال المقبلة ويلات الحرب ويؤكد حقوق الإنسان والمساواة بين الأمم ويعزز التقدم الاجتماعي في مجال من الحرية أفسح. وذلك هو الوعد الذي نص عليه ميثاقنا. وهو وعد حسن التوقيت تماما. وأؤمن بقوة الإرادة وقيمة الإخلاص والشجاعة. وإذ أحدثكم في هذه اللحظة بالذات، على الرغم من المسافة التي أوجدتها الشاشة، فإنني أتذكر نظرة طفلة لبنانية التقيتها قبل بضعة أيام فقدت كل شيء – كل شيء تماما – ولكنها أقسمت على مكافحة كل الصعاب لأجل ما آمنت به. وأتذكر أيضا أولئك الشباب الفرنسيين الذين قتلوا في النيجر لإيمانهم بعالم من الإنسانية والتضامن والإخاء. ولكن لا شك في أن من أخاطبهم اليوم سيفعلون ولا مناص من أن تكون لديهم ذكريات مماثلة، مما يلزمنا بالعمل واستبعاد اليأس ويمنعنا من فقدان الأمل أو المضي في الطريق السهل إلى الخروج. فهناك حياة ولكن قبل كل شيء هناك فتيات وفتيان في جميع أنحاء العالم ما زالوا يشاركون في العمل لأنهم يؤمنون بكلماتنا ويعيشون من أجل مبادئنا وبها. ولئن خنا ثقتهم فينا فسيكون خطؤنا الأكبر إذا خاب أملهم أو خسروا كل شيء. لذا فإن المسؤولية تقع على عاتقنا. وأعلم أنه يمكننا فعل

ذلك. وعلى أية حال، ســـنبذل كل ما في وســـعنا لاتخاذ الإجراءات اللازمة أينما كنا. وأعلم أن الكثير من النظراء مستعدون للقيام بذلك أيضا. وأعوّل من جانبي على كل واحد منهم.

وشكرا.